الجمـهورية الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 *قالمة*
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر.

أوضاع الجزائر الاقتصادية 1919-1945م

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستـــر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطالبتين:

- أسيمة سواحلية
- شيماء عويسي

إشراف الأستاذ:

الأستاذ د. ياسر فركوس

لجنة المناقشة :

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
د/ فركوس ياسر	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
أ.د/ شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
أ/ الحواس غربي	أستاذ محاضر	مناقشا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2022-2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و العرفان :

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلين سيدنا محمد و على آله و صحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين و بعد

فإننا نشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لنا إنجاز هذا العمل بفضله , فله الحمد أولا و آخرا , ثم والدانا على كل مجهوداتهم منذ ولادتنا حتى هذه اللحظة أنتم كل شيئ بالنسبة لنا

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف فركوس ياسر الذي لم يبخل علينا في شيئ و على نصائحه القيمة جزاك الله ألف خير

كما نتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة على منحهم لنا جزءا من وقتهم لمناقشة هذه المذكرة و إثرائنا بنصائحهم القيمة

شكر خاص إلى الأستاذ الصاعد زكرياء بزغوش على تقديمه لنا لبعض النصائح

كما أشكرإبنة عمتي أستاذة الإنجليزية سعيدة بن يوب على ترجمتها لبعض المعلومات

الشكر كذلك إلى عمال مكتبة الجامعة و كذا عمال متحف المجاهد و دار الثقافة على حسن إستقبالهم لنا

نتوجهوا بالشكر إلى كافة أساتذة التاريخ الذين رافقونا طوال مشوارنا الدراسي إليهم فائق الإحترام و التقدير

الإهداء

"ما أجمل أن يجود المرء بأغلى ما لديه و الأجمل أن يهدي الغالي للأغلى "

إلى منارة العلم و الإمام المصطفى إلى الأمي الذي علم المتعلمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

-إلى من ساندتني في صلاتها و دعائها و سهرت الليالي تنير دربي إلى الينبوع الذي لايمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة إلى أمي العزيزة حفظها الله و أطال عمرها.

-إلى من سعى و شقى لأنعم بالراحة و الهناء إلى من علمني أن الدنيا كفاح و سلاحها العلم و المعرفة إلى الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة و صبر إلى أبي العزيز أسأل الله أن يطيل عمره و يحفظه.

-إلى من غرست فينا الأمل و الإرادة و الحب إلى روح جدتي حبيبتي أسأل الله أن يرحمها و ينير قبرها و يجعله روضة من رياض الجنة و يرحم جميع الموتى المسلمين.

-إلى رمز المحبة و العطاء إلى الذي ساندني و علمني معنى الأخوة إلى أخي حمزة الذي كان نعم الأخ اللهم إحفظه و أنر له دربه .

-إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي إلى الذين كانوا معي معي يدا و قلبا إلى إخوتي خولة، حليمة و سلمى اللهم أنر دربهم و أحميهم .

-إلى من شجعني وكان دعمه مصدر قوتي ،إلى من منحني العزيمة و الإرادة لإكمال هذا العمل إلى خطيبي ز.زكريا و إلى عائلته الكريمة فاللهم إجمع بيننا في الخير .

-إلى من تحملت معي عبئ هذا العمل و كانت يدا معي إلى زميلتي أسيمة.

-إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح و الإبداع إلى صديقاتي و بالخصوص صديقتي نسرين.

-إلى من علمونا حروفا من ذهب و كلمات من درر إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا طريق النجاح إلى أساتذتي الكرام من الطور الإبتدائي إلى الطور الجامعي

شيماء عويسي

الإهداء

إلى من ملأتني بحنانها و أدفأتني بعطفها و غمرتني بحبها إلى أميرة الأمهات أمي الغالية

إلى من تسجد له الكلمات و تنحني له أحاسيسي إلى السيد الذي تعب لأجل أن لا نتعب نحن إلى من تحمل مشاق السفر من أجلنا إلى من علمنا الكفاح إلى أبي الحنون

إلى سندي في الحياة إخوتي : شهد و محمد رامي

إلى من له مكانة خاصة و مميزة في قلبي أمير سليماني

إلى أجدادي الأربعة رحمهم الله برحمته الواسعة

إلى كل أفراد العائلة خالاتي وخالي وأبنائهم، عماتي وأعمامي وأبنائهم

إلى من تحملت معي عناء و تعب هذا العمل زميلتي شيماء عويسي

كما لا أنسى أصدقائي و رفيقاتي في الجامعة منذ خمسة سنوات عبلة ، نسرين و منار، شيماء وإلى رفيقتي أيام الثانوية شيماء دبار

إلى كل من لديه محبة لي في قلبه

إلى كل من دعمني من قريب أو من بعيد أهدي هذا العمل الفكري

أسيمة سواحلية

قائمة المختصرات

الكلمة	الرمز
طبعة	ط
دون طبعة	د.ط
صفحة	ص
صفحات متتالية	ص ص
ميلادي	م
دون سنة نشر	د.س.ن
تخصص	تخ
ترجمة	تر
مجلد	مج
عدد	ع
Page	P

مقدمة

مقدمة:

لقد عمل المستدمر الفرنسي منذ أن وطأت قدماه السوداء أرض الجزائر الطاهرة القضاء على النظام الاقتصادي للجزائر القائم أساسا على الزراعة و الارتباط بالأرض فتشتت أراضي القبيلة لتسهيل عملية بيعها للجنس الأوروبي الاستيطاني ، ومن جهة أخرى عمل على تخلخل البنية الاجتماعية لوسائل الإنتاج أي القضاء على كل أشكال التضامن و التكافل الاجتماعي ، فأصدرت ترسانة من التشريعات العقارية التعسفية كما أرهق كاهل الجزائريين بالضرائب و الإتاوات ، مما تسبب في تدهور أوضاع الأهالي الاقتصادية و الاجتماعية، فلم تبقى له زراعة يزرعونها و لا تجارة يتاجرونها فانتشر الفقر و البطالة و الأوبئة.

وقد بقي هذا الوضع المزرى على ما هو عليه طيلة القرن التاسع عشر، ليزداد سوءا بعد الحرب العالمية الأولى وخاصة سنوات الثلاثينات في سياق الأزمة العالمية، ليصبح الوضع كارثي أثناء الحرب العالمية الثانية بسبب الاستنزاف المستمر لثروات وخيرات الجزائر وتصدير مواردها بكميات هائلة من أجل إضرام جحيم الحرب في أوربا ضد دول المحور

أهمية الموضوع:

تعتبر الفترة الممتدة من 1919 إلى 1945 من أهم فترات تاريخ الجزائر لما قام به الاستعمار الفرنسي من سياسة اقتصادية وحشية أثرت بالسلب على الواقع المحلي للأهالي الجزائريين، والتي وصفها شارل روبير آجرون بقوله: " تعتبر هذه الفترة انتصار المستوطنين "، وذلك بسبب السيطرة التامة على الحياة الاقتصادية للجزائر، حيث أصبحت هذه الأخيرة عبارة عن أرض مفرنسة تخدم اقتصاد المستعمر وتزود بلاده بخيراتها.

دوافع اختيار الموضوع:

لقد كانت هناك مجموعة من الأسباب التي دفعتا إلى دراسة الجانب الاقتصادي من تاريخ الجزائر أهمها:

الأسباب الذاتية:

أولا: الميول الشخصي والرغبة في التعرف على جانب من جوانب تاريخ الجزائر.

ثانيا: الرغبة في معرفة المعاناة التي عاشها الشعب الجزائري جراء السياسة الاقتصادية التعسفية.

الأسباب الموضوعية:

أولا: معرفة السياسة الاقتصادية التي اتبعتها فرنسا من أجل هدم البنية الاقتصادية للشعب الجزائري.

ثانيا: معرفة مدى انعكاسات الاستغلال الاستعماري لخيرات الجزائر.

ثالثا: إثراء مكتبة الجامعة والمكتبات الوطنية بدراسة إحدى أوضاع الجزائر في فترة الاحتلال الفرنسي ألا وهو الوضع الاقتصادي.

الإشكالية:

تتمحور إشكالية الموضوع حول: كيف كان واقع الجزائر الاقتصادي بين 1919 و1945 م؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بوضع مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

- ماهي أبرز القوانين الإستثنائية العقارية الفرنسية في الجزائر وما هي الأثار المترتبة عنها؟
- ماهي أساليب الإستغلال الفرنسي لثروات الجزائر؟ وفيما تمثلت انعكاسات هذا الإستغلال على المجتمع الجزائري؟
- ماهي تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 على اقتصاد الجزائر؟

- هل أثرت الأوضاع الاقتصادية على الوضع الاجتماعي للسكان؟
- فيما تمثلت الإستراتيجية التي اعتمدتها فرنسا في مجال الصناعة والتجارة؟

خطة البحث:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وضعنا خطة بحث والتي تتضمن المقدمة وأربعة فصول بالإضافة إلى الخاتمة والملاحق، حيث تطرقنا في هذه الخطة إلى مايلي :

الفصل الأول كان تحت عنوان "أوضاع الجزائر مطلع القرن العشرين 1900 – 1919 " و الذي أدرجنا تحته ثلاث مباحث ، تمثل المبحث الأول في الإدارة الفرنسية ، أما المبحث الثاني تضمن أوضاع الجزائر عموما ، و تناولنا في المبحث الثالث القةلنين الإستثنائية و أثرها على إقتصاد الجزائر

الفصل الثاني عنون ب " أوضاع الجزائر الإقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى " ، و أبرزنا فيه هو الآخر ثلاث مباحث تمثلت في : المبحث الأول أبرزنا فيه الإستغلال الفرنسي لثروات الجزائر ، و المبحث الثاني وضحنا فيه ألأزمة الإقتصادية 1919 م و أثرها على إقتصاد الجزائر ، و المبحث الثالث تناولنا فيه إنعكاسات الإستغلال الفرنسي لثروات الجزائر .

الفصل الثالث: سميناه ب " **الوضع الاجتماعي للسكان** " وقسمناه إلى بدوره إلى ثلاث مباحث ، حيث سمينا المبحث الأول ب التوزيع السكاني للجزائريين ، أما المبحث الثاني عالجنا فيه الأسواق الجزائرية ، و بالنسبة للمبحث الثالث تحدثنا فيه حول المستوطنين .

الفصل الرابع و الأخير خصصناه للتجارة و الصناعة و قسم ألى ثلاث مباحث و هي بالترتيب : التجارة الداخلية و الخارجية ، الصناعة ، السياسة الفرنسية للتجارة و الصناعة .

وأنهينا هذا البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلنا إليها عند دراستنا لهذا الموضوع .

المنهج: لدراسة موضوعنا اعتمدنا على جملة من المناخ المتمثلة في:

المنهج التاريخي الوصفي: من أجل وصف المجريات التاريخية الاقتصادية التي حدثت في فترة الدراسة وعرضها وترتيبها حسب تسلسلها الزمني.

المنهج الإحصائي: من أجل إعطاء صورة حقيقية للواقع الاقتصادي للجزائريين من خلال مجموعة من الجداول.

المنهج المقارن: وذلك للمقارنة بين الأوضاع والسياسة الاقتصادية التي اعتمدتها فرنسا في كل من القطاعات الثلاث الزراعة، الصناعة والتجارة.

المصادر والمراجع:

لقد اعتمدنا في تحرير مذكرتنا على جملة من المصادر والمراجع والتي كان لها دور في إثراء موضوعنا أهمها:

- أحمد توفيق المدني، هذه **هي الجزائر**، (د-ط)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر ،1906.

- بشير بلاح وآخرون، تاريخ **الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1**، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

- أحميدة عميراوي وآخرون، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954**، مطبوعات وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007م.

- بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009 م.

-. طبعه حورية، السياسة **الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870م-1916م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، كلية** العلوم

الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أحمد دراية أدرار،2019م-2020م.

- رواحنة عبد الحكيم، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870م-1930م،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2013م -2014 م.

الصعوبات:

لا شك أن الباحث المبتدئ ستواجهه صعوبات من أجل إنجاز بحث علمي، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا نذكر منها:

- توفر المصادر والمراجع بأقلام أجنبية مما أدى إلى صعوبة ترجمتها وحتى الحصول عليها .
- صعوبة التعامل مع المادة العلمية بسبب اختلاف المعلومات من كتاب لآخر ما تطلب منا البحث عن حقائق تاريخية أكثر دقة.

الفصل الأول: أوضاع الجزائر مطلع القرن العشرين(1900-1919)

المبحث الأول: الإدارة الاستعمارية

المبحث الثاني: أوضاع الجزائر عموما

المبحث الثالث: القوانين الاستثنائية وأثرها على الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: الإدارة الاستعمارية

أولا: الاستيطان: هو استعمار اجتماعي واقتصادي وثقافي قام على أساس يخالف النظرية المعروفة في علم السياسة والقائلة بأن الدولة تتكون من إقليم وشعب ومقومات ونظام حكم ومجال سيادة، بينما تكون أبعاد هذا الاستعمار هي إحداث نظام حكم ومجال سيادة من طرف قوة ما على هذا الإقليم وعلى حساب هذا الشعب [1] .

ثانيا: الإدارة الفرنسية في الجزائر: تعد السياسة الإدارية الفرنسية من مميزات الظاهرة الاستعمارية الاستيطانية في الجزائر إذ تعددت هذه السياسة الإدارية وانحصرت في سياسة مدنية وعسكرية ومزدوجة.[2] هذه السياسة ترمي إلى التدمير المنظم للمجتمع الجزائري وطمس معالم حضارته العربية والإسلامية معتمدا في ذلك وبشكل أساسي على تطبيق مجموعة من القوانين والتشريعات المختلفة [3] .

1-المكاتب العربية : كانت تعتبر هي النظام الإداري الرئيسي منذ عام 1933م إلى أن دعمت سنة 1945م بنظام المقاطعات الإدارية ونظرا لأهمية هذه المكاتب قام "بيجو" بترسيمها وجعلها في خدمة الجيش و أنشأت إدارات فرعية لها على مستوى المقاطعات الثلاثة وفي كل مقاطعة أنشأت وحدات للمكاتب العربية من الدرجة الأولى ووحدات ثانوية من الدرجة الثانية [4] وتحولت الى إدارات محلية للتحكم في السكان الجزائريين

---

[1] عميراوي أحميدة وأخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844، 1916 م، د.ط، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2009م، ص 30. .

[2] حورية طعبة، السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870،1954م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية و العلوم الإسلامية ، جامعة أحمد دراية أدرار، 2020 - 2019م ، ص 24.

[3] مسعود شريبط ، موقع التنظيمات البلدية من سلطة القرار و أثره على دورها في مجال العمران الجزائر نموذجا 2014 – 1515م ، مجلة الباحث الإجتماعية ، ع 14 ، جامعة عبد الحميد مهدي قسنطينة ، 2018م ، ص 270 .

[4] مقلاتي عبد الله ، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1954- 1830م، د.ط ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2014م ، ص 101.

وفي عام 1865م بلغ عدد المكاتب العربية في عمالة قسنطينة 15 مكتبا وفي عمالة الجزائر14 مكتبا و 12 مكتبا في عمالة وهران[5] .

2 – التنظيم الإداري للمكاتب العربية: المكتب العربي هو حلقة وصل ما بين الجنس الأوروبي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ عام 1830م والجنس الأهلي الذي يقطن البلاد من قبل ولا يزال الى الآن ومن اهدافه:

- التمكين للاستعمار والعمل على إخضاع القبائل للسلطة الاستعمارية.
- مراقبة تحركات القبائل وحراسة المشبوه منهم.
- مراقبة الزوايا والقادة الروحيين.
- استخلاص الضريبة.
- تولي مهمة القضاء و الفصل في خصومات الأهالي.
- التقليص من نفوذ رؤساء الأسر الكبيرة.[6]

لكن في واقع الأمر تعتبر المهمة الرئيسية لرؤساء المكاتب العربية بصفتهم ينتمون إلى السلطة العسكرية هي جمع مختلف المعلومات التي تخدم الجيش وتساعده على تقوية نفوذه حيث تتمثل هذه المعلومات في إحصاء الأراضي، التعرف على مجاري المياه و أخذ فكرة عن التنظيم السياسي الموجود في أوساط العشائر [7] .

تتشكل المكاتب العربية في كل مقاطعة او عمالة في الجزائر من:

- مدير
- ضابط مسؤول عن الصحة
- مترجمات

[5] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط 01 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،1997م ،ص 130 .

[6] صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال ، (د.ط)، دار العلوم للنشر و التوزيع ،عنابة ،الجزائر ،2005م ، ص ص 248 - 249 .

[7] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 131.

- ضابط صف
- خوجة
- وكيل الضياف
- حاجبان . [8]

03 –التقسيمات الادارية:

في الفترة الممتدة من 1830 الى غاية 1845م كانت الجزائر خاضعة لسيطرة و سلطة الجيش الفرنسي الذي كان يحكم الجزائر بدون منافس[9]، لكن بعد 15 افريل 1845م صدر مرسوم ملكي يقضي بإنشاء حكم مدني في المناطق التي توجد بها الجاليات الاوروبية بكثرة و تقرر انشاء 3 مقاطعات هي الجزائر العاصمة ، وهران في المغرب و قسنطينة في الشرق و في كل مقاطعة اراضي خاضعة للحكم العسكري و اراضي مختلطة حيث تجسد هّذا التنظيم الا بعد استقالة بيجو 1847م[10] و توجد اراضي ذات حكم مدني حيث قررت الحكومة الفرنسية تطبيق نفس النظام السياسي و الاداري الموجود في فرنسا بعد اصدار مرسوم سنة 1881م و الذي اصبحت بمقتضاه كل ادارة في الجزائر تابعة للوزارة المختصة بباريس و الذي جمع فيها الحاكم العام بين السلطتين المدنية و العسكرية باستثناء مناطق الجنوب الصحراوية و التي ظلت خاضعة للنظام العسكري . [11]

وفي سنة 1862م استبدل نظام المقاطعات الإدارية بنظام العمالات حيث أن عامل العمالة ظل خاضعا لسلطة وزير الحربية وفي كل عمالة يوجد مجلس تنفيذي إداري مسؤول عن أملاك الحكومة والشؤون الإدارية، ويتكون من رئيس المقاطعة و3 أعضاء وكذلك يوجد

[8] عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص 130.
[9] نفسه، ص 132.
[10] مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص 102.
[11] طعبه حورية ، سياسة الاستيطان و النظام العقاري الفرنسي في الجزائر المستعمرة ، 1871- 1914م، مجلة رفوف ، مج 07 ، ع 03 ، جامعة احمد دراية ادرار ، 2019م ، ص 146.

مجلس آخر مجلس عام منتخب يعتبر بمثابة برلمان مصغر خاص بالمستوطنين في العمالة ولا يمثل فيه الأهالي إلا بنسبة ضئيلة معينة [12].

04-الحاكم العام:

يعتبر صلة وصل بين الحكومة الفرنسية والإدارة الاستعمارية في الجزائر وهو مفوض السلطة الملكية، إذ تتركز تحت سلطته وأوامره كل السلطات السياسية والمدنية والعسكرية على كل الأراضي المحتلة وهو تابع لوزير الحربية يساعده معتمد مدني ونائب عام ومدير المالية على رأس مختلف الهيئات.[13]

في 09 مارس 1870م تم إعلان إلغاء النظام العسكري وإلغاء المكاتب العربية وإخلال النظام المدني وبموجب مرسوم 24أكتوبر 1870م المتعلق بتوسيع نطاق الحكم المدني أصبحت السلطات العسكرية تابعة للسلطات المدنية والقادة العسكريون (Généraux Administrateur) للمحافظين وتم دمج الجزائر بالنظام السياسي الفرنسي ومنحها المؤسسات الفرنسية ووضعت المحافظات الإدارة العليا في مدينة الجزائر[14].

أي أنه تم إلغاء منصب الحاكم العام في الجزائر التابع لوزارة الحرب وتم تعويضه بحاكم عام مدني يوضع تحت تصرفه 3رؤوساء عمالات كما تم حصر سلطات القائد العسكري في المناطق التي تخضع للجيش فقط ولا يحق له أن يتدخل في الشؤون المدنية، كما نص المرسوم أيضا على إنشاء مجالس عامة منتخبة من طرف الفرنسيين فقط وفي كل مجلس يحق لوزارة الداخلية أن تقوم بتعيين 6 مسلمين فقط، ثم جاء المرسوم الثاني والذي سمح لليهود أن يأخذوا الجنسية الفرنسية ويشاركوا في الحكم مع الأوروبيين الغزاة. [15]

- كما تم تقسيم الجزائر إلى ثلاث أقاليم:

---

[12] مقلاتي عبد الله ، المرجع السابق ، ص 102.

[13]وليد بوشو ،الحومة العامة وتطورها ضمن الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1939- 1830 ، المجلة التاريخية الجزائرية، مج 05 ،ع 02 ، جامعة الجزائر ،2021 ، ص ص 638 – 640 .

[14] المرجع نفسه، ص 642.

[15]عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 138.

الأقاليم المدنية:Territoires civils هي الأقاليم التي كان بها عدد كاف من الأوروبيين لتنظيم الخدمات العامة لفائدتهم ويطبق فيها القانون العام وقد قسمت الى دوائر وبلديات.

الأقاليم المختلطة:Territoires Mixtes هي الأقاليم التي كان بها أقل عدد من الأوروبيين وقد طبق فيها الحكم العسكري.

الأقاليم العربية: هي التي يكاد ينعدم فيها الوجود العسكري.[16]

- **البلديات:** تم إنشاء 3 أنواع من البلديات:

-**البلدية الكاملة الصلاحيات: أنشأت** بموجب مرسوما 9 و16 ديسمبر 1848م التي جعلت كل من الأقاليم المدنية بلديات، وقد اقتصر وجودها على المناطق التي ضمت كثافة أوروبية معتبرة وطبقت فيها القوانين السارية في فرنسا بطريقة انتقائية، وقد تحول عدد البلديات من 126 بلدية سنة 1873م إلى 249 بلدية سنة 1891م كما ضمت جهازين الأول يتكون من رئيس البلدية ونوابه ويتم تعيينه لمدة 5 سنوات والثاني يتكون من مستشارين يتم انتخابهم بواسطة أربع هيئات انتخابية في البداية ثم هيئتين فقط.[17]

– **البلديات المختلطة:** أنشأت أصلا بمرسوم 27ديسمبر 1866م ببعض الجهات التي معظم سكانها من المسلمين واستقرت بها أعداد قليلة من الأوروبيين [18]يديرها موظف فرنسي مطلق التصرف يدعى المدير وله مجلس ينتخب الفرنسيون [19].

– **البلديات الشعبية و الأهلية:** أنشأت بلديات الشعب العسكرية في المناطق التي يسكنها الأوروبيين أي التي لم تلحق لا بالبلديات كاملة الصلاحيات ولا بالمختلطة وهي عبارة عن

[16] بشير بلاح و آخرون، تاريخ الجزائر المعاصر ،1830-1989م، ج 01، دار المعرفة، الجزائر ،2010، ص ص 77 – 78 .

[17]ياسر فركوس، إدارة وتقسيم المدن الجزائرية خلال فترة الإحتلال الفرنسي (قالمة نموذجا) 1830-1870، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والإجتماعية، مج 06، ع02، قالمة ،2022م، ص ص 1077-1097.

[18]بشيربلاح، المرجع السابق، ص80.

[19]مسعود شريبط، المرجع السابق، ص 271.

تجميع لعدة دواوير وحكمها بواسطة قائد الشعبة العسكرية كرئيس بلدية وضباط الدوائر العسكرية كنواب للرئيس.[20]

ثالثا: القوانين الإدارية الفرنسية:

1. مراسيم خاصة بالمستوطنين:

- **مرسوم 4أكتوبر 1870م:** الذي منح المستوطنين نواب في الجمعية الوطنية الفرنسية.

وهو عدد يفوق ما يخولهم إياه قانون الانتخابات.

- **مرسوم 8اكتوبر 1870:** القاضي بإخضاع كافة القبائل القاطنة في مناطق الاستيطان للسلطة المدنية أي سلطة المستوطنين[21].
- **مرسوم كريميو:** الذي تم إصداره من قبل حكومة الدفاع الوطني بباريس في 24 أكتوبر 1870م والذي ينص على منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر بقصد تقوية نفوذ المستوطنين وإذلال الجزائريين[22].
- **مرسوم 10نوفمبر 1870م:** الذي وضع المناطق العسكرية تحت سلطته ولاة العاصمة وقسنطينة ووهران[23].
- **مرسوم 29 مارس 1871م:** الذي ينص على تعيين حاكم عام مدني في الجزائر خاضع لسلطة وزير الداخلية الفرنسي[24].
- **قانون الأهالي او الانديجينا code de L'indigénat** :صدر يوم 28 جوان 1881م ما يعرف بقوانين الأهالي أو الإنديجينا وهي عبارة عن سلسة من العقوبات الزجرية لا صلة لها بالقانون العام ،جدد هذا القانون منهت 41مخالفة خاصة بالأهالي

[20] ياسر فركوس، إدارة وتقسيم المدن الجزائرية خلال فترة الإحتلال الفرنسي ... ، المرجع السابق ، ص ص 107-109.
[21] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 83.
[22] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 117.
[23] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 83.
[24] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 198.

وخفضت الى 21 مخالفة عام 1891م ،و استكملت شكلها النهائي في ديسمبر 1897م [25] و الإنديجينا هي مجموعة نصوص وإجراءات استثنائية سنها ووظفها المسؤولون الفرنسيون ضد الجزائريين الذي يشكون في ولائهم ولا يرتاحون لتصرفاتهم ولو بالظنة [26]بقي هذا القانون ساري المفعول حتى 1944م وتشمل أحكام الإنديجينا أربعة أصناف :

- سلطة الوالي العام الفرنسي توقيع العقوبات على الأهالي دون محاكمة
- سلطة المسؤولين الإداريين بسجن الأفراد ومصادرة ممتلكاتهم دون حكم قضائي
- سلطة المحاكم الزجرية المختصة بالمسلمين
- سلطة المديريات ذات الصلاحيات المطلقة وسلطة قضاة الصلح بسجن الأفراد ومصادرة ممتلكاتهم.

* هذا القانون أداة قمعية وإرهابية ضد الجزائريين المسلمين وشبيه بقانون العبيد[27].

– **منشور جونار 1906م:** صدر إثر ثورة عين بسام عن الحاكم العام جونار وأرسله إلى ولاة الولايات الثلاثة أمرهم بإغلاق مقاهي الجزائريين المشبوهين وأن يمنعوا المهرجانات في المناطق المشكوك فيها.

– **قرار جونار 1908م:** يقضي بمنع الجزائريين من الحج الى البقاع المقدسة بحجة انتشار مرض الطاعون [28].

– **قانون التجنيد الإجباري 1912م:** هو قانون سياسي ينص على تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي صدر يوم 03 فيفري 1912م من قبل البرلمان الفرنسي الذي اتخذ قرار بإجبار الجزائريين على الخدمة العسكرية بصفتهم رعايا فرنسيين، والذي نشر في الجريدة

[25] يحي بوعزيز ،سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2009،ص 38.
[26] سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية 1860- 1900، ج2 ، دار العرب الإسلامي، بيروت ، لبنان، 1996 ، ص 448.
[27] صالح فركوس ،تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ ...،المرجع السابق ، ص ص 400 - 401 .
[28] بشير بلاح ،المرجع السابق ،ص 87.

الرسمية Le mobacher يوم السبت 02 مارس 1912 والذي يضم 30 مادة مقسمة الى أربعة أبواب فمثلا الباب الأول هو عبارة عن أحكام عامة يضم المادة الأولى التي تنص على تجنيد الجزائريين بصيغة الاختيار او إعادة التجنيد [29].

– **مرسوم 24 ديسمبر 1924م:** خاص بالإلغاء المناطق العسكرية وتحويل تلك المناطق تدريجيا الى يد السلطة المدنية وهذا معناه بسط نفوذ المعمرين على جميع المناطق التي كانت تخضع سابقا الى سلطة العسكريين.[30]

2. قوانين النظام القضائي:

- **مرسوم 28 أكتوبر 1870 م:** أقام هيئات محلفين في المحاكم الجنائية من المستوطنين واليهود فقط وأصبح مصير المتهمين المسلمين بيد أعداءهم.
- **مرسوم 26 يوليو 1873م:** القاضي بتجريد القضاة المسلمين من حق النظر في قضايا الملكية والاستحقاق.
- **مرسوم 29 أغسطس 1874م:** الذي حصر تواجد القضاء الإسلامي ببلاد القبائل في قضاة الصلح المسلمين فقط وأمر بإلغاء المحاكم الإسلامية في منطقة القبائل.
- **مرسوم 10 سبتمبر1886: خول** حول الخلافات المدنية والتجارية بين المسلمين لقضاة الصلح الفرنسيين، ولم يبق للقضاة المسلمين سوى الفصل في قضايا الأحوال الشخصية والمواريث.

- **قرار 25مايو 1892م:** الذي نزع من القضاء الإسلامي كل سلطة وحصر نظر القاضي المسلم في الأنكحة و المواريث [31].

[29] حميد أيت حبوش، قانون التجنيد الإجباري 1912 دراسة في ظروف صدوره وموقف الجزائريين منه، مجلة الحوار المتوسطي، مج 09، ع 02، جامعة وهران، 2018م، ص 279.
[30] عمار بوحوش المرجع السابق، ص ص 138- 139.
[31]بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 88 - 89 .

- **مرسوم 19ديسمبر1900م:** الذي سمح للجالية الأوروبية في الجزائر ان تنشأ المجلس المالي ثم المجلس الجزائري فيما بعد لكي تحكم قبضتها على الجزائر وتمنع السكان المسلمين من الحصول على حقوقهم السياسية والاقتصادية وحقهم في الحصول على تمثيل نيابي عادل سواء في المجالس البلدية أو المجلس الجزائري[32] .
- **مرسوم الحاكم العام 22مارس 1905م:** يقوم القاضي بتشكيل لجنة مهمتها تشويه وتحريف الشريعة الإسلامية[33] .

أ- **المحاكم الردعية: تعتبر** من المراسيم التي ميزت بداية القرن ال 20 حيث ظهرت حسب المرسومين البارزين بتاريخ 29مارس 1902 م، وجاءت هذه المحاكم بطلب من المجالس المالية والمفوضين الماليين الأوروبيين لإنشائها للأهالي دون غيرهم وعرفت بالمحاكم الزجرية عوضا عن المحاكم العادية حيث حكمت حوالي 71,161 جزائري ما بين 1902-1905م، حيث أن منهم 30 ألف من عمالة وهران وإثر قانون الأهالي أصبحت هذه المحاكم توقع العقوبات على الأهالي دون محاكمة الى أن ألغيت سنة 1931م [34].

ب- **المحاكم الجنائية الخاصة بالجزائريين:** أنشأت في 30 ديسمبر 1902م من مهامها محاكمة الجزائريين في التراب المدني لجرائم جنائية من قبل مسلمي إفريقيا غير المجنسين أي المغاربة و التونسيين القاطنين في الجزائر و عرفت بأحكامها القاسية مقارنة بالمحاكم الجنائية العادية[35] .

---

[32]عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 198.

[33] بشير بلاح المرجع السابق، ص 89.

[34]عبد القادر ولد أحمد، التشريعات القمعية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الاحتلال (المحاكم الردعية نموذجا 1902م)، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، ع 06، جامعة ابن خلدون تيارت ،2019م، ص 109.

[35]محمد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائيين 1881-1914م، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص 230.

المبحث الثاني: أوضاع الجزائر عموما

يصف المؤرخ ابو القاسم سعد الله الفترة الممتدة من 1900 الى 1914م بفترة الزخم الكبير في الجزائر او مرحلة النهضة، وهي المرحلة التي عرفت فيها الجزائر المستعمرة تحولات هامة في جميع الجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والتي انتهت باندلاع الحرب العالمية الاولى، وما حملته من افكار تحررية وانشاء عصبة الامم المتحدة في نهاية الحرب 1919م.[36]

أولا: الاوضاع السياسية:

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة أوضاعا سياسية جد مزرية نتيجة مبالغة الاستعمار الفرنسي في تطبيق سياسة الزجر والقمع[37]، وهي الفترة التي ختمتها فرنسا بقرار 19 ديسمبر 1900م الذي أنشأ الحكم الذاتي المالي في الجزائر وبموجب هذا القرار أصبح المعمرين السلطة العليا في مناقشة وإقرار ميزانية الجزائر، كما أعطي هذا القرار للكولون الحق المطلق في إدارة شؤون الجزائر الاقتصادية والاجتماعية كما أصبح له أيضا سلكة مطلقة على الأهالي.[38]

كما نجد ان المسلمين الجزائريين كانوا محرومين من حقوقهم السياسية ومجردين بشكل كبير من ممتلكاتهم، وفي المقابل نجد ان المعمرين يتمتعون بجميع الحقوق المادية والمعنوية، كما عملت فرنسا على إصدار جملة من الاجراءات التعسفية والتي ذكرناها سابقا من اجل اعتبار الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا.[39]

---

[36] د. سايح سليم ، أوضاع الجزائر مطلع القرن العشرين إلى غاية 1919 م ، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة عبد الحميد مهري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2021 – 2022م ، ص 02

[37]-فركوس ياسر، أوضاع الجزائر مطلع القرن العشرين إلى غاية 1919م، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة والجزائر ، 2018 – 2019م ، ص 57

[38] د. سايح سليم ، المرجع السابق، ص 02

بوجمعة أكرم ، أوضاع الجزائر مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية و الإنسانية ، ع 28

[39] جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2018م ، ص ص 164 - 165 .

ومن بين النشاط السياسي كذلك الذي ظهر في هذه الفترة في الجزائر ظهور نخبة من الشباب الجزائري الذين كانوا يدعون الى ادماج الجزائر في فرنسا[40] ،و قد لقي هؤلاء الشباب مكافحة من بعض الوجهاء الرسميين و الشيوخ ومن الإدارة الجزائرية ، لكن سرعان ما نالوا الحظوة لدى الرأي العام الفرنسي [41]، و قد تميز نشاطهم من خلا ظهور الطابع السياسي في مطالبهم من خلال الوفود و العرائض و الشكاوي و رفضوا الإجراءات الاستثنائية و طالبوا بالمساواة ، كما حاولوا تفعيل نشاطهم من خلال العمل الصحفي كوسيلة خطاب سياسي و جماهيري لإيصال أفكارهم للإدارة الفرنسية [42]، و ظهرت أولى محاولاتهم لإصدار صحائف عربية إسلامية و تتمثل في صحيفة المغرب 1903م و صحيفة الحق الوهراني 1911م و الفاروق لصاحبها قدور الجزائري و غيرها[43] ، كما عملوا على تأسيس النوادي و الجمعيات و التي كانت لها متعددة من بينها وظيفة المدرسة و ملتقى اجتماعي للرياضة و الإسعاف و الكشافة و مقر النشاط السياسي ومن بين هذه الجمعيات الرشيدية 1902م و الجمعية التوفيقية 1908م .[44]

كما تعرف سنة 1919م على انها سنة بارزة بالنسبة للجزائريين، حيث صدر في هذه السنة قانون يمنح الحقوق السياسية لبعض الجزائريين وهو قانون 04 فيفري 1919م الذي ينص على إلغاء الضرائب التي كانت تحت اسم الضرائب العربية، حق الانتخاب والترشح لكل جزائري تستوفي فيه الشروط منها تأدية الخدمة العسكرية، ومنح بعض الجزائريين

[40] صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، محاضرات، مكتبة الإسكندرية، 1963م، ص 21.
[41] شارل روبير آجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، د. ط، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1986 م، ص 115.
[42] د. أسعد الهلال، بوادر النضال السياسي للشبان الجزائري مع مطلع القرن العشرين، مجلة البحوث التاريخية ، ع 02، جامعة سطيف 02 ، الجزائر، 2019م، ص 93.
[43] مولود قرين، من مظاهر الإصلاح الديني والتربوي والإجتماعي في الجزائر من خلال جريدة الفاروق 1920 – 1921م، مجلة المعيار، ع 45، جامعة المدية، الجزائر، 2019م، ص 590
[44] د. أسعد الهلال، المرجع السابق، ص ص 96 – 97.

الجنسية الفرنسية[45]، كما أن هذه الإصلاحات فشلها كان حتمي نتيجة الرفض التام للمستوطنين الذين رفضوا مساواتهم مع الأهالي الجزائرية.[46]

وعليه فإن الجزائر خلال العقد الأول من القرن العشرين عاشت فترة غنية بالأحداث السياسية الداخلية كان لها تأثير كبير في نمو الوعي الوطني عند الجزائريين وتبلورها في شكل مقاومة.

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية:

كانت الجزائر تتمتع بإمكانيات اقتصادية ضخمة قبل الاحتلال من أراضي خصبة وتنوع الحبوب والخضر والفواكه ووجود غابات كثيرة تفيض بالحاجات المحلية بالإضافة الى توفر الثروة الحيوانية، ونفس الشيء للصناعة فقد عرفت نوعا من التقدم.[47]

لكن منذ بداية الاحتلال الفرنسي ، وخاصة مع مطلع القرن العشرين عرف الواقع الاقتصادي أوضاعا سيئة جدا و ذلك بسبب احتكار الجمعيات الفرنسية للاقتصاد الداخلي الجزائري و خاصة في قطاع الزراعة ، حيث لم يحدث في أي بلد افريقي آخر ان امتلك الفرنسيون ما امتلكوه من أراضي كما حدث في الجزائر ، حيث كان مقدار يمتلكه المستوطنون الأوروبيون تماثل عشرات مرات ما يمتلكه الجزائري[48]

كما عملت فرنسا على وضع مجموعة من القوانين والإجراءات والقرارة من اجل تحقيق اطماعها وطرد الجزائريين بلا رحمة من أراضيهم وتسليمها للعنصر الأوروبي مثل: قانون وارني 26 جويلية وقانون 04 اوت 1926م[49] ، بالإضافة الى تحول الجزائريين الذين

---

[45] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دراسات المقاومة والاستعمار، منشورات وزارة المجاهدين ، 2009م، ص 199 .

[46] العربي غانم ، سياسة الإصلاحات الفرنسية في الجزائر و ردود الفعل الوطنية 1919 – 1950م ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، الجزائر ، 2012 – 2013م ، ص 13 .

[47] أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط 03 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، ص ص 148 – 152 .

[48] ناهد دسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر ، دار المعرفة الجامعية ،جامعة الإسكندرية ، 2011 ص68 .

[49] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 90 .

يشتغلون في الزراعة من ملاك الى اجراء لدى المستوطنون، وازداد التفاوت الاقتصادي بين الطائفتين فيما بعد الحرب العالمية الأولى، فإن الأوروبي ضاعف انتاجه بفضل الآلات الحديثة، وانتشرت البطالة بين الجزائريين وأصبحت صورة الجزائري مجرد انه عامل أو خادم. [50]

اما بالنسبة للصناعة فقد عمدت ايضا السلطات الاستعمارية الى قتل الصناعة المحلية الوطنية التي كانت تزخر بها الجزائر قبل الاستعمار حيث نجد ان المستوطنون سيطروا على 28,65% من قطاع الصناعة الذي يخدم مصالحهم الخاصة و57% من القطاع التجاري ، فهذه الصناعة مكنتهم من احتكار التجارة الداخلية والخارجية .[51]

بعد اعلان التعبئة العامة في الجزائر يوم 02 اوت 1919م سمحت فرنسا باستغلال كل الثروات الموجودة في الجزائر حتى تساهم بتمويل الوطن الام بالمواد الغذائية من حبوب وحمضيات ولحوم حتى تستطيع فرنسا مواجهة الحرب وأوضحت الإدارة الفرنسية بأن إمكانيات الجزائر الاقتصادية كبيرة يسمح لها ان تعتمد مواردها.[52]

ثالثا: الأوضاع الاجتماعية:

ساءت أحوال الجزائريين الاجتماعية بعدما استعملت السلطات الاستعمارية كل الوسائل والأساليب الدنيئة من أجل الاستحواذ على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي وجدتها في الجزائر ووجهتها لخدمة المصالح الفرنسية الأوروبية وهذا من أجل تحقيق هدفها الاستيطاني[53].

حيث كان المسلمين يمثلون 9/8 من مجموع السكان الكلي، أما العنصر الثاني في المجتمع الجزائري فقد كان يتمثل في العنصر الأوروبي الذي بلغ عددهم حسب إحصاء 1946-1947م حوالي 156,9000 نسمة ، ويضم هذا العدد كل من الفرنسيين

[50] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 16.
[51] بوجمعة أكرم، المرجع السابق، ص 167 .
[52] فركوس ياسر، أوضاع الجزائر مطلع القرن العشرين ،المرجع السابق ، ص 59 .
[53] أكرم بوجمعة ، المرجع السابق ،ص 168 .

والإيطاليين والإسبان وبعض جماعات من مالطة وهؤلاء يهاجرون كل عام الى الجزائر من أجل البحث عن الثروات ،أما العنصر الثالث فقد كان يتمثل من اليهود بحوالي 130,000 في الجزائر حيث كانوا ينقسمون الى 3أقسام :كبراء اليهود في المدن الساحلية ويهود الطبقة الوسطى بالمدن الساحلية و يهود القرى الصغرى .[1]

إلا ان السياسة الفرنسية سعت الى تمزيق البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري وتدمير الروابط الأسرية والعلاقات العائلية ونشر العادات والتقاليد الغربية وذلك من خلال الآفات الاجتماعية من خمر وزنا وسرقة ... [2] كما قامت بنزع الملكية الأرض من الجزائريين وتشريدهم وتحولهم الى خماسين وبهذا تدهورت أوضاع المعيشة الى الحضيض وتم تسخيرهم لخدمة المشارع الاستعمارية وهذا إستشراء غير مسبوق للبطالة وتفشي الأمراض و الأوبئة ،[3] حيث وصفت إحدى الجرائد الوطنية المجاعة التي ألمت بالشعب الجزائري عام 1921م فقالت "**إن هذه الكارثة الرهيبة التي تصيب الجزائر من وقت لآخر سببها الاستيلاء على جزء كبير من أجود أراضي الأهالي الجزائريين كذلك يعود السبب الى تحويل أصحاب الأراضي بفعل الاستيلاء على الأرض من قبل الدولة الى خماسين** " كما تذكر جريدة الأقدام :"**الأجور البائسة للعمال التي ما لبثت تتراوح منذ عام 1870م بين فرنك واحد وفرنك ونصف مقابل 12 ساعة عمل يوميا ...في الوقت الذي يباع فيه قنطار القمح ب 250 فرنكا ...فكيف لا يموت هؤلاء من الجوع حتى وهم يعملون ؟...وهذا ما يفسر المجاعة المستوطنة و انفجاراتها التي**"[4]، بالإضافة الى انتشار العديد من الأمراض الاخرى في الأرياف والمدن كالجرب و الحمى الصفراء (الكوليرا) و التيفوس و داء النسل هذا ادى الى تفاقم الوفيات وعدم ازدياد السكان[5]، كما داهمهم القحط والجفاف

[1] ناهد إبراهيم دسوقي ،المرجع السابق ، ص ص 49 - 55 .
[2] الوناس الحواس ،الأوضاع الإجتماعية للجزائريين سنوات 1830 - 1930م ، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية ،مج01 ،ع01 ،جامعة البويرة ، 2013،ص 95 .
[3] بشير بلاح ،المرجع السابق ،ص 108.
[4] عبد الجليل مرتاض ،الوضع الاجتماعي في الجزائر خلال العهد الفرنسي ،مجلة اللغة العربية ، مج 07 ،ع02 ، 2005م ،ص 456 .
[5] إبراهيم الشريقي ،الجزائر في القرن العشرين ، دائرة المعارف و العلوم الدينية ،الجزائر ،1955م ، ص 51.

والجفاف وفقدوا كل شيء وتحول الى مزارعين في مزارع المعمرين وعمالا في خدمة الرأسمالية الفرنسية هذه السياسة اعتمدتها فرنسا حتى يتسنى لها اكتمال تفكيك المجتمع الجزائري ،[1] كما قامت الإدارة الاستعمارية بدعم ظاهرة الدعارة وفتحت لها بيوت داخل الأوساط الشعبية وحتى بجوار المساجد وداست على حرمات المسلمين و مقدساتهم حيث أصبح جامع سيدي رمضان تحيط به بيوت العاهرات إحاطة السوار بالمعصم[2] ، ومن القوانين التي سنتها لتشجيع ذلك ونشره على نطاق واسع قصد إفساد المجتمع أن أباحت للمسلمة أن تتخذ بيتا للبغاء أمام بيت اهلها ولا يقدر أحد ان يغير عليها ومن مسها بسوء يعد جانيا ويحاكم امام المجالس العدلية فالاستعمار لم يخرب مناعة الجسد الاجتماعي المعنوي للشعب الجزائري فحسب بل تعدادها لتخريب مناعة أجساد أفراده من خلال خلق أجواء صحية جد متدهورة[3]، بالإضافة الى طمس وتشويه الذاكرة الجماعية والذوق الاجتماعي واللغوي من خلال تغييب التاريخ الوطني و الإسلامي و إفساد لغة التخاطب و توحيش الأسماء و الألقاب خاصة بعد صدور مرسوم 23 مارس 1882م الذي يلزم الجزائريين بالتسجيل في دفاتر الحالة المدنية وكانوا يرفضون أن يتلقب الجزائريين بالقب الجزائري الشائع الذي يبدأ ب:"**ابن**" و "**أبو** " و "**بو**" أو "**ولد**" أو الانتساب الى مدينة أو قرية أو حرفة مثل الوهراني أو السوفي أو النجار و يلزمونهم بأسماء الحيوانات و القاذورات كأسماء "**الحنش**" "**الذيب**" "**راس الكلب**" **هايشة** " .[4]

رابعا: الأوضاع الثقافية

لقد كانت حركة الاستعمار الثقافية تحاول فرض رؤية اخرى وتفكيرا مغايرا تماما لرؤية وتفكير مجتمعنا، سعت الادارة الفرنسية في الفترة الاستعمارية لتحقيق مشروع فرنسة الجزائر

[1] محمد داعي، الوضع الصحي للجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1939 - 1950م ، مج06 ، ع02 ، جامعة سعيدة ،2014م ، ص 65 .
[2] أكرم بوجمعة ، المرجع السابق ، ص 169.
[3] مراد قبال ،السياسة الإجتماعية الفرنسية في الجزائر أهدافها و تداعياتها 1830-1939م ، مجلة القرطاس ،ع09 ، جامعة جيلالي بونعامة ، 2018م ،ص 133.
[4] بشير بلاح ،المرجع السابق ،ص 109.

واستئصال مجتمعنا من مقوماته الاساسية[1] من خلال محاربة اللغة العربية والتعليم العربي الاسلامي، كما وضعت فرنسا سياسة مضادة للمؤسسات الاسلامية كالمساجد والزوايا والاوقاف والقضاء الاسلامي واستعرضت نشاطها التبشيري.[2]

1. التعليم

انقسم التعليم في الجزائر الى قسمين: تعليم الفرنسيون الاوروبيون وهو منتشرا بشكل كبير كما كان اجباريا ولذلك لم يكن هناك ولا طفلا أوروبيا أميا[3] ، اما بالنسبة للتعليم في الجزائر فلم تهتم الادارة الفرنسية بتطويره.[4]

منذ بداية القرن العشرين اخذت الادارة الاستعمارية تهتم أكثر بمقاومة تعلم اللغة العربية والتضييق على أصحابها الراغبين في تعليمها وذلك بواسطة إصدار قوانين خطيرة أهمها:

قانون 24 ديسمبر1904م: ينص على عدم السماح لأي معلم جزائري ان يفتح مدرسة لتعلم اللغة العربية دون الحصول على رخصة من عامل العمالة أو الضباط العسكريين في المناطق الخاضعة للحكم العسكري.

قانون 21 مارس 1909م: طالب مؤتمر الزراع الفرنسيون بإلغاء التعليم الابتدائي بالنسبة للجزائريين لان ذلك سيكون خطرا عليهم من الناحية الاقتصادية ، ومن ناحية توظيف الاوروبيين بالجزائر.

قانون 08 مارس 1938م: أصدر وزير المعارف الفرنسي قرارا ينص على اعتبار اللغة العربية لغة اجنبية في الجزائر، ويمنع تعليمها تبعا لذلك في المدارس[5]

---

[1] فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر 1830 – 1925م ، ج 01 ، مديرية النشر لجامعة قالمة ، 2010م ، ص 159

[2] فريدة بشيش سعيدي، البرامج التعليمية الإستعمارية الفرنسية ودورها في سلب هوية الطفل الجزائري، محاضرة، جامعة عنابة، ص 206.

[3] ناهد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 55.

[4] أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص 171 .

[5] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري ...، المرجع السابق، ص 60

كما عملت فرنسا على القضاء على المعاهد الاسلامية والمكتبات التي كانت موجودة في العهد التركي وحولوها إلى مدارس فرنسية حيث بلغت نسبة الامية بين الجزائريين 99 بين النساء و95 .[1]

بالنسبة للتعليم الابتدائي في الجزائر كان خاضعا إلى قانون 12 جوان 1881م المتعلق بمجانية التعليم الابتدائي للأوروبيين و إجباريته ، أما الأهالي الجزائريون لم يكن مجانيا عليهم [2]، يشير أحد التقارير الرسمية أنه في سنة 1916م عن التعليم الابتدائي في الجزائر بما يلي " إن عدد المدارس المخصصة لأبناء المستوطنين كانت تصل إلى 1226 مدرسة يتردد أليها 147,000 طفل أوروبي ، هذا في حين كانت المدارس الابتدائية للأطفال لا تزيد عن 493 مدرسة يتردد إليها 36,00 طفل جزائري، كما يشير التقرير إلى أنه لم يتم فتح مدرسة واحدة للأهالي في تلك السنة بل العكس تم إغلاق 25 مدرسة ابتدائية[3] .

اما التعليم الثانوي هو كذلك برنامجه تابع لبرامج فرنسا والتعليم فيه ليس مجانيا بل كان يتميز بارتفاع أجوره، أما نسبة التعليم العالي كان يشمل أربع كليات، الحقوق، الطب والصيدلة وكلية طالب الآداب ويوجد من أبناء المسلمين نحو 85 طالب يتلقون التعليم بمختلف هذه الكليات أغلبهم في الحقوق ثم الآداب ثم الطب.[4]

والجدير بالذكر ان هناك صلة واضحة بين التعليم والاستيطان، إذ كانت نسبة التعليم تنخفض كلما اتجهنا من الغرب الى الشرق وكان التعليم يساير بذلك نسبة تمركز السكان الأوروبيين كذلك كان التعليم يتركز وترتفع نسبته في الشمال عنه في الجنوب كما كان يزدهر في المناطق الزراعية المتطورة[5].

---

[1] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط 01 ، دار ريحانة للنشر و التوزيع ، القبة، الجزائر ، 2002م ، ص 162 .

[2] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، د.ط ، الجزائر، 1452 ه، ص 597 .

[3] إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962م ، غرناطة للنشر والتوزيع ، وزارة الثقافة ، الجزائر 2013م ، ص 158 .

[4] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص 59 .

[5] إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962م ، المرجع السابق، ص 159 .

وهكذا فبقدر ما كانت الجالية الاوروبية تستفيد من بناء المدارس ونشر المعرفة كان الجزائريون يعانون من سياسة التجهيل التي نجح الاستعمار نجاحا باهرا في تطبيقها على سائر الفئات الاجتماعية.[1]

2. دينيا

بذلت فرنسا كل ما بوسعها لمحو شخصية المجتمع الجزائري و تفكيك بنيته وذلك من خلال محاولة تصفية الدين الإسلامي بمؤسساته وعقيدته وشريعته والسعي للقضاء عليه ونشر الثقافة الفرنسية والديانة المسيحية ولقد اشتدت هجمات تحقيق هذا الهدف في عهد الجمهورية الثالثة التي تمادت في أنشطتها التخريبية ضد المجتمع الجزائري ،[2] حيث نجد أن الجانب الديني تأثر سلبا لأن السلطات الفرنسية عمدت على التدخل المباشر في شؤون الدين الإسلامي ولم تكتفي بمصادرة الأوقاف فقط بل بسطت نفوذها على جميع الشؤون الإسلامية كتعيين القضاة والأئمة و إعلان المواسم الدينية وغيرها حيث أثر هذا على المسلمين و أدى الى فراغ المساجد من الشعب ذلك أن الأئمة الذين تم تعيينهم من قبل الإدارة الفرنسية للقيام بأداء الفرائض الدينية لا يتجاوز 150 إمام في سنة 1900م حيث اقتصرت مهاهم على أداء الفرائض الدينية فقط وتعاليم الطقوس الدينية التي لا روح فيها مما أدى الى تفشي البدع والخرافات في أوساط المسلمين وقد استمر هذا الاضطهاد من خلال الشبه التحالف اليهودي و المسيحي وبالخصوص بعد صدور مرسوم فصل الدين عن الدولة سنة 1909م كما تم الإعلان عن إجراءات منع الجزائريين من أداء مناسك الحج خوفا من تأثيره و احتكاكهم بإخوانهم في المشرق العربي خاصة بعد ثورة تركيا ،[3] كما كان الجنرال "بيجو" يجمع الأطفال الجزائريين اليتامى حوالي مائتين وخمسين طفل ويأتي بهم الى القسيس فيسلمهم له قائلا **"حاول يا أبتي أن تجعل منهم مسيحيين و إذا فعلت فلن يعودوا الى دينهم ليطلقوا علينا النار"** ، وقد تولى الكاردينال "لافيجري" مسؤولية تنفيذ

[1] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 01، د.ط، من منشورات إتحاد الكتاب العرب، الجزائر ، 1999م، ص ص 21 – 22 .
[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 100.
[3] أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص 172.

هذه السياسة التي تستهدف التمسيح والتنصير حيث عمل كل ما بوسعه لمحاولة إقناع الإدارة الفرنسية بالجزائر من أجل فرنسة الجزائريين وبالفعل اقتنع الحاكم العام "دي قايدن" وطالب بإلغاء منصب القضاء الإسلامي و الأحكام التي يصدرها القضاة المسلمون طبقا لتعاليم القرآن والسنة النبوية كما كانوا يعارضون أيضا بقاء الكتاتيب والزوايا، حيث تضاعفت العمليات الصليبية الفرنسية لنشر الرعب والخوف وتحطيم كل المراكز الثقافية والتعليم كما بدأ التفكير في كيفية ربط الجزائريين بالقضاء النابليوني و إبعاده عن التشريع الرباني[1] ،كما تم تحويل المساجد الى كنائس وتم تهديم بعضها فمنها ما أصبحت ثكنات و اصطبلات ومستوصفات ومراكز ادارية كما حاربت شيوخ الزوايا والطرقية بعدة طرق أهمها شراء الذمم وتولية الوظائف والوعد و الوعيد وغلق الكتاتيب القرآنية و المعمرات بحجة عدم وجود رخصة من إدارة الشرطة وبهذا استهدفت رجالها بالملاحقات القضائية والقمعية وصادرت الإدارة الاستعمارية كل أملاك الوقاف و الحبس الإسلامي التي تمون المؤسسات التعليمية. [2]

المبحث الثالث: القوانين الاستثنائية وأثرها على اقتصاد الجزائر

لقد عمل الاستعمار الفرنسي منذ احتلاله للجزائر على توظيف كل إمكانياته وقدراته من أجل السيطرة عليها، لهذا طبق جملة من المشاريع الاستعمارية في إطار مصادرة الأراضي ثم منحها للأوروبيين في شكل امتيازات بفعل التشريعات العقارية والتي سلبت مجهودهم الفلاحي وخيرات أراضيهم.[3]

[1] صالح فركوس ،تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ ... ، المرجع السابق، ص ص 396-397.
[2] عبد القادر ولد أحمد، المرجع السابق، ص 113.
[3] غازي الشمري، المشاريع الإستعمارية الإقتصادية الفرنسية في الجزائر من خلال مجلة حوليات إستيطان الجزائريين ع 1852 و1854م ، مجلة الإحياء ، مج 20 ، ع 25، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر ، 2020م، ص 895 .

أولا – القوانين الاستثنائية:

1-24 أفريل 1863م : "Le senatus consulte " القانون المشيخي

هو قانون السيناتوس كونسيلت، ويعتبر من أهم النصوص الأساسية في مجال العقار، يتضمن 7 مواد أهمها الأولى والثانية:

المادة الاولى : يعلن ان قبائل الجزائر مالكة للأراضي التي تتمتع بها بصفة دائمة وتقليدية مهما كانت صفة التمتع .

المادة الثانية: سيتم بصفة إدارية وفي أقرب الآجال:

- تحديد مناطق القبائل
- تقسيم اراضي القبائل وتصنيفها الى اراضي ملك عرش الدومين انطلاقا من التنظيم الاداري الدوار
- تأسيس الملكية الفردية بين اعضاء هذه الدواوير.[1]

2-" 26 جويلية 1873م : La loi de warnie2- قانون وارني

عرف بقانون وارني[2] كما عرف بقانون المعمرين لأنه جاء ليلبي رغبات المعمرين الأوروبيين في الجزائر[3]، يهدف أساسا إلى السماح بإجراء معاملات عقارية أكثر أمانا بين الجزائريين والأوروبيين. [4]

[1] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر 1830 – 1954م، تر: محمد المعراجي، ط01، الاكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، الجزائر ، 2008م، ص ص 164 – 165 .

[2] وارني : كان ممثلا لفرنسا لدى الأمير عبد القادر من 1837 إلى 1839م ، إختير سنة 1841م كعضو في المهمة العلمية للجزائر و في سنة 1841م أصبح مديرا للشؤون المدنية بالقطاع الوهراني ، ليصبح بعد ذلك عميلا لمدينة الجزائر ثم نائبا سنة 1871م : أنظر إلى جمال خرشي ، الإستعمار و سياسة الإستيعاب في الجزائر 1830 – 1962م ، تر : عبد السلام عزيزي ، د.ط ، دار القصبة ، 2009م ، ص 339 .

[3] حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830 – 1930م ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية و الاسلامية ، قسم التاريخ و علم الآثار ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2013 – 2014م ، ص 156 .

2 Alain Sainte-Marie : Législation foncière et société rurale (L'application de la loi du 26 juillet 13 1873 dans les douars de l'Algérois)، Études rurales، 57، paris، 1975، p 62.

كما يهدف هذا القانون إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش بحيث لم يعد هناك ملاك الأراضي تحت صفة أو سند ملكية العرش أو الملك عقاريون لا غير، ويعتبر هذا القانون مكملا للإجراءات التي جاء بها قرار 22 أفريل 1863 بإقرار الملكية الفردية للجزائريين

كما ان هذا القانون قد لجأ إليه الفرنسيون كحل ثان من اجل القضاء على ثورات الفلاحين واخمادها وكسلاح قانوني يدعم عمليات اغتصاب الاراضي من الفلاحين. [1]

3-قانون 28 أفريل 1887م (قانون كونسيلت الصغير) :

ما هو إلا ترميم لقرار وارني وعلاج بعض مخلفاته[2]، لقد أباح هذا القانون بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبالغ زهيدة لصالح الأوروبيين من دون شرط الإقامة فيها خاصة في منطقتي وهران، الجزائر الوسطى والشرق[3]، فالغرض من هذا القانون هو فرنسة الأراضي الجزائرية لا غير أي:

- إخضاع الاملاك الجزائرية للقانون الفرنسي
- الاعتراف بالحقوق الفردية في الاملاك الخاصة
- تفكيك الاراضي الجماعية بإنشاء الملكيات الفردية
- منح عقود وسندات لمن لهم الحق في الملكية

لقد كان هذا القانون اشد عنفا على الجزائريين واكثرهم خبثا ومكرا في تحويل الأراضي من ايدي الجزائريين الى الاوروبيين.[4]

---

[1] بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1962م، ج 01، ط 01، المؤلفات للنشر والتوزيع، المسيلة، 2013م، ص 398.

[2] محمد بليل، المرجع السابق، ص 137

[3] أحميدة عميراوي، أثار السياسة الاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830 – 1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 54.

[4] فؤاد عزوز، التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870 – 1900م ، مدارات خاصة ، دورية دولية ربع سنوية ، عدد خاص ، جامعة محمد لمين دباغين ، سطيف 02 ، الجزائر ، 2019م، ص 302 .

3- قانون 16 فيفري 1997م:

جاء مكملا لقانون 1887م، حيث صدر هذا القانون لإكمال المرحلة الثالثة من عملية التصفية والمتمثلة في تكوين الملكية الخاصة في الدواوير المجزأة بموجب قانون 1887م[1].

يعتبر هذا القانون هو الذي أزاح العقبات التي كانت تعترض تفتيت الملكية الجماعية الجزائرية، فهو لم يعد الاستعمار بالأراضي الزراعية بشكل مباشر لأنه لم يسمح للفلاحين الجزائريين ببيع قطعهم الأرضية الواقعة ضمن أراضي العرش أو الملك وله حق في أراضي العرش أن يطالب بتطبيق قانون 1863م.[2]

4- قانون الغابات: 1874, 1885, 1903م :

حرم على الجزائريين استغلال الغابات وفرض عليهم عقوبات غاية في التعسف والصرامة في حالات الحرائق[3]، وأن مصير من يشعل النار السجن والتهجير القسري اضافة الى الغرامات المالية ومصادرة أراضيهم.[4]

5-قانون المستثمرات الفلاحية:

هو القانون الذي سمح للشركات الاجنبية بالاستثمار في الزراعة النقدية مثل

La GENEVOISEالشركة العامة السويسرية

S .G.A الشركة العامة الجزائرية

الشركة الفلاحية والصناعية لصحراء الجزائرية.[5]

---

[1] نعيمة حاجي، أراضي العرش بين ملكية الدولة و حيازة العروش في الجزائر، مجلة الحقيقة، ع 03، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2018 ، ص 306 .

[2] فؤاد عزوز، المرجع السابق، ص 305.

بش [3]ير بلاح، المرجع السابق، ص 91.

[4] فؤاد عزوز، المرجع السابق، ص 306.

[5] أحميدة عميراوي، أثار السياسة الإستيطانية ...، المرجع السابق، ص ص 59 – 60.

6-قانون 13 سبتمبر 1904

يتضمن هذا القانون حيثيات انتقال الأراضي العمومية المعينة للاستيطان والشروط الواجب توافرها في المستفيد من قطعة ارض، فقد نص في مادته الرابعة على أن الفرنسيين من ذوي الأصل الأوروبي، وكذا الأوربيين المتجنسين الذي لم يسبق لهم أن استفادوا من قطعة أرض لهم الحق وحدهم في الحصول على مساحات أرضية تمنح لهم مجانا.[1]

7- قانون 04 أفريل 1926م:

جاء هذا القانون ليضع حدا للعمليات الصعبة التي نص عليها قانون 26 جويلية، ومتمم لقانون 16 فيفري 1897م، حيث أقام مقامها عملية جديدة ترجمها عن طريق التحقيقات الجزئية والتحقيقات الجزئية [2]

- **الضرائب**

بالإضافة إلى القوانين السابقة فرضت فرنسا عدة ضرائب مرهقة على الجزائريين فيما يخص الأرض وقد ازداد الضغط الضريبي أكثر خاصة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وكان الجزائريين يخضعون إلى نوعين من الضرائب هما:

1. **الضرائب العربية: وتتمثل في:**

- ضريبة الاراضي المستأجرة وتدفع نقدا بعد جمع الغلة
- ضريبة الزكاة وتدفع على الحيوانات[3]
- ضريبة العشور: وهي ضريبة تفرض على الاراضي الزراعية، قيمتها تحدد حسب نوعية الاراضي وكمية الانتاج[4]، تمثل 14 من أجر الدخل السنوي[5]

[1] أحميدة عميراوي، أثار السياسة الإستيطانية ...، المرجع السابق ، ص 425.
[2] عبد المنعم هامل ، الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية في الشرق الجزائري ، جامعة سيد بلعباس ، الجزائر د.س.ن ، ص 36.
[3] أحميدة عميراوي، أثار السياسة الاستيطانية ...، المرجع السابق ، ص 56.
[4] ساعد محمد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري ، طلبة الثانية علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون تيارت ، الجزائر ، 2017 – 2018م ، ص 08 .
[5] أحميدة عميراوي، أثار السياسة الاستيطانية ...، المرجع السابق، ص 56.

- ضريبة اللزمة: تدفع عن بعض الممتلكات كحيوانات الحرث
- ضريبة السخرة: كالحراسة الليلية دون اجر والحراسة ضد الحرائق دون أجر
- الضريبة على الاكواخ
- ضريبة على النخل والواحات

2. **الضرائب الفرنسية:**

هي الضريبة التي فرضتها السلطات الاستعمارية في الجزائر بعد احتلالها وهي بصفة عامة تشبه مثيلتها المطبقة في فرنسا [1] وتتمثل في:

أ- **الضرائب المباشرة:** هي الضرائب التي تفرض على الأشخاص الماديين والمعنويين كضريبة المهنة، ضرائب الدخل العام والضريبة على العقارات، الضرائب البلدية (الضرائب على الكلاب وثيران الحراثة، حقوق ذبح الحيوانات) [2]

واتضح في مطلع القرن العشرين أن الجزائريين كانوا يدفعون 46 من الضرائب المباشرة، وذلك رغم أنهم لا يملكون سوى 37 من ثروات البلاد. [3]

ب- **الضرائب الغير مباشرة:** كي التي تفرض على بعض النشاطات والخدمات مثل: الرسم على القيمة المضافة، حقوق الطوابع والتسجيلات حقوق الصيد وغيرها.[4]

ثانيا: تأثيرات القوانين الاستثنائية على اقتصاد الجزائر:

1 – تأسيس الملكية الفردية:

منذ دخول القوات الفرنسية إلى الجزائر وجدت نمط غريب في طريقة استغلال الأرض وهي طريقة الاستغلال الجماعي للأرض وهو ما يعرف بالملكية الجماعية، فكانت القوانين التي أصدرتها ذات هدف وهو القضاء على الملكية الجماعية وتحويلها أي أملاك فردية

[1] عبد المنعم هامل، الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية في الشرق الجزائري، المرجع السابق، ص 123 .
[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 99 .
[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ...، المرجع السابق، ص 42 .
[4] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 99 .

وخوصصتها حتى يسهل بعد ذلك الاستيلاء عليها[1].خاصتا قانون 1873 الذي جاء ليكمل العملية الثالثة التي نص عليها قانون كونسيلت 1863م وهي تأسيس الملكية الفردية وذلك وفق المواد المنصوص عليها وهي 8،9،10،11 من قانون 1873م.[2]

و تظهر فظاعة هذا القانون من خلال تصريح أحد فلاحي قبيلة أولاد أرشاش عندما قال : " لقد تغلب الفرنسيون علينا في حقول السبيحة و هي الأراضي التي كانت تمتلكها القبيلة التي طردت منها و قتلوا شبابنا ، و فرضوا علينا غرامات ثقيلة و ضرائب فادحة لكن هذا هين و لا يعد شيئا و الجراح لا بد لها من أن تلتئم ... لكن إنشاء الممتلكات الفردية الخاصة و الترخيص لكل فرد يبيع الأرض التي تكون من نصيبه بعد إقسامها ، معناه إصدار قانون بإعدام القبيلة فبعد عشرين عاما من بدء تنفيذ هذا القانون سيكون أولاد أرشاش قد انقرضوا عن آخرهم

وصل الفرنسيون إلى هدفهم فحلوا الملكية الجماعية، وبحلهم لهذا النوع من الملكية توصلت إلى تفتيت جبهة الفلاحين وخلقوا منازعات بينهم تطورت إلى حروب من أجل رسم الحدود الفاصلة بين الملكيات.[3]

لقد أدت هذه السياسة العقارية الاستعمارية إلى فقد الجزائريين لأملاكهم خصوصا الأراضي الخصبة وانحصارهم في أراضي أقل خصوبة وشبه جرداء.

2-توسيع زراعة الكروم على حساب زراعة الحبوب:

لقد عملت السلطات الاستعمارية على تسخير كل الامكانيات المادية والبشرية للجزائر في خدمة الاغراض الاستعمارية الفرنسية، دون مراعاة مصالح المجتمع الجزائري وخصوصياته الاجتماعية والثقافية والدينية وخير مثال على ذلك تحويل الارض من ارض

[1] فؤاد عزوز ، انعكاسات السياسة العقارية الفرنسية على المجتمع الجزائري 1830 – 1900م ، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ ، مج 16 ، ع 03 ، جامعة لمين دباغين ، سطيف 02 ، 2020م ، ص 144.
[2] صالح حيمر، المرجع السابق، ص 165.
[3] بسام العسلي، المجاهدون الجزائريون، ط 01، دار النفائس، 1984 م ، ص 125 .

منتجة للحبوب الى ارض منتجة للخمور التي اصبحت تدر أرباحا طائلة على الاقتصاد الفرنسي.[1]

يظهر اهتمام السياسة الفرنسية بفكرة زراعة الكروم من خلال ما صرحت به السيدة " إيليزا آرسون " ابن " مارسيل ريتشي " بقولها " **لقد أرسل أبي في مهمة خاصة إلى الجزائر، كلف بها بغرس أول ساق للكروم بالمستعمرة الجزائر** ".[2]

ومن الأدلة التي تثبت تأثير زراعة الكروم عل زراعة الحبوب هي الزيادة الكبيرة التي عرفتها مساحة الكروم و التي وصلت إلى 400 ألف هكتار، ومن الأثار السلبية لهذه الزراعة في الجزائر تراجع زراعة الحبوب التي توفر الغذاء الرئيسي للجزائريين حيث كان انتاج القمح في الجزائر سنة 1867م الى 6 ملايين قنطار ، ليصل الى 10 ملايين و 700 الف قنطار سنة 1911م , في حين انخفض الانتاج الى 8 ملايين و 200 الف قنطار سنة 1922م، وهذا التراجع قد حصل اثناء الفترة التي تطورت فيها زراعة الكروم في الجزائر ، و هذا التراجع في انتاج الحبوب ستترتب عنه عواقب وخيمة في حياة الجزائريين. [3]

3 – تقهقر الحياة الرعوية:

كان النشاط الاقتصادي قبل الاحتلال الفرنسي يعتمد بشكل كبير على تربية المواشي لكن شهد تراجع بعد 1830م وما فوق وذلك بسبب مصادرة الأراضي وتوسيع المساحات المزروعة على حساب الأراضي الرعوية غلق العديد من مداخل الغابات التي تعود السكان على اتخاذها مناطق للرعي مما أثر سلبا على الثروة الحيوانية .[4]

[1] صالح حيمر، المرجع السابق، ص 269.
[2] فؤاد عزوز ، انعكاسات السياسة العقارية الفرنسية ... ، المرجع السابق، ص 145
[3] المرجع نفسه، ص 146 .
[4] رفاف شهرزاد، التشريعات العقارية الفرنسية أداة أخرى لسلب أملاك الجزائريين 1830 – 1873 م، دراسة في المحتوى و النتائج، مجلة الإحياء، مج 20، ع 26، جامعة طاهري محمد ، بشار ، 2010 م، ص 763 [4]

إن فقدان المراعي بإقليم التل والهضاب العليا أدى الى انتقال الابقار من 8 مليون رأس سنة 1865 الى 7,5 مليون رأس سنة 1887م لينزل هذا الرقم الى 63 مليون رأس عام 1900م، وأما عدد رؤوس الأغنام انتقل من 1,071,00 رأس سنة 1887م إلى 846,000 رأس سنة 1900م، حيث أصبح نصيب متوسط الفرد الواحد من المواشي في القطاع الزراعي الجزائري عام 1911م مثلا ماشيتين. [1]

سنة 1914م لم يكن عدد الأنعام التي يمتلكها المسلمون إلا 13,724,000 رأس مقابل 14,117,000 رأس سنة 1891م، أما عدد قطعان الماعز فقد انهار إلى 3,763,000 رأس سنة 1910 – 1914م أي لم تكن توجد إلا 4 عنزات لكل 5 أشخاص مقابل 7 عنزات وأما عدد الخيول فقد انخفض إلى متوسط 159,8000 حصان إي حصان واحد لكل 31 شخصا.

لقد انخفضت إذن ماشية الفلاحين المسلمين في جميع ميادين تربية المواشي وحتى مناطق الجنوب التي وإن كتنت في منأى عن انتزاع ملكيتها بفعل الاستعمار فإنها تضررت تقريبا بنفس الدرجة التي تضررت بها مناطق التل.[2]

ما إن وصلت 1920م حتى وصل الاقتصاد إلى درجة كارثية حتى قضى الجفاف وإتلاف المراعي على الماشية ومات من القطعان أكثر من 50 في المتوسط[3].

وقد نبه "كوبي" مدير المصلحة الرعوية سنة 1898م على الخطورة المتمثلة في تناقص عدد قطعان الماشية و علق على ذلك و علل هذا النقص بتراجع مضامير الرعي بسبب تشكيل الملكيات الفردية بجنوب المنطقة التلية بالإضافة إلى الخطر الذي ضرب الغابات ,

[1] بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1962م، ج02 ،ط 02، المؤلفات للنشر والتوزيع، المسيلة ، 2013 م ، ص 09 .
[2] شارل روبير آجرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954م ، تر: محمد حمداوي ، إبراهيم صحراوي ، دار الأمة ، الجزائر ، 2013 م ، ص 345 .
[3] المرجع نفسه، ص 349.

كما أكد الجنرال "جونار" أن تراجع عدد الأغنام يعود سببه إلى كثافة تصدير هذه الأخيرة نحو فرنسا و إلى الشحن المبالغ فيه من النعاج.[1]

4– إرهاق الجزائريين بالضرائب:

لقد كان للضرائب تأثير كبير ومباشر على الفرد والمجتمع معا في الجزائر لما حملته من إجراءات صارمة في دفع المستحقات وتوفير الوسائل المختلفة المحكمة في التحصيل الضريبي الذي ارتبط بالتشريعات المختلفة من أجل تحطيم المجتمع الجزائري.[2]

كانت الضريبة المفروضة على الأهالي قاسية وجائزة خاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة، كما أنها عملت على تحطيم الفلاحة رغم الأزمات المتتالية وبالرغم من الأوبئة، إلا أن فرنسا لم تكترث لذلك بل ظلت تفرض عليه ضرائب باهضه تفوق كل إمكانياتهم، وإذا كان الجزائريون يعانون من ضغط الضريبة فقد كان المعمرون ينتفعون بها من اجل تحسين شروط حياتهم.

كان العربي يقترض لشراء وتسديد الضريبة وكانت مسألة القروض قد اخذت مظهرا مأساويا لدى الفلاحين، وأصبحت ظاهرة الربا لظاهرة المنتشرة بين السكان في حين كان يستفيد من هذه الظاهرة اليهود والمعمرون، لقد تطور نتيجة الربا الاحتلال الفرنسي ليغرق الأهالي في جحيم الديون.[3]

[1] رفراف شهرزاد، المرجع السابق، ص 764 .
[2] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م – 1962 م)، د.ط، دار العلوم، عنابة، الجزائر ، 2002 – 2003م، ص 207 .
[3] ا صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م – 1962 م)، المرجع السابق ، ص 208 .

الفصل الثاني: أوضاع الجزائر الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى

المبحث الأول: استغلال فرنسا لثروات الجزائر

المبحث الثاني: الأزمة الاقتصادية 1929 وتداعياتها على اقتصاد الجزائر

المبحث الثالث: إنعكاسات الاستغلال الفرنسي لثروات الجزائر

المبحث الأول: استغلال فرنسا لثروات الجزائر

لقد تميز الاستيطان في الجزائر بالاعتماد على عدة أساليب من أجل تجميع رأسمالها الاستعماري على حساب الجزائريين ، حيث لم يفوت المستوطنون أية فرصة لتجميع الثروات و استغلالها لما يخدم مصالحهم [1]، و قد كانت فترة التسعينات من القرن التاسع عشر (1871 – 1877م) و الثلاثينات من القرن العشرين (1901 – 1930م) فترتين متميزتين بالنمو المتسارع للاستغلال الأوروبي في الجزائر[2]، و لا شك أن أطماع فرنسا كانت بلا حدود حيث حرمت أهل البلاد من الخيرات ، فقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة من التاريخ أقصى درجات الفقر و الحرمان و سخرت الإدارة الاستعمارية كل الشروط لكي تستولي على الاقتصاد المحلي الجزائري ليحل محله الاقتصاد الاستعماري[3]، و كان هذا الاقتصاد أساسا قائما و لفترة طويلة على الاستغلال الزراعي المكثف و لم تعرف الصناعة تطورا الا بعد الحرب العالمية الثانية .[4]

أولا: القطاع الزراعي:

اعتمد الاقتصاد الجزائري في هذه المراحل بشكل كبير على الزراعة و الرعي[5]، و بحكم أن درجة تطور القوى الإنتاجية كانت ضعيفة في فرنسا و جهت أنظارها بشكل كلي إلى القطاع الجزائري ، و أدركت الإدارة الاستعمارية أهمية تواجد المستوطنون المدنيون الأوروبيين في الجزائر المستعمرة ، و على إثر القوانين و التشريعات التي أقامتها فرنسا و التي تعتبر الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا ، فعملت على تجسيد ذلك بتهجير أعداد كبيرة

---

[1] محمد ترار، الاستيطان الأوروبي في الجزائر (1914 – 1954م) الرأسمالي الاستيطاني و العمالة الجزائرية نموذجا ، مجلة عصور الجديدة ، مج 09 ، ع 02 ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2019 م ، ص 173.

2 ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات و آفاق، ط 03، دار البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر ، 2013م ، ص 34.

[3] أبراهيم مياسي، من قضايا تاريخ الجزائر، المرجع السابق ، ص 25 .

[4] مهساس أحمد، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، دار المعرفة، باب الوادي، الجزائر ، 2007م، ص 177،

[5] ساعد محمد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، قسم العلوم التجارية، جامعة تيارت، 2017 – 2018 ص 06.

من الأوروبيين و توطينهم في الأرض التي سلبتها من الجزائريين سواء عن طريق نزع الملكية أو الاستيلاء المباشر عليها.[6]

أدت سياسة التوطيد هذه إلى تزايد أعداد الأوروبيين بالجزائر، حيث قدمت لهم الإدارة الفرنسية المساعدات ووفرت لهم الخدمات وخففت للهم الضرائب[7]، بالإضافة إلى تزويدهم بالقروض المالية حيث قامت بإنشاء عدة مؤسسات مالية اتقف وراء دعمهم ومن هذه المؤسسات نذكر: مؤسسة القرض المالي والزراعي والتي خصصت للنشاطات الزراعية والتجارية ومؤسسة القرض الليوني وبنك الجزائر وغيرها من المؤسسات.[8]

إن فرنسا لم تجد وسيلة لتشجيع الهجرة الفرنسية إلى الجزائر سوى عن طريق منح الأراضي مجانا وبناء مساكن وقرى زراعية،[9] حيث استطاعت الإدارة الاستعمارية في ظرف مائة سنة (1830 – 1929 م) بناء حوالي 928 قرية أو تجمعا زراعيا أوربيا، فالمزارعون لم يخسروا أحسن الأراضي فحسب بل تم التمركز العقاري في كل مكان على حساب صغار ومتوسطي المالكين مبعدين السكان الأكثر فقرا نحو المناطق الهامشية [10].

ومن أجل إنجاح السياسة الزراعية التي اتبعتها فرنسا في الجزائر قامت بتزويد المستوطنين بالعديد من الآلات الحديثة والتقنيات التي لم يكن الفلاح الجزائري يعرف عنها شيئا مثل تقنية الحرث وقلب الأرض بعد حصاد الحبوب، وإدخال المكننة خاصة سنة 1930م، حيث بلغ عدد الآلات الميكانيكية 5530 جرار و440 حاصدة و2830 محراث صناعي[11] ،كما أجريت تجارب على التربة لتحسين نوعية الإنتاج وزيادة كميته واستصلاح

---

[6] عبد الحكيم رواحنة ، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870 – 1930 م ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية و العلوم الإسلامية ، قسم العلوم الإنسانية ، شعبة التاريخ ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2013 – 2014 ، ص 90 .

[7] ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ، ص 31 .

[8] عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 87 .

[9] بن داهة عدة ، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ... ، ج 02 ، المرجع السابق ، ص 158

[10] جيلالي صاري ، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830 – 1962 ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 م ، تر : قندوز عباد فوزية ، طبعة خاصة ، وزارة المجاهدين ، 2010 ، ص 153 .

[11] أحميدة عميراوي ، أثار السياسة الاستيطانية ...، المرجع السابق ، ص 62 .

مساحات واسعة من الأراضي ذات التربة العميقة، هذا ما أدى الى تحقيق الأوروبيين نجاحا كبيرا على حساب الجزائريين[12].

الجدول رقم (01): يمثل التطور السريع الذي حدث في المساحات الزراعية الفرنسية (1900 – 1940)[13]

السنة	المساحة بالهكتار
1900	1912000
1909	2319447
1920	2581000
1930	2346667
1946	3045000

نلاحظ من خلال الجدول أن المساحات الزراعية للمعمرين ظلت في زيادة مستمرة و سريعة ،و ذلك بسبب دعم فرنسا للمستوطنين، كما أن المساحات الزراعية بين عامي 1920– 1936م زادت ب 125,000 هكتار ، كما أن الأزمة العالمية 1929م منحت الفرصة للفرنسيين في توسيع ممتلكاتهم.

بعد ذلك أصبح الاقتصاد الأوروبي الجزائري يغلب عليه طابع المبادرة الفردية حيث أصبح الاقتصاد يخضع الزراعة لقواعد السوق التجارية فاستطاع اقتصاد المعمرين أن يتجاوز الأزمات الاقتصادية سنوات 1873، 1920، 1923م، كما عرفت سنوات 1900، 1914، 1924، 1925م بسنوات الازدهار العجيب حيث حققت فرنسا فيها نجاحات

ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ، ص 35 .

[13] بن داهة عدة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض... ، ج 01، المرجع السابق، ص 146 .

مكنتهم من زيادة بسط نفوذهم وسيطرتهم على أراضي الجزائر، حيث أصبحت هذه الأخيرة من أكبر الاقتصاديات الزراعية في العالم[14].

بعد أن استولى المستوطنين على أجود الأراضي الجزائرية طوروا قطاعا زراعيا حديثا و اتجهوا نحو التوسع في المحاصيل التجارية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي و أهمها الكروم من إنتاج الخمور الخبيثة[15]، الحمضيات التي احتلت صادراتها المرتبة الثانية بالنسبة لصادرات الجزائر بعد الخمور[16] ، إلى جانب الكروم هناك الحمضيات التي بدأت في الظهور بداية القرن العشرين، حيث وصلت مساحتها سنة 1922 م ما يقارب 6650 هكتار و احتلت صادراتها المرتبة الثانية في الأهمية بالنسبة لصادرات الجزائر بعد الخمور[17], بالإضافة إلى التبغ و الحلفاء ...

استغلال الغابات:

تعتبر الثروة الغابية من أقدم الثروات التي عرفها الإنسان ، و تتكون هذه الثروة من الأشجار و النبات و كانت الجزائر تغطي مساحات واسعة منها خاصة في الشمال ، و لعبت دورا كبيرا في حياة الأرياف الجزائرية ، حيث كانوا يتخذونها مرعى لماشيتهم كما أنها تتوفر على منتجات خشبية متنوعة و حتى المنتجات الغذائية.[18]

لكن سرعان ما فقد الفلاح الجزائري هذه الثروة وذلك بسبب توجيه فرنسا أنظارها إليها وذلك منذ سنة 1851، من خلال إصدار مجموعة من القوانين التي تمنع استغلال هذه الثروة من طرف الأهالي الجزائريين وسمح الاستعمار الفرنسي للشركات الفرنسية الهيمنة

[14] ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ، ص 36 .
[15] بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 94 .
[16] شارل روبير آجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1878 إلى اندلاع حرب التحرير ، المرجع السابق، ص 447.
[17] أحميدة عميراوي ، أثار السياسة الاستيطانية ...، المرجع السابق ، ص 61 .
[18] عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 105 .

على مساحات واسعة منها واحتكار تجارتها فجعلوها تتجه للسوق الفرنسية خاصة الأخشاب حيث بلغت قيمة صادراتها 64 مليون فرنك سنة.[19]

لقد كانت الغابات الجزائرية توفر للإدارة الاستعمارية أرباحا بأضعاف ما توفره الغابات في فرنسا خاصة التنوع الطبيعي الذي تشتهر به الجزائر، هذا ما أدى بفرنسا إلى استعمال شتى الوسائل للسيطرة على هذه الثروة الطبيعية الهائلة[20]

ومن أهم الطرق التي استعملتها فرنسا منذ نشاطها في الجزائر هي سياسة الحجز على الأراضي، هذه السياسة التي استعملها الاستعمار مع كل حريق شب في إحدى الغابات وهذا ما صرح به جول فيري بقوله: " **أن الحجز هو الوسيلة الوحيدة والأنجح للإدارة الاستعمارية للاستيلاء وتوسيع نفوذها على الأراضي في الجزائر لدعم سياستها الاستيطانية** ".[21]

ثانيا: القطاع الصناعي:

تحتم على فرنسا في إطار سياستها الاستعمارية في شقها الاقتصادي وبالضبط في مجال الصناعة أن تفكر في ما يتلاءم مع مشروعها الاستعماري و لأن الجزائر بلد زراعي فقد أهملت فرنسا الصناعة الجزائرية فهدفها هو خدمة ومصالحها وليس محاولة تطوير الجزائر ، لهذا عمدت على إعدام كل حركة صناعية في الجزائر وعملت على محاربة التصنيع بشتى الطرق والوسائل وهذا ما يؤكده تصريح مدير الشؤون الاقتصادية في الإدارة الفرنسية بقوله :"**ليس علينا الشروع في تصنيع الجزائر ... فهذا من شأنه يضعنا في موقف عدائي بالنسبة للصناعة الفرنسية** " ، ولعل الصناعة التي أحدثتها فرنسا في الجزائر تماشيا مع سياستها الاستعمارية قد كانت صناعة غذائية فلاحية تخدم الزراعة

[19] مساعد أسامة صاحب منعم ، المرجع السابق ، ص 225 .

[20] عاطف سراج ، شلالي عبد الوهاب ، قوانين الغابات الفرنسية في الجزائر و انعكاساتها على سكان الريف – قانون جويلية 1874 نموذجا ، مجلة دراسات و أبحاث ، مج 12 ، ع 01 ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2019 م . ص 149.

[21] المرجع نفسه، ص ص 144 – 145.

الأوروبية[22]، ولمنع قيام صناعة حقيقية فيها و استجابة لهذا نشأت في الجزائر صناعة استخراجية أساسية كوسيلة لإمداد الصناعة الفرنسية بالمواد الأولية مع الإبقاء على بعض الصناعات الخفيفة كصناعة الصابون والنسيج وبعض الصناعات الغذائية التي تلبي حاجياتها ، وظلت الصناعات الفرنسية تغرق السوق الجزائرية ببضاعتها الرخيصة ولم تستطع المصنوعات الجزائرية مقاومة الصناعات الفرنسية من حيث الجودة و الأسعار ولذلك ظلت الصناعة قطاعا محدودا المشاركة الفعالية في النشاط الاقتصادي العام[23]، وعليه فإن الاستعمار عمد منذ البداية الى تغيير النشاط الاقتصادي للفرد الجزائري من إنتاج للاستهلاك الى إنتاج للتبادل و من إنتاج موجه إلى الاستهلاك المحلي إلى إنتاج موجه إلى التصدير الى السوق الفرنسية و الأوروبية وهذا بعدما تمكن المستعمر من تحطيم نمط الإنتاج المحلي[24].

الجدول رقم 02: يوضح نسبة الإنتاج الصناعي الإنتاجي الغير الصافي (1955-1970)[25]

السنة	1880	1920	1955
قيمة الإنتاج الصناعي	12	22	91
إجمالي الإنتاج الغير صافي	170	370	730
نسبة مشاركة الصناعة في إجمالي الإنتاج	7 %	6 %	13 %

1. الصناعة الكولونيالية الأوروبية :

[22] إسماعيل العربي ،السياسة الاستعمارية الفرنسية 1919-1939م وتأثيراتها السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية في بلدان المغرب العربي ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية ،قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ،جامعة ابي بكر بالقايد ،تلمسان ،2019-2020م،ص ص 164- 165.

[23] محمد صالح الحاج ،الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1919-1939م،أطروحة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،قسم التاريخ ،كلية الآداب ،جامعة اليرموك ،1997م، ص ص 74-75.

[24] أحمد حويتي ،سياسة التصنيع في الجزائر ،أستاذ محاضر بمعهد علم الاجتماع ،جامعة الجزائر ،ص 213.

[25] محمد صالح الحاج ، المرجع السابق ، ص 75.

مع استعمار الجزائر أصبح وضع الصناعات التقليدية في حالة ركود أدى الى تدمير شروط إعادة انتاج النظام الحرفي مسببا بصورة مباشرة وغير مباشرة إفقار وتحويل العمال إلى كادحين و أصبح إنتاج المواد الأولية أكثر توجها نحو التصدير تحت ضغط التجارة و الضريبة و أصبحت لصالح الصناعة الأوروبية،[1] ولكن عوضا أن تحول المواد الأولية المستخلصة في عين المكان فإنها كانت تصدر وهكذا فإن تدهور الصناعات التقليدية ظاهرة عامة ارتبطت بتقدم التقنيات والصناعة الحديثة التي أخذت مكان الصناعات الحرفية شيئا فشيء[2]، و أصبح النشاط الأوروبي يحتل القطاع الصناعي بعد التجارة و الخدمات بنسبة 28% حيث أصبح يقوم أساسا بعد الحرب العالمية الأولى على الصناعة التحويلية للإنتاج الفلاحي والغابي (الخمور– الفرنان ...) وعلى الصناعة الإستخلاصية اي استخراج الفوسفات و الحديد و خلال هذه الفترة قامت الإدارة بتشجيع الإنتاج الصناعي لدعم المجهود الحربي الذي كانت تبذله فرنسا لمقاومة الغزو الألماني،[3] وفي الوقت ذاته أصبح القطاع التقليدي يعيش في ركود وتراجع لا يشارك في الحياة الاقتصادية العامة للجزائر نتيجة سياسة الازدواجية التي اتبعها الاستعمار لهدف ترك القطاع التقليدي كاحتياطي لتوسعاته الاستغلالية ومصدر لليد العاملة و سوق للمنتجات المصنعة الفرنسية و بدأ البحث عن الثورات المعدنية و المناجم الجزائرية و استغلالها ،ففي أواخر القرن التاسع عشر مثل قطاع الصناعات الاستخراجية ميدانا مفضلا لتوسع الرأسمال الفرنسي وكانت القاعدة الصناعية في الجزائر تشمل الصناعات المنجمية و موارد البناء المخصص للمشاريع العمرانية في المدن و القرى الاستيطانية[4]، و بدأت تجري في الجزائر خاصة في

[1] عبد اللطيف اشنهوا ،تكون التخلف في الجزائر ، د-ط ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،1979م ،ص ص 244-245 .

[2] أحمد مهساس ، المرجع السابق ،ص 119.

[3] عبد الحميد زوزو ، محطات في تاريخ الجزائر (دراسات في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية) ، دار هومة ، طبعة خاصة وزارة المجاهدين ، الجزائر 2004م ، ص 320.

[4] طعبة حورية ،السياسة الاقتصادية الاستعمارية في عمالة قسنطينة 1870-1954م ،المرجع السابق ،ص ص 103-114.

في الجهة الشرقية قادها باحثين هما "أنفونتين" و المهندس المنجمي "فرونال" حيث تم العثور على 45منجما تم استغلالها في تلبية احتياجات الصناعة الفرنسية[1].

2. الاستغلال الفرنسي للثروات الباطنية:

2-1- الفوسفات: بدأ استخلاصه سنة 1900م[2] ، حيث يوجد الفوسفات في شرق البلد في قسنطينة ويعتبر منجم جبل الكويف الأكثر أهمية 700000 طن موجود في جنوب السهول العليا [3]، وهو معدن ناتج عن تحول البقايا الحيوانية منه السماد الضروري للحياة النباتية ويحتل المرتبة الثانية بعد الحديد في الصادرات المعدنية الجزائرية وسيطرت 04 شركات على إنتاج هذه المادة هي برج رويدر، ميزايتا جبل الكويف، توكي فيل.[4]

2-2- الحديد: يستخرج أكثره من الونزة وبني صاف و جبال ذكار وينتج سنويا ثلاثة ملايين طن [5]، و لأهمية منجم الونزة لجأت فرنسا الى رأس المال الأجنبي ومنه شركة مساهمة مناجم الونزة التي كانت بأيدي رأسماليين ألمان وقد كانت تصدر إنتاجها الى ألمانيا وهو ما يقارب 97% من إنتاج الونزة.[6]

2-3- الزنك: يعتبر الزنك من بين المعادن التي تنشط الصناعات الاستخراجية في الجزائر وأهم مناجمه: منجم العابد على الحدود الجزائرية المغربية، منجم جبل مسار، منجم المعازي في عمالة وهران أما عمالة الجزائر فأهم مناجم الزنك فيها منجم أورسنين، منجم قرومة، منجم جهمامة.[7]

---

[1] عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 116.
[2] أحمد مهساس ، المرجع السابق ، ص 120.
[3] عدي الهواري ،الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960م ، تر: جوزف عبد الله ،دار الحداثة للنشر و التوزيع ،1983،ص 160.
[4] عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ،ص 119.
[5] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، د-ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1906م، ص 125.
[6] صالح عباد، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830-1930م، ديوان المطبوعات الجامعية المطبعة الجهوية، قسنطينة ، الجزائر ، د.س ، ص 99 .
[7] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق ، ص ص 120-121.

2-4- الرصاص: أهم المناجم نجد: منجم جبل مسار ومنجم المغازي في عمالة وهران ومنجم كاف السماح، منجم عين الأركو، منجم الشلالة في عمالة قسنطينة حيث بلغ إنتاج الرصاص في الجزائر حوالي 21596طن سنة 1913 وفي سنة 1919 حوالي 8435طن ليرتفع الإنتاج سنة 1927 حوالي 33 ألف طن إنخفضت نسبة صادراته مع الأزمة الاقتصادية وبقيت صادراته مرتفعة الى غاية الحرب العالمية الثانية.[1]

2-5- الفحم الحجري: ولم يتم الاستغلال إلا لمتطلبات الحرب حيث وصل الإنتاج سنة 1943 الى 125.000طن، لكن سرعان ما تدهور هذا الإنتاج على غرار الفوسفات [2]،كما نجد أيضا من المواد المستخلصة النحاس في مناجم المدية وكاف أم الطبول (القالة) ورأس تنس.[3]

2-6- النفط (البترول): أثناء الحرب العالمية الأولى جرت بعض أعمال البحث والتنقيب عن البترول في المناطق الشمالية مثل عين فكرون وسيدي عيسى سنة 1917م ولقد منحت السلطات الفرنسية فيما بعد أكثر من 39 رخصة للبحث والتنقيب عن البترول في الصحراء الجزائرية وفي مساحة تتجاوز 600ألف كلم، وهذه الاكتشافات غيرت مجرى النمو الاقتصادي في الجزائر الذي بدأ يتحول من الإنتاج الزراعي الى إنتاج الموارد الأولية وهذا بعد اكتشاف البترول 1956م[4].

الجدول رقم (03): إنتاج المعادن الأساسية في الجزائر [5]

السنة/طن المعدن	فوسفات	حديد	رصاص	فحم	الزنك
1920	502200	105932	13600	5997	27360

[1] المرجع نفسه، ص 121 .
[2] أحمد مهساس ،المرجع السابق ،ص 121.
[3] صالح عباد ، المرجع السابق ،ص 98.
[4] عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ،ص 199 .
[5] إسماعيل العربي ، المرجع السابق ، ص 167 .

14360	9290	10400	707043	398300	1921
41759	8857	13300	1013300	449277	1922
56200	10037	17513	1780142	467384	1925
47895	21269	15100	2004189	919105	1927
/	/	/	/	/	1929
32600	17193	12800	2324900	846000	1930

يظهر الجدول تطورا واضحا في إنتاج هذه المعادن لاسيما الفوسفات المستخدم كسماد والحديد الذي اعتبر المادة الخام الأولى للصناعة الفرنسية وشهد تطورا واسعا تجاوز مليوني طن خلال الفترة نفسها، بينما استقر إنتاج المعادن الأخرى أو طرأ عليها ارتفاع طفيف وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج هذه المعادن كان حكرا على المستوطنين وشركاتهم لاسيما شركة كويف ومزياتا وشركة حديد ونزا والتي كان انتاجها لأغراض التصدير فقط، مما أدى لربط إنتاج هذه المعادن على بالأسواق الخارجية من حيث السعر والكميات المنتجة.[1]

يمكن القول إن نتائج هذه السياسة (عدم استثمار الكامل لكل المعادن وتصدير الحديد والفوسفات) قد ساهمت في إضعاف التصنيع في الجزائر بسبب توجيه هذا النشاط للخارج فلم يكن التصنيع لتلبية الاحتياجات الداخلية، وإنما تحول الشكل من أشكال التجارة أي تابع لتجارة التبادلية مع فرنسا.[2]

[1] محمد صالح الحاج ، المرجع السابق ، ص77.
[2] المرجع نفسه ، ص 78.

3. شق الطرقات ومد الخطوط:

واجهت السلطة الفرنسية مشاكل وصعوبات في استغلال المناجم في الجزائر لذلك بدأت تهتم بإنشاء السكك الحديدية لتربط بين المناجم والموانئ البحرية [1]، لاسيما أن الطرق تعتبر عصب الحياة الاقتصادية في قطاع التجارة ولا شك أن فرنسا كانت على إدراك تام بذلك قبل احتلالها للجزائر فعملت على تشييد العديد من الطرق اقتناعا منها بأنها تعد من العوامل الأساسية التي من تحقيق أهدافها الاقتصادية بالجزائر [2].

– يعود إنشاء أول خط للسكك الحديدية في الجزائر الى سنة 1862م وهو الخط الذي يربط بين الجزائر وبليدة وكان طوله 49كلم حيث نمت الشبكة خلال الفترة 1862 و1870م بمعدل 22.5 كلم في السنة وظلت تنمو الى أن بلغت حوالي 5250كلم سنة 1927 موزعة على التالي 4000 كلم تسيرها الدولة و 1250 كلم تحت تصرف شركة باريس ليون ،البحر الأبيض المتوسط [3].

– بعد 1871م أخذت الشركات الفرنسية تربط مناجم الحديد الونزة بموانئ الساحلية فأنشأت ما بين 1871–1892م خط يربط عاصمة الغرب وهران بالجزائر مركز الإدارة الفرنسية وخطوط اخرى بين المدن الداخلية و الموانئ الساحلية حتى تتمكن الجيوش الفرنسية أن تتحرك بسرعة وسهولة لقمع الثورات[4].

[1] حياة ثابتي ، الأوضاع الاقتصادية و الإجتماعية بالقطاع الواهرني 1929-1954م ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والعاصر كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، قسم التاريخ و علم الآثار ، شعبة التاريخ ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2010 – 2011 م ،ص77.

[2] طعبة حورية ، السياسة الاقتصادية الاستعمارية في عمالة قسنطينة 1870-1954م ، المرجع السابق ،ص22.

[3] صالح عباد ، المرجع السابق ،ص97.

[4] أحميده عميراوي ، اثار السياسة الاستيطانية ...، المرجع السابق، ص69.

– الخط الرابط بين قسنطينة وبسكرة مرورا بباتنة الهدف منه هو تسهيل المواصلات بين سلسلة القرى التي يتم إنشاءها في المنطقة ويعتبر وسيلة إستيطان فعالة حيث تم تمديد خط السكة من باتنة الى خنشلة عبر كل من لمبيز وتيمقاد و إيدقار كينت .[1]

– كما يمتد خطان من خطوطها الى كل من توقرت والقنادسة تنقل في التل والسهول العليا الحبوب ومن الجنوب تنقل التمور والحلفاء والفحم حيث نقلت سنة 1927 حوالي 4ملايين طن من البضائع[2].

هدفت هذه السياسة لربط المناطق المنتجة للحبوب بالموانئ الجزائرية والأسواق المدنية كطرقات بياض وهران، سطيف، بجاية، تبسة، قسنطينة، وتوجه الجهود بما يختص الطرقات بين المقاطعات والبلديات لخدمة مزارع المعمرين [3].

– الخط الأساسي هو الذي يمتد من تونس الى أقصى بلاد مراكش وتمتد منه فروع الى عدد من الجهات الاستعمارية [4].

– خط عنابة – تبسة الذي يتقاطع مع الخط الطولي الرئيسي القادم من مدينة سوق أهراس ويربط مناجم الونزة وبوخضرة والكويف لاستخراج خام الحديد والفوسفات والتوجه بهما الى ميناء عنابة للتصدير.

– خط سكيكدة – توقرت الذي يتقاطع مع الخط الطولي الرئيسي عند مدينة الخروب بالقرب من قسنطينة وهو يربط الواحات الصحراوية و آبار البترول بميناء سكيكدة.

– خط الجزائر الجلفة ليتصل بالخط الرئيسي عند مدينة البليدة ويتجه الى الهضاب الوسطى.

---

[1] عبد الحميد زوزو ،الأوراس إبان فترة الاستعماري الفرنسي (التطورات السياسية الاقتصادية و الإجتماعية 1837-1939) ، تر: مسعود حاج مسعدو ،ج1 ، مج 01 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة وزارة المجاهدين ، 2010م ، ص 325.

[2] صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 98.

[3] عبد اللطيف اشنهوا ، المرجع السابق ، ص 104.

[4] أحمد توفيق المدني ، هذه الجزائر ،المصدر السابق ، ص 130 .

– خط وهران ، بشار كولمب ، عين صفراء الذي أنشأ لنقل الفحم الحجري من مناجم القنادسة [1].

–تطور نقل البضائع على شبكة شركة (باريس ، ليون ، البحر الابيض المتوسط) اكثر من 729 الف طن سنة 1900م إلى اكثر من مليون و ثلث المليون طن سنة 1919م و تطور نقل المسافرين من مليون و ثلث المليون طن سنة 1909م الى 3 ملايين و نصف المليون سنة 1927م [2].

كما ركز الاستعمار على انشاء السدود الصغيرة في الاطلس التلي باتجاه السهول الساحلية الكبرى التي تمثل محيطات التعمير الاساسية للاستعمار الفرنسي وهي سهول متيجة . بون (عنابة، سكيكدة)، سهول وهران والسهل المنخفض لوادي الشلف حيث بلغ عدد السدود خلال المرحلة الاولى ثمانية سدود بطاقة ضعيفة لا تتجاوز 49960000 م3, ثم واصلت السياسة في انشاء السدود من النوع الكبير وذلك بين 1926. 1945م من بينهم سد واد فضة . سد بن خدة . سد القصب . سد بوحنيفة . سد فم الغريس ...

– بالإضافة الى سياسة حفر الابار الكبيرة الحجم بلغ منسوبها 1500 لتر أهمها:

– ابار واد ريغ بحوالي 5350/ ثا ، ابار الالبيان بحوالي 5000 لتر / ثا

– أبار جبال قسنطينة بمنسوب 500 لتر/ ثا . ابار القرارة بمنسوب لتر / ثا

. ابار زلفانة بمنسوب 117 لتر / ثا [3].

ثالثا: النشاط التجاري :

يتضح لنا مما سبق ان الحكومة الفرنسية استفادت من خيرات الجزائر الطبيعية واستغلتها لمصالحها دون الاهتمام بوضعية الجزائريين وموقفهم إزاء ذلك خصوصا أن أغلب العمال في الفلاحة والصناعة هم جزائريون يعملون بأجور بسيطة لا تقارن بساعات

[1] أحميدة عميراوي ، آثار السياسة الاستيطانية ...، المرجع السابق ، ص69.

[2] صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 98 .

[3] احميدة عميراوي ، أثار السياسة الاستيطانية ... ، المرجع السابق ، ص ص 63 – 66 .

العمل الطويلة المرهقة في الجهد المبذول [1]،فالنشاط الصناعي الفرنسي كان يهدف لإنتاج ما يستغل كسلع تجارية للتصدير وليس لخدمة الواقع المحلي للجزائر وظل هذا القطاع عاجزا عن تلبية احتياجات السكان.[2]

إثر صدور قانون 11 جانفي 1851 م أصبحت الجزائر ملحق تجاري تابع لفرنسا إذ نص على تكسير الحدود الجمركية مرة واحدة ما بين البلدين و إنشاء بنك الجزائر في شهر أوت من نفس السنة ، فكان هذا القانون قد فتح الباب على مصراعيه لحرية التصوير بالنسبة لمنتوجات الفلاحية الكبرى الجزائرية كالحبوب و الثروة الحيوانية و غيرها، في حين أقر امتيازا خاصا لفرنسا لتصدير منتوجاتها الصناعية إلى الجزائر خاصة منها المتعلقة بالبضائع التي يمكن أن تيسر المعمرين حياتهم اليومية و هكذا ظلت الجزائر سوقا اقتصاديا هاما بالنسبة لاقتصاد فرنسا و تطوير صناعاتها .

وأصبحت التجارة الفرنسية في تزايد مستمر عندما كان الاستعمار هو الاخر يتزايد[3] ،حيث لعبت تجارة الجزائر الخارجية دورا كبيرا في ربط اقتصاد الجزائر بالأسواق الخارجية وخاصة السوق الفرنسية وتحويل الجزائر الى سوق المنتوجات المصنعة ومصدر للتزويد بالمواد الاولية والغذائية وتتحمل هذه السياسة الازدواجية الاقتصادية ،وذلك من خلال خلقها لقطاع اقتصادي أوروبي متطور يستغل امكانيات الجزائريين لفائدة الرأسمالية ولتلبية حاجات الأسواق الخارجية من المواد الأولية بأسعار منخفضة .[4]

[1] حياة ثابتي ، الأوضاع الاقتصادية و الإجتماعية بالقطاع الوهراني 1929-1954م ، المرجع السابق ، ص 78.
[2] محمد صالح الحاج ، المرجع السابق ، ص 78.
[3] صالح فركوس ، إدارة المكاتب العربية و الإحتلال الفرنسي للجزائر ، د-ط ، البصائر الجديدة للنشر و التوزيع ، الجزائر ،2012م ، ص ص 208 - 209.
[4] توفيق صالحي ، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838 – 1962م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخ: تاريخ وحضارات البحر المتوسط، كلية العلوم الانسانية ة الاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة مستوري، قسنطينة، الجزائر ، 2008 – 2009ما ، ص4184 .

بعد 40 سنة من احتلال الجزائر بلغت قيمة تجارتها الخارجية أكثر من 200 مليون فرنك منها 98 مليون فرنكا للصادرات ،وهذا نتيجة لبداية مشاركة المزروعات التجارية في الصادرات خاصة الخمور اضافة إلى مواد أخرى مثل المعادن . [1]

وبالتالي فإن قيمة الصادرات كانت تفوق قيمة الواردات ذلك لأن معظم الصادرات كانت في صورة خام توجه إلى الأسواق الرأسمالية وتتأثر بالأزمات مثل أزمة 1929م ،في حين الواردات كانت من المواد المصنعة التي تتطور باستمرار مما يؤدي إلى ازدياد قيمتها.[2]

حيث نجد أنه في سنة 1927م كانت الواردات 483 مليون و600 ألف والصادرات بلغت 352 مليون و100 ألف فرنك ومع سنة 1937م وخلال الثلاثة أشهر الأولى تتغير هذه القيم حيث بلغت الصادرات 924 مليون و494 ألف أما الواردات فقد قدرت ب 857 مليون و176 ألف فرنك .[3] ،حيث كانت الصادرات تمثل 85 % من قيمة صادرات الجزائر نحو فرنسا وذلك ما بين سنتين 1919 – 1928 م .

نجد نسبة الخمور تقدر ب 40 % من مجموع الصادرات الفلاحية نحو فرنسا كما مثلت المواشي 15 %من مجموع الصادرات كما نجد التبغ و القطن بنسبة 8 % و الخضر و الفواكه بنسبة 6 % ، بالإضافة إلى منتوجات غابية مثل : الحلفاء تمثل 5 %، أما فيما يخص الحبوب فهي لم تكن كافية لسد حاجيات الأوربيين من جيش وموظفين نتيجة المجاعة و الحرائق الأمر الذي جعل الإدارة الفرنسية في الجزائر تعمل على استيرادها من فرنسا و لهذا كانت الجزائر العاصمة الواسطة لتمويل الجيش الفرنسي في الشرق و الغرب الجزائري بالحبوب من فرنسا ،[4] هذا دليل على أن معظم الصادرات

[1] حورية طعبة ، السياسة الإقتصادية الاستعمارية في ...، المرجع السابق ، ص ص 135 - 136.
[2] محمد شبوب ، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945م) دراسة سياسية ، إقتصادية ، إجتماعية ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ،قسم التاريخ وعلم الآثار ،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية ، جامعة وهران (1) ، الجزائر ، 2014 - 2015م ، ص 75.
[3] نور الدين بولحية ، الاستعمار الكلاسيكي و جرائمه في حق الشعوب (الاستعمار الفرنسي نموذجا) ، مجلة آفاق علمية ، مج 10 ،ع 01 ، جامعة باتنة ، 2018م ، ص 16.
[4] احميده عميراوي ، آثار السياسة الاستيطانية ....، المرجع السابق ، ص 67.

الجزائرية كانت من المنتجات التي يحتاجها النظام الاستعماري كالمواد الأولية الزراعية و المعدنية بينما الواردات كانت المواد المصنعة التي تنتجها فرنسا .[1]

الجدول رقم 04: يمثل أهم الصادرات الجزائرية نحو فرنسا 1919 - 1928م

نوع المنتوج	الكمية	نوع المنتوج	الكمية
الخمور	10 ملاين هكتولتر	الدخان	130000 ق
الغنم	650000 رأس	التمور	700000 ق
الصوف	120 ألف ق	الزنك	64000 ق
الفلين	50000 طن	الرصاص	330000 ق
الحلفاء	200000 طن	الحديد	300000 ق
السميد	880000 طن	الزيت	600000 ف

نستنتج أن الجزائر قد مثلت بالنسبة للفرنسيين رأس مال. [2]

الجدول رقم 05: جدول يمثل المنتوجات الجزائرية في الواردات الفرنسية[3]

منتجات	مجموع واردات فرنسا سنة 1928	الواردات من الجزائر	ملايين الفرنكات
حبوب	2563664	467705	15,9
نبيذ	2258089	1404186	62,9

[1] المرجع نفسه ، ص 35.

[2] إسماعيل العربي ، المرجع السابق ،ص 171 .

[3] عدي الهواري ، الرجع السابق ، ص 159 .

تبغ	192854	59840	31
بطاطا	220257	48093	19,8
فاكهة	929278	122257	12,34
خضار	139137	54546	39,5
خمور	368858	35077	9,5

نستنتج أن السياسة التجارية الفرنسية جعلت من الجزائر سوقا للصناعة الفرنسية ومصدرا للتزويد بالمنتوجات الزراعية والمواد الأولية الضرورية للصناعة الفرنسية ، وهذا ما تبينه التجارة الخارجية التي كان لها الدور الفعال في السيطرة على ثروات الجزائر في ظل أسعار الصادرات والواردات الجزائرية والتي أكدت على مدى الاستغلال الرأسمالي في الجزائر. [1]

المبحث الثاني: الأزمة الاقتصادية 1919 وتداعياتها على اقتصاد الجزائر

إن الأزمات المالية والاقتصادية سمة من سمات اقتصاديات السوق ، وهي ظاهرة مثيرة للاهتمام ومبعث للقلق ، حيث لا تخلوا فترة من فترات تطور النظام الرأسمالي إلا وحدثت فيه أزمة عرفها النظام الرأسمالي وهي أزمة الكساد العالمي (1929 – 1933) ، والتي كانت أكبر شدتا وعمقا وشمولية وتأثيرا خاصة على اقتصاديات الدول النامية بحكم أنها كانت تخضع للدول الرأسمالية بشكل مباشر وغير مباشر[2].

[1] رضوان شافو ،عمر المقدم ملامح حول التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية من القرن 19 ، مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية ، ع 07 ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، الجزائر ،د-س،ص277.

[2] بن خيرة الطاهر ، إدارة الأزمات الإقتصادية مقارنة بين أزمة الكساد 1929م و الأزمة المالية 2008م " دراسة تاريخية اقتصادية " ، مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية ، ع 01 ، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط ، 2022 ، ص 73.

أولا المفاهيم:

1-تعريف الأزمة:

قد يرى البعض أن لفظ الأزمة واضح لا يحتاج إلى مزيد من التفسير، إلا أنه اختلف الباحثون في تحديد مفهومه :

هي تهديد أو حدث كبير وخطير (أو سلسلة من الإحداث) لا يتوقع وقوعه، أو يتم توقع حدوثه في وقت متأخر ، يحمل تهديدا يؤثر سلبا في منظمة واحدة أو سلسلة من المنظمات في قطاع معين في الحاضر والمستقبل ، ويشمل هذا التأثير في : المنتجات ، الخدمات ،العملاء، والسمعة ويخلق الحاجة الفعلية لاتخاذ قرارات سريعة ويتطلب إحداث تغييرات في الوضع الحالي.[1]

هي عبارة عن خلل يؤثر تأثيرا ماديا سواء سلبيا كان أو إيجابيا على النظام ككل.

هي كل موقف يحتمل أن يؤدي فيه كل تغير في الأسباب إلى تغير مفاجئ وحاد في النتائج.

وعموما يمكن لقول إن الأزمة هي حدث أو موقف مفاجئ يؤدي إلى تغير مفاجئ في البيئة الداخلية والخارجية للدولة، ينشأ عند تهديد لقيم أو أهداف أو مصالح أو أمن الدولة الخارجي أو الدستورية أو الشرعية، ويتطلب سرعة التدخل والمواجهة للتحكم في تأثيراتها المختلفة.[2]

[1] عبد الله محمد الفقيه، إدارة الأزمات، ط 01، دار الكتاب الجامعي صنعاء ، جامعة العلوم و التكنولوجيا ، اليمن ، د.س ، ص 16.
[2] المرجع نفسه، ص 04.

3-مفهوم الأزمة المالية :

هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية ، الطلب على القروض، عرض الأسهم والسندات وأسعارها ، حجم الودائع المصرفية وسعر الصرف.[1]

الأزمة المالية هي حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان ، وتكمن خطورتها في أثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثم انكماشا اقتصاديا. [2]

3- مفهوم الأزمة الاقتصادية : يمكن الإشارة على أنها :

حالة حادة من المسار السيئ للحالة الاقتصادية لبلاد أو لإقليم أو العالم بأسره ، تبدأ عادة من جراء انهيار أسواق المال ، وترافقها ظاهرة جمود أو تدهور غي النشاط الاقتصادي، تتميز بالبطالة والإفلاس والتوترات الاجتماعية وانخفاض القدرة الشرائية.[3]

كذلك تم الإشارة إليها على أنها إطراب في الحالة الاقتصادية كما يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية على أنها العودة أو التغير المفاجئ لظرف اقتصادي معين " انتكاسة اقتصادية ".[4]

_ثانيا: الأزمة الاقتصادية 1929 (أزمة الكساد الكبير) :

تعد من أشهر الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي وأقواها أثرا ، حيث تفجرت هذه الأزمة يوم 24 أكتوبر 1929 ، بدأت في الوليات المتحدة الأمريكية ثم أصابت بقية

---

[1] كمال بن موسى ، عبد الرحمان بن ساعد ، الأزمة العالمية الراهنة و تداعياتها على الإقتصاد الجزائري ، د.س .ن ، ص 02 .

[2] ألويس عبوش هدايا ، أثر أزمة الكساد العالمي (1929 – 1939م) على تجارة العراق الخارجية ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الإقتصادية ، ع 05 ، كلية الإدارة و الإقتصاد ، جامعة تكريت ، العراق ، ص 116 .

[3] داودي ميمونة ، ظهور الأزمات المالية ، دراسة أزمة الكساد الكبير (1929 – 1933) والأزمة المالية (2007 – 2008) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخ : إقتصاد الدولي ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير ، المدرسة الدكتورالية للإقتصاد و إدارة أعمال ، جامعة وهران ، 2013 ، ص 23 .

[4] شكري رجب العشماوي ، الأزمات المالية العالمية أزمة كوفيد 19 نموذجا ، دائرة المالية، حكومة دبي، ص 04 .

الدول الأوروبية الأخرى وانعكست على جميع العالم ، وشملت مختلف مجالات إنتاج التجارة كما شملت العلاقات النقدية والمالية ، ويمكن القول إنها السبب في تغيير البناء الهيكلي للنظام المالي العالمي.[1]

هو ذلك الكساد الذي استفحل أمره وجعل الملايين من المستثمرين يفقدون مدخراتهم كما أدى إلى إغلاق سوق العمل والمصانع وإفلاس البنوك وجعل الملايين من العاطلين يجوبون الشوارع في يأس ، كما يمكن اعتبارها أزمة تدهور الأسعار ثم تدهور كبير في الإنتاج العالمي.[2]

2-أسباب الأزمة :

لقد تعددت أسباب أزمة 1929م حيث أنها تعتبر الأزمة الأكثر غموضا بالرغم من المناقشات والجدالات الكبيرة التي لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا حول أسبابها.[3]

وفيما يلي عرض لأهم أسباب أزمة 1929م:

1 -التنافس الكبير الذي شهده العالم الرأسمالي كله منذ 1929م المدعوم باستثمارات كبرى وإقبال على الشراء بالقروض والتقسيط كطلب مصطنع وغير دائم ووهم المنتجين بتزايد الطلب فراحوا يضاعفون الإنتاج.

2 - إتباع سياسة أوروبية جمركية قائمة على الحد من السلع الأجنبية وانعدام التوازن بين الإنتاج والإنتاجية للعمل وتزايد الأجور[4]

3- إفلاس البنوك الأمريكية مما دفعها إلى سحب أموالها من أوربا فتأثر الاقتصاد الأوروبي وانعكس ذلك على مستعمراتها فأصبحت الأزمة عالمية. [1]

---

[1] داودي ميمونة، المرجع السابق ، ص 62 .

[2] داودي ميمونة ،المرجع السابق، ص 63.

[3] شطيبي آمال، الأزمات الإقتصادية، دراسة مقارنة بين أزمتي أكتوبر 1929م و أكتوبر 2008 م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخ : تحليل و إستشراف إقتصادي ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مدرسة الدكتوراه، الاقتصاد والمناجمنت، مركز الجامعي عباس لغرور، خنشلة، 2009-2010، ص 62.

[4] داودي ميمونة، المرجع السابق، ص 72 – 73.

4 – تدفق النقود على الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى الزيادة في إنشاء البنوك والتنافس في الاقتراض في شتى مجالاته العقارية والاقتصادية وهذا ما نتج عنه هبوط أسعار الأسهم في سوق المال حتى امتدت إلى الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي.[2]

5 – الديون بسبب الخرب العالمية الأولى : كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدين للحلفاء الأوروبيين 12 مليار دولار بوصفها قروضا حربية ، بالإضافة إلى التعويضات التي فرضها الحلفاء على ألمانيا والتي بلغت 27 مليار دولار ، ولم يكن الدائنون الأوروبيون على استعداد لمنح فترات السماح وتأجيل استحقاق الديون ، فكان لذلك أثاره المدمرة

6– التراجع الديمغرافي في البلدان العربية : حيث نجد أن إنتاج السلع التقليدية لم يرتفع بشكل ملحوظ فقد 2% إلى 3% في السنة ، الذي اعتبر بعد الحرب العالمية الثانية معدلا ضعيفا .[3]

3–مظاهر الأزمة:

1 – انخفاض الإنتاج الصناعي بنسبة 40% وتدهورت أسعار المواد الأولية بنسبة تتراوح بين 45% – 50%، كما انخفضت أسعار المنتجات الزراعية بانخفاض وتراجع الطلب عليها ، كما انخفضت الاستثمارات وانكماش الاستهلاك.

2– انخفاض الناتج المحلي العالمي ب 15% وارتفاع معدل البطالة إلى 25% ، حيث بلغت البطالة في العالم سنة 1932 م ما يزيد عن 30 مليون عاطل عن العمل ، فانفجر البؤس الشديد .[4]

الجدول رقم 06: يمثل الناتج المحلي ونسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية (1930 – 1936م)[1]

---

[1] رملي محمد ، الأزمة الإقتصادية العالمية 1929 و الأزمة المالية 2008 م ، مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد و الإدارة ، مج 03 ، ع 01 ، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط ، 2019 م ، ص 66

[2] محمد الحاكم بن عون، الأزمة الإقتصادية العالمية في الصحافة اليقضانية (1929- 1933) ، مجلة الإحياء ، مج 21، ع 29 ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، 2021 م ، ص 691.

[3] شطيبي آمال ، المرجع السابق، ص 64

[4] بن خيرة الطاهر، المرجع السابق، ص 372 - 173 .

السنة	الناتج الإجمالي المحلي " بليون دولار أمريكي"	معدلات البطالة
1928	4,97	%2,3
1929	6,103	%9,8
1930	2,91	%3,16
1931	5,76	%1,24
1932	7,58	%9,24
1933	4,56	%9,24
1934	6,6	%7,21
1935	3,73	%1,2

3- بين سنتي 1930 و1933 عرفت هذه السنوات موجات من الخسائر البنكية فاختفى أكثر من 900 بنك وفسرت هذه الخسائر بظاهرة الدومينو.

4 – زعزعة الاستقرار النسبي للنظام الرأسمالي بكامله تمخض عنه ضياع مدخرات المودعين وانهيار أسعار الأوراق المالية وتدهور القوة الشرائية لمعظم العملات بسبب تزايد العجز في الموازنة العامة وموازين المدفوعات[2] ، مما أدى إلى انهيار أكثر من 1100 مصرف أمريكي .[3]

5 – تراجع التجارة الخارجية ، فعدم الإقبال على الإنتاج الصناعي ألأحق ضررا بالدول الزراعية مما أدى إلى إصابة التجارة الدولية بالركود ، حيث انخفضت قيمة المبادلات العالمية خلال أربعة سنوات بما يزيد عن الثلثين بسبب تدهور الأسعار وحجم المبادلات تبعا لضعف الحاجيات والافتقار لوسائل الدفع.[4]

ثالثا – تداعيات الأزمة الاقتصادية 1929 وتداعياتها على اقتصاد الجزائر:

[1] داودي ميمونة ، المرجع السابق ، ص ص 86 – 87 .
[2] بهية بوكروح ، الأزمات المالية و الإقتصادية دراسة تحليلية للأسباب و التداعيات و الحلول 2007 – 2008م ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، فرع نقود مالية ، جامعة الجزائر 03 ، 2010 – 2011 م ، ص 25 .
[3] بن خيرة الطاهر، المرجع السابق ، ص 772 .
[4] داودي ميمونة ، المرجع السابق ، ص 32 .

إن ظرفية الأزمة الاقتصادية التي مست جميع الأمم لم تكن بعيد عنها[1] باعتبارها مستعمرة من مستعمرات فرنسا[2] ، وقد تحدث أبو اليقضان عن تأثر الجزائر بهذه الأزمة قائلا : " **إن الشغل الشاغل للفكر العام بالقطر الجزائري هو اشتداد الأزمة الاقتصادية في طول البلاد وعرضها** " [3]، وبسبب الهيكل الاقتصادي الحاص بالجزائر لم تأخذ الأزمة بعدا كبيرا إلا في عام 1933 م. [4]

كانت الواردات من المنتجات المنجمية هي أول من تعرض للأزمة سنة 1933 بنسبة 30% من المنتجات المنجمية الرئيسية ، حيث انخفض الفوسفات من4846,000 طن (1930 – 1926 م) إلى 572,000 طن (1935 – 1935 م) ، ومعدن الحديد من 2,010,000 طن إلى 1,030,000 طن .

الجدول رقم 07: يمثل تطور الإنتاج والصادرات والقيمة لأهم المنتجات المنجمية أثناء الأزمة الاقتصادية (1930 – 1936)[5]

/	الحديد			الفوسفات		
السنة	الإنتاج	التصدير	القيمة	الإنتاج	التصدير	القيمة
1930	2231900	1630213	109,2	486000	765344	58,2
1931	1016900	920453	55,2	564000	459085	34
1932	466900	489917	22	569000	1666385	36,4
1933	2170000	213509	91,3	531000	563406	39,5

كما امتدت الأزمة إلى القطاعات الصناعية التحويلية و البناء و الأشغال العامة [6]، فانخفضت الأقمشة النسيجية المستوردة بنسبة 57% ، و كان من المستحيل على النساجين على النساجين مواصلة نشاطهم و من ضمن 200 عامل في دباغة الجلود سنة 1930م

[1] محمد الحاكم بن عون ، المرجع السابق ، ص 694 .
[2] ثابتي حياة ، الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية في القطاع الوهراني 1929- 1954 م ، المرجع السابق ، ص 83.
[3] محمد الحاكم بن عون، المرجع السابق ، ص 694 .
[4] عبد اللطيف بن أشنهو ، المرجع السابق ، ص 320 .
[5] المرجع السابق، ص 321.
[6] عبد اللطيف أشنهو ، المرجع السابق ، ص 332 .

لم يبقى إلا النصف سنة 1938م ، كما أغلقت الدكاكين و الحوانيت و التي بقيت أبوابها مفتوحة لا تجد زبائن ، أصبح الناس بدون عمل و بدون مصدر رزق[1] ،و في هذا الصدد يقول أبو اليقظان : " **و التاجر يكن من كساد تجارته و وقوف دولابها و الصانع يتأفف من بوادر صناعته و الأجير يتذمر من تفاهة أجره** " [2]، لكن في المقابل نلاحظ أن الأزمة شجعت عمليات تركز رأس المال في قطاع الصناعة ، و قد تطور عدد المؤسسات التي تضم أكثر من عشرين عاملا على النحو التالي :

الجدول رقم 08: يمثل تطور عدد المؤسسات التي شجعت تركز المال في قطاع الصناعة [3]

السنة	1933	1934	1935	1936
المصانع	443	471	523	524
العمال	35,924	396 ,37	42,469	39,272

أما بالنسبة للأجور فقد انخفضت حيث أصبح عامل المنجم يتقاضى 6 فرنك مقابل 12 ساعات عمل ، بينما يتقاضى عمال الموانئ 12 فرنك ، كما عرف التجار والحرفيون تقهقرا كبيرا إثر التنافس الذي عرضته السلع الآتية من الخارج وتوقفت أشغالهم بسبب غياب الزبائن ، أما فيما يتعلق بالشركات فقد ازدادت فضاعة الأزمة هناك ، حيث وصل أجر العامل إلى 05 فرنك لليوم سواء كان ذلك مؤقتا أو موسميا. [4]

كما انعكست الأزمة اقتصاديا على الحياة الفلاحية التي سيطر عليها المستوطنين بكل ما يملكونه من نفوذ واسع ، خصوصا بعدما حتمت متطلبات تراكم رأس المال التي نمت بسرعة من سنة 1880م[5]، كما واجه الفلاحون الفقراء الأزمة وهم مثقلون بالديون بعما

[1] شارل روبير آجرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1978م إلى اندلاع حرب التحرير ، المرجع السابق ، ص 656 .

[2] محمد الحاكم بن عون، المرجع السابق، ص 395 .

[3] عبد اللطيف أشنهو ، المرجع السابق ، ص 332 .

[4] عبد العزيز راجعي ، العمل النقابي في الجزائر خلال فترة ما بين الحربين 1919 – 1939م محطات و مواقف ، المجلة التاريخية الجزائرية ، ع 04 ، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري ، 2017 ، ص 169 .

[5] ثابتي حياة ، الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية في القطاع الوهراني 1929- 1954م ، المرجع السابق ، ص 83 .

عانوا ما بين 1919 – 1923م من أربعة مواسم من القحط و المجاعة 1290, 1922, 1924م هذا ما أدي بهم إلى التخلي عن أراضيهم و التوجه إلى المدينة بسبب عدم قدرتهم على الاستفادة من المساعدات و تحت ضغط الأعباء الضريبية[1] ، و بحكم أن الاقتصاد الاستعماري كان تابعا على وجه الخصوص إلى قطاع الكروم الذي كانت تجني منه أرباحا طائلة ، قد تأثرت السلطة الفرنسية بأزمة الخمور أكثر من غيرها من الأزمات[2]، يقول أبو اليقظان :" ... **أما الخمور فهي المادة الكبرى من محصولات الجزائر التي ستضر فرنسا دون الجزائر محصولها... لكن لما حرمت أمريكا هذه المادة و منعتها منعا باتا في بلادها... كسرت هذه البضاعة في فرنسا كسادا مريعا فتدهورت أسعارها فكان لها الأثر المحسوس في سائر الأسعار** "[3]، كما انخفضت أسعار الحبوب و تقلصت كمياته المصدرة, وتذبذبت أسعار القمح اللين إلى 80 فرنك سنة 1933م بعدما كانت في حدود 160 فرنك سنة 1927م ، و انخفاض محصول القمح الصلب من 345 مليون فرنك هو والشعير سنة 1932م .[4]

كما مست كذلك الأزمة زراعة الحمضيات القادمة من دول المتوسط والتي بتوقفها تتوقف الصناعات الفرنسية التي تمتص البطالة ، واشتد بذلك التعارض بين الاحتلال وبعض الأوساط الرأسمالية الفرنسية .[5]

كما ألحقت الأزمة ضررا كبيرا بالفلاحين المسلمين من حيث الإحصائيات المتعلقة بالمعاملات العقارية فإن ميزان المشتريات من الأملاك العقارية كان إيجابيا لصالح الأوروبيين ، الذين اقتنوا عام 1931 إلى 1935م رصيدا قدره 88,5500 هكتار من

[1] عبد اللطيف بن أشنهو ، المرجع السابق ، ص 326 .
[2] عبد اللطيف أشنهو ، المرجع السابق،، ص 328 .
[3] مخمد الحاكم بن عون ، المرجع السابق ، ص 39
[4] شارل روبير آجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1978 إلى اندلاع حرب التحرير ، المرجع السابق ، ص657
[5] عبد العزيز راجعي، المرجع السابق، ص 169.

المساحات المصرح بها فقط ، وهذا يعني أن الأزمة شجعت توسيع الأملاك الاستعمارية في صالح الملكيات الكبرى والشركات التي كانت تمتلك أموال جاهزة [1]

أما فيما يخص المواشي فإن الثروة الحيوانية كانت في انخفاض منذ سنة 1922 ، وبالنسبة لسنة 1929م أي أثناء الأزمة هبطت أسعار الخروف بنسبة 39% .[2]

شملت الأزمة أيضا التجارة الجزائرية وذلك بفعل اندماجها في السوق الفرنسية ، إن التجارة العامة للجزائر بلغت حوالي 10 ملايين فرنك سنة 1930م في حين بلغت 7.653 ملايين سنة 1932م ، و6,201 ملايين سنة 1934م[3] ، وفي جانب آخر وبسبب نقص الحركة التجارية للسكك الحديدية ،هذا ما أدى إلى رفع الضرائب والرسوم على بعض المواد الغذائية كالسكر والشاي فانخفضت قيمة الفرنك . [4]

المبحث الثالث: انعكاسات استغلال فرنسا لثروات الجزائر

كان أغلب الجزائريين يسكنون في الأرياف ويشتغلون في النشاط الزراعي ويعيشون على تربية الحيوانات حيث كان قطاع نشيطا ومزدهرا مما جعل الجزائر تحقق فائضا في الإنتاج أهلها إلى التصدير لفرنسا نفسها، إلا أن السياسة الفرنسية القائمة على استغلال ثروات الجزائر وإضعاف نشاطها الاقتصادي أنتجت العديد من الأضرار في أوساط الجزائريين.[5]

[1] شارل روبير آجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1978 إلى اندلاع حرب التحرير... ، المرجع السابق ، ص 664 .
[2] عبد الطيف أشنهو ، المرجع السابق ، ص 327 .
[3] المرجع نفسه، ص 660 .
[4] عبد العزيز راجعي، المرجع السابق، ص 170 .
[5]علي زين العابدين ، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا و انعكاساتها الإجتماعية و الثقافية على المجتمع الجزائري 1914-1962م ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإجتماعي و الثقافي المغاربي عبر العصور ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية و العلوم الإسلامية ، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة أدرار ، الجزائر ، 2013 – 2014م ، ص 11

تراجع القطاع الاقتصاد التقليدي وتدني المستوى المعيشي:

نتيجة لعمليات المصادرة لم يبقى في أيدي الأهالي الجزائريين إلا بعض الأراضي الفقيرة في المرتفعات الجبلية المنعزلة والصحراء[1]، حيث أصبح الجزائريين يملكون سوى 7% فقط من الأراضي الزراعية الخصبة في ساحل العاصمة الجزائر و17% في متيجة ، 15% في وهران و23% في مستغانم.

إن محصول الزيتون نجد زراعته تنتشر بمنطقة القبائل ولكن الزيت انخفض من 250 ألف سنة 1920م إلى 160 ألف سنة 1939م ويرجع ذلك إلى نقص الأراضي المملوكة لدى الأهالي[2]، بالإضافة إلى تراجع إنتاج الحبوب وذلك بسبب طرد الفلاحين إلى الأماكن والأراضي الجرداء ، وكذلك بسبب العوامل الطبيعية كالجفاف واستعمال الطرق التقليدية غير أن الأسباب الحقيقية هي حرمان الفلاح الجزائري من كل دعم وحماية ومساعدة بالأموال والتجهيزات من سدود وقناطر وآلات حديثة. [3]

كما أن الفلاحين لم يكن بإمكانهم الحصول على القروض الفلاحية التي تمكنهم من تحسين وسائل الإنتاج من آلات وأسمدة قصد تحسين المردود عكس المستوطنين الذين كانت تمنح لهم الامتيازات دون مقابل

اختفاء المؤسسات القبلية التقليدية التي كانت تساعد الفلاحين حيث يكون المحصول سيئا على سبيل المثال تم إلغاء الزوايا بصفتها مؤسسات تقليدية كانت تساعد الفلاحين.[4]

تحول الجزائريين إلى بلد يعيش في دائرة الفقر والمجاعة والأوبئة بعدما كان يحقق فائض في الإنتاج الزراعي خاصة الحبوب ، لكن بسبب سياسة المستعمر الفرنسي قلبت الموازين

---

[1] عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص 31 .

3 محمد شبوب ، المرجع السابق ، ص 70.

[3]إبراهيم مياسي ، توسع الإستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881- 1912م) ، د.ط ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1996م ، ص 141 .

[4]عبد المالك خلف التميمي ، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي (المغرب العربي ، فلسطين ، الخليج العربي ، دراسة تاريخية مقارنة) ،عالم المعرفة ، الكويت ، 1998 ، ص 26 .

إلى السلب حيث أصبح العديد من الأسر الجزائرية لم تصل إلى رفع مستواها الاجتماعي والمالي ذلك نظرا للتدخل المتواضع وارتفاع قيمة المتطلبات العائلية [1]، وما كان يصل الاحتفال بمرور قرن على الاحتلال الفرنسي فقدت قدرتها على الاكتفاء الذاتي وتحولت من بلد مصدر إلى بلد مضطر على استيراد المواد الغذائية الضرورية.[2]

تراجع الإنتاج والنشاط الصناعي كذلك رغم الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها والتي من شأنها إقامة قاعدة خاصة لصناعة مزدهرة نظرا لما تتوفر عليه من إمكانيات ، إلا أن السياسة الاستعمارية التي تمتاز بالتعسف وكثرة العراقيل ضد الجزائريين أفضت على تراجع هذا المجال نحو الأسفل.[3]

تحول الفلاحين إلى خماسين وأجراء:

إن استغلال فرنسا لثروات البلاد وخيراتها وما نتج عن هذا الاستغلال من تقلص في مساحة أراضي الاستيطان في ظل الانفتاح الذي عرفته السوق العقارية التي شملت حتى الملكيات التي كانت قبل ذلك غير قابلة أصلا للمعاملات العقارية، كلا هذا أدى إلى لإحداث تغييرات عميقة ولعل أكبر المتضررين في هذا التحول هو الفلاح الجزائري. [4]

تحول الفلاحين إلى خماسين وأجراء موسميين أو أناس عاطلين عن العمل يعيشون من التسول[5]، تقول أحد التقارير: " **الخماس لا يجد عملا إلا بصعوبة كبيرة وذلك بعد التعديلات التي طرأت على امتلاك الأراضي وكيفية استغلالها، ومما صعب أكثر على**

[1] علي زين العابدين ، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا و انعكاساتها الإجتماعية و الثقافية على المجتمع الجزائري 1914-1962 م ، المرجع السابق، ص 121 .
[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ، ص 18 .
[3] علي زين العابدين، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا و انعكاساتها الإجتماعية و الثقافية على المجتمع الجزائري 1914-1962 م ، المرجع السابق، ص 125.
[4] صالح حيمر ، المرجع السابق ، ص 290.
[5] محمد العربي الزبيري ،تاريخ ال المرجع السابق ، ص 18 .

الخماسين أصبحوا هم أنفسهم يبحثون عن تأجير قوتهم العضلية بعد فقدانهم أراضيهم ومصادرتها من طرف الإدارة الفرنسية أي تحولهم من ملاكين للأراضي إلى خماسين".[1]

والملاحظ أن نسبة الخماسين كانت مرتفعة مقارنة بنسبة المزارعين والعمال والأجراء، مثلا مقاطعة قسنطينة كان الملاك يمثلون 52% والخماسون 29% والأجراء 15 % والمزارعون 4,5%، كما أن نسبة الخماسين تختلف من منطقة إلى أخرى وهي موزعة كالتالي:

الجدول رقم 09 : يمثل نسبة الخماسين في مختلف المناطق الجزائرية[2]

المنطقة	نسبة الخماسين
سطيف	19%
سكيكدة	26%
قسنطينة	27%
باتنة	29%
قالمة	33%
عنابة	54%

أما فئة العمال الأجراء فتتألف من عمال موسميين دائمين وشبة دائمين، وقد كان في مطلع القرن العشرين يمثلون 12% وسنة 1930 ارتفعت النسبة لتصبح 18% من مجموع اليد العاملة الريفية، وكان معظم هؤلاء العمال الاجراء في البداية من الخماسين وصغار الفلاحين الراغبين في الحصول على موارد إضافية لتتحول هذه الفئة فيما بعد إلى بروليتاريا حقيقية تتألف من الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم وصاروا يشتغلون بالأجر اليومي.

تراجع تربية الحيوانات:

[1] عثمان زقب ، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 – 1914 (دراسة في أساليب السياسة الإدارية) ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2014 – 2015 م ، ص 65 .

[2] صالح حيمر ، المرجع السابق ، ص ص 291 – 292.

كان الاقتصاد الجزائري أساسا يرتكز على حرفة الرعي حيث هناك من يشير أن ثلثي 2/3 من الجزائريين كانوا يمارسون حرفة الرعي كمصدر رئيسي لهم[1] ، فالغنم و الماعز كانت تربى من أجل اللحم و الصوف و الحليب و يقدر إنتاج الصوف السنوي نحو 200 إلى 250 ألف قنطار ، أما الخيل و البغال و الحمير فتستخدم للنقل و الجمل و الجر و الأعمال الفلاحية ، خاصة البغال منها[2].

لكن عرفت المواشي هبوط كبير خاصة بعد الحرب العالمية الأولى وذلك بسبب الاستيلاء على الأراضي التي كانت صالحة للرعي وتأثر بشكل مباشر على الوضع التقليدي الاقتصادي و تعرقلت بل توقفت في أغلب الأحيان حركة قطعان الماشية الموسمية وتأثر النشاط التجاري المترتب في تربية وتجارة الماشية[3] ، وظل الإنتاج الحيواني في تذبذب متواصل والجدول التالي يبين ذلك :

الجدول رقم 10: يمثل نسبة الأغنام من 1917 الى 1936

السنة	1917	1923	1927	1931	1936
رؤوس الأغنام	8000000	أكثر من 5000000	5000000	9500000	بين 5 و6 مليون

نلاحظ من خلال الجدول تراجع تربية الأغنام إلى غاية 1927 وذلك بسبب عوامل منها: إجبار الاستعمار الأهالي على الحد من تربية مثل هذه الحيوانات

ونفس الشيء بالنسبة لعدد الأبقار حيث انخفضت من 107100 رأس سنة 1887 و792000 رأس سنة 1937، نفس الشيء بالنسبة للإبل والماعز[4].

الجدول رقم 11: يمثل نسبة الماعز والإبل في ولاية واد سوف 1927 – 1935 [5]

[1] بن داهة عدة ، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ... ، ج02، المرجع السابق، ص 22 .
[2] الدكتور الشريفي ، المرجع السابق ، ص 43 .
[3] عبد المالك خلف التميمي ، المرجع السابق ، ص 25 .
[4] عبد الحميد زوزو ، الهجرة و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919- 1939) ، د.ط ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985م ، ص 22 .
[5] إسماعيل العربي ، المرجع السابق ، ص 163

السنة	الماعز	الإبل
1921	49239	9587
1925	48853	
1927	51495	8826
1930	45337	8067
1933	45389	8446
1935	46263	8761

كما أن النشاط الرعوي تعرض لعملية الإزاحة من التل ، ومن ثم الدفع به جنوبا بفعل انحصار وسلب أراضي الرعي وتناقض نقاط الماء الضرورية للنشاط الرعوي هذا ما أثر سلبا على هذا النشاط ، فالحالة السيئة لقبائل البدو والرحل والمحترفين لتربية الحيوانات أرغمتها على تغيير نمط معيشتها ببحثها عن مصادر معيشة أخرى، وهذا ما يفسر التراجع المسجل في النشاط الرعوي.[1]

الهجرة:

إن الهجرة ظاهرة إنسانية قديمة تتحكم فيها المعايير الاقتصادية المرتبطة بالتنمية والحاجة لتحسين الأوضاع المعيشية، حيث عرف المجتمع الجزائري هذه الظاهرة بشكل كبير خاصة فترة ما بين الحربين بسبب السياسة الاستعمارية الهادفة إلى الاستيطان وتجريد البلاد من خيراتها بمختلف الطرق وعموما فقد سلك الجزائريين نوعين من الهجرة والتي تتمثل في:

الهجرة نحو المدن الداخلية

الهجرة نحو فرنسا والمشرق العربي. [2]

[1] هواري قبايلي ، الأوضاع الإقتصادية في الجزائر عشية اندلاع الثورة الجزائرية ، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ ، ع 01 ، المركز الجامعي معسكر ، 2007 ، ص 156 .

[2] علي زين العابدين ، الهجرة نحو فرنسا و انعكاساتها السياسية و الإقتصادية و السوسيوثقافية على المجتمع الجزائري (قراءة في واقع الهجرة في الفترة ما بين 1914 – 1962م)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الاجتماعية، ع 13، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2017 ، ص 70 .

أولا – الهجرة الداخلية (من الريف إلى المدينة):

إن العوامل الاقتصادية المزرية من فقدان الجزائريين لأراضيهم و ازدياد نسبة البطالة بشكل رهيب إضافة إلى تطور التقنية الفلاحية الحديثة أدى إلى ان الآلة الواحدة عوضت بمائة عامل فلاحي وغيرها من العوامل، كل هذا أدى إلى هجرة جماعية من الأرياف نحو المدن من أجل تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي،[1] وقد استقر الجزائريون على أطراف المدن في أحياء قذرة بنوها بأنفسهم من القصدير والحرق البالية و البوص وعلب الأطعمة الفرغة ، حيث أصبح أكثر من نصف مليون شخص يسكنون الأكواخ في حالة اجتماعية لا يرثى لها لا غذاء ولا عناية صحية.[2]

يشكل التجار و البائعون الصغار و الحرفيون حوالي 30% من هذه الطبقة و لا يتجاوز دخل الواحد20 ألف فرنك قديم في العام و اغلب الافراد عاطلون عن العمل لا يعملون الا اعمالا مؤقتة مثل مسح الأحذية و الحمالة و مسح البيوت ، البناء و الزراعة.[3]

عام 1906 كان 7,6% من المسلمين يسكنون المدن لترتفع النسبة سنة 1931 إلى 10,8% ، إن هذه الإحصائيات تخص كل الوطن أما التي تتعلق بمختلف أهم المدن فإنها أكثر كما هو موضح في الشكل :

الجدول رقم 12: يمثل نسبة المسلمون في مختلف المدن[4]

المدن	1906	1931	1931	1936	1948
الجزائر	%15,1	%22,2	%23,2	%23,3	%25,8
وهران	%20,1	%28,3	%29,3	%31,1	%31,9
قسنطينة	%9,6	%13,7	%14,6	%15,5	%16,4

[1] طعبة حورية، السياسة الاقتصادية الاستعمارية في عمالة قسنطينة 1870-1954م...، المرجع السابق، ص 173 .
[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري ...، المرجع السابق، ص 52.
[3] المرجع نفسه، ص 53.
[4] صاري الجيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم ، المرجع السابق ، ص 177.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة النمو السكاني في المدن جد عالية وذلك بسبب حركة الهجرة من الريف إلى المدينة بحثا عن ظروف أحسن للمعيشة.

ب/ الهجرة الخارجية:

ومن الطبيعي أن تتجه أنظار الجزائريين إلى البلدان العربية المجاورة تونس و المغرب وليبيا نظرا لعدة اعتبارات خاصة منها قربها من الجزائر[1] ، وكانت تونس محطة العبور المفضلة للجزائريين في طريقهم نحو الشرق و سوريا ، كما كانت ملجأ مؤقت لهم في أوقات الشدة ، ونلاحظ أن المهاجرين الأوائل كانوا من الفئة المثقفة في أغلب الأحيان و بذلك خسرت البلاد بهم ثروتها الاقتصادية و العلمية [2]، كما هاجرت أسر كثيرة نحو بلاد الشام (سوريا – فلسطين و لبنان) حيث بلغ عدد المهاجرين الجزائريين في البلدين سوريا 20,00 مهاجرا و فلسطين 10,00 مهاجرا في الفترة الممتدة ما بين 1912 – 1954م.

إن قلة موارد العيش في أقطار المغرب الكبير والحالة الاقتصادية المتدهورة لأنها هي الأخرى كانت تحت الاستعمار، فإن هذه الوضعية جعلت الجزائريين يبحثون عن أماكن أخرى تضمن لهم على الأقل معيشتهم [3].

بعد ذلك تغيرت الوضعية الاقتصادية في فرنسا فبدأت السلطات الاستعمارية بتطوير سياستها الاقتصادية فنتج عن ذلك التوسع الحاجة إلى الأيدي العاملة التي تحتاجها المصانع الفرنسية ، وهذا كان له تأثير في جلب الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وقتلها نحو المشرق العربي [4].

عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847 – 1918 م)، د.ط ، دار هومة ، الجزائر ، 2007م ، ص13

[1] عبد الحميد زوزو ، الهجرة و دورها في الحركة الوطنية..، المرجع السابق ، ص ص 23 – 31 .

[2] عثمان زقب ، السياسة الفرنسية في الجزائر ... ، المرجع السابق، ص 97.

[3] عمار هلال ، المرجع السابق ، ص 13 .

[4] أحمد جابو ، المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس (1830 – 1954) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ و الآثار ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2010 – 2011م ، ص 32 .

إن الفترة الممتدة من 1919 إلى 1929م قد عرفت وصولا كثيفا لسكان شمال إفريقيا وقد بلغ عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا سنة 1924م حوالي 100 ألف مهاجر، ونتيجة الإجراءات التي وضعتها فرنسا من بطاقة التعريف وتأدية الخدمة العسكرية وشهادة طبية وغيرها، هذا ما أدى إلى انخفاض المهاجرين من سنة 1924 إلى 1936، يمكن أن نرجع سبب هذا التراجع كذلك إلى الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م.[1]

لعل ما يميز الهجرة الجزائرية إلى فرنسا بين الحربين أنها من النوع المؤقت ذلك أن مدة إقامة المهاجرين تتراوح ما بين ثمانية إلى ثمانية عشر أشهر ليعودوا بعها الى الجزائر من أجل حصد المحاصيل الزراعية وحرث الأرض والعودة من جديد إلى فرنسا .

الجدول رقم 13: حركة المهاجرين بين فرنسا والجزائر من 1927 إلى 1936 [2]

السنة	المهاجرون	العائدون
1927	21472	36073
1928	39726	25008
1929	42948	42227
1930	40630	43877
1931	20847	32950
1932	14950	14485
1933	16684	15083
1934	12013	12195
1935	13915	12195
1936	27200	11222

[1] عبد المنعم هامل ، الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية في الشرق الجزائري (1900 – 1954) ، المرجع السابق ، ص ص 246 – 247 .

[2] عبد الحميد زوزو ، الهجرة و دورها في الحركة الوطنية ... ، المرجع السابق، ص ص 23 – 31 .

نلاحظ من خلال الجدول أنه خلال الفترة ما بين 1914 الى 1939م أن عدد المهاجرين كان يزيد على عدد الراجعين في معظم السنوات وأن السنوات التي فاتت فيها عدد الراجعين عدد المهاجرين كانت قليلة فقد زاد عدد المهاجرين على عدد الراجعين سبعة عشر مرة.

أما أثناء الحرب العالمية الثانية سنة 1942م رحل أكثر من 13, 773 مهاجر جزائري إلى فرنسا وذلك رغم اشتداد الحرب الألمانية في الجبهة الأوروبية، في حين نسجل عودة 2,524 من المهاجرين الجزائريين إلى أرض الوطن بفرق إيجابي بلغ 11,249 فرد ، وهو فرق خارق يعبر بصدق عن الوضعية التي كانت سائدة آنذاك، حيث أن العدد الإجمالي للمهاجرين الجزائريين تعدى 134,00 مهاجر خلال فترة 1940 – 1944م مع تسجيل ضئيل لعدد العائدين من فرنسا الذي بلغ 20,00 عائد فقط[1].

الجدول رقم 14: يمثل حركة المهاجرين أثناء الحرب العالمية الثانية (1939–1945)

السنة	عدد المهاجرين	عدد العائدين
1939	**24,419**	**32,674**
1940	**13,773**	**27,824**
1941	**3,082**	**3,517**
1942	**13,773**	**2,524**
1943	/	/
1944	/	/
1945	**577**	/

[1] محمد قريشي ،الأوضاع الإجتماعية للشعب الجزائري منذ 1930 إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى سنة 1954،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه ،قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر 02، 2019-2020 م ، ص 420 .

وبقيت أعداد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا تتزايد من سنة إلى أخرى وهذا بسبب التدهور المستمر لأحوال معيشة السكان بالجزائر ،وكثرة عدد البطالين الذين تزايدت أعدادهم بشكل مثير للدهشة أمام عدم تحرك الإدارة الاستعمارية التي كانت مشغلة بتلبية رغبات المستوطنين بالجزائر ومناقشة المطالب[1] .

لقد كانت الهجرة تعبيرا عن رفض شعبنا للعبودية، فلاذ فريق منه الى المشرق والمغرب من أجل التماس الحرية والاصالة والقيم الروحية، ويقاسمهم اليسر والشدة، وانتقل اخرون الى فرنسا التماسا للقمة العيش، وكان لذلك أثارا هامة على تطور أفكار المجتمع وأساليب نضاله.[2]

[1]محمد قريشي ،المرجع السابق ، ص ص 422 – 425 . .
[2] بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 323.

الفصل الثالث: الأوضاع الاجتماعية لسكان الجزائر

المبحث الأول: التوزيع السكاني للجزائريين

المبحث الثاني: الأسواق الجزائرية

المبحث الثالث: المستوطنين

المبحث الأول: التوزيع السكاني للجزائريين

أولا: ينقسم سكان الجزائر إلى:

-**المسلمون** والذين يبلغ عددهم حوالي 80100000 وهم أمة واحدة متجانسة.

-**الاوربيون** و يبلغ عددهم 99000000 و كلهم مسحيين الذين نزحوا إلى هذه الأرض و استقروا بها كمستعمرين و أغلبهم من الفرنسيين و الاسبانيين و الايطاليين ،و قد شملت الجنسية الفرنسية الجميع و فيهم نحو مائتي ألف يهودي متفرنس [1].

-**الحضر** : طبقة غنية منحدرة من أهل البلاد ومن مهاجري الأندلس وكانوا سياسيا في المرتبة الثالثة بعد الأتراك والكراغلة وكانوا يملكون الأراضي في سهل متيجة وبعض الاملاك في الجزائر نفسها ويمتهنون التجارة ومنهم من تقلد مناصب القضاء والإفتاء والكتابة حيث كان عددهم قليلا لا يمثلون سوى 6.62 % من مجموع الجزائريين تزيد وتقل في بعض المدن ففي سنة 1876 كان يسكن مدينة الجزائر 1821م أوروبيا و16381 أجنبيا و7098 يهوديا و10013 جزائريا وأما الأكثرية تتمثل في سكان الريف الذين ينقسمون بدورهم إلى :

. **المستقرون** : كانوا في الأصل رحلا ثم استقروا و مارسوا النشاط الفلاحي و تربية المواشي[2].

. بدو رحل وأنصاف رحل : حيث ينقسم البدو إلى طبقتين أي نوعين متميزين من السكان فالذين يسكنون السهول هم العرب الحقيقيون أصلهم من الشرق وينحدرون من قبائل عربية مختلفة ،أما الذين يسكنون الجبال أو الأماكن الوعرة المنحدرة فهم البرابرة الحقيقيون أو القبائل الذين تختلف لغتهم عن لغة العرب والفرق واضح بين اللغتين، فمثلا يقول البربر

[1] أحمد توفيق المدني ، جغرافية القطر الجزائري (الناشئة الإسلامية)، (د-ط)، (د-م-ن)، الجزائر، 1948، ص 71.
[2] رشيد مياد ،التطور الديمغرافي للسكان الجزائريين بين سنوات 1900-1954م ، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية ،مج 2 ،ع04 ،جامعة المدية ،2014،ص ص 240-241.

للتعبير عن كلمة رجل "أرغاز"، حيث يعيشون مرتاحي البال لا يشتغلون بالمستقبل إلا قليلا ويتخذون من جبالهم الوعرة حصونا تحميهم من كل هجوم ويعيشون بطريقة بسيطة جدا.[3]

. القرابى : الأغلبية الكبرى من المسلمين أي نحو الأربعة ملايين فهي لا تزال تسكن القرابة (جمع قربي) و هي أكواخ صغيرة يبنيها رب العائلة من قصب و خوص و قش و ليس لها منفذ و لا يتخللها الهواء و لا تدخلها أشعة الشمس و يستمد الكثير منهم رزقه بواسطة التسول .

. الخيام : ينتشرون على نحو 12 مليون من الهكتارات أغلبها من المراعي .

. المدن و القرى : يشغلون حوالي نحو المليونين من الهكتارات. [4]

إن قمع الاحتلال الفرنسي للجزائر انخفض عدد السكان خاصة المسلمين ومنهم من سلك طريق الهجرة وهذا نتيجة مصادرة أملاكهم ومما أصابهم من نكبات الحرب .[5]

ومنهم من حتمت عليه الاستقرار في المناطق الأكثر عطاءا رغم سياسة اغتصاب الأراضي التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية حيث فرض على السكان الجزائريين الانتقال إلى الأراضي الفلاحية التي استغلها المعمرون، وعمل بعضهم كخماسين والبعض كأجراء في المناطق الشرقية.

[3] حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة ،تح وتق وتع : محمد العربي الزبيري ، د-ط ،منشورات ANEP ، د.م.ن ،2005، ص 15.

[4] أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، المصدر السابق، ص ص 74- 75.

[5]مصطفى الأشرف ، الجزائر الأمة و المجتمع ،تر: حنفي بن عيسى ،د-ط ، دار القصبة للنشر و التوزيع، الجزائر ،2007 ،ص120 .

جدول رقم 15: يمثل التوزيع السكاني في الجزائر[6]:

السنة	الحضريين	الريفيين	المجموع	السنة الريفية
1906	783090	3937884	4720974	% 85,4
1926	1100193	4344218	5444361	% 79,8
1931	1147731	4440267	5588000	% 79,5
1936	1431513	5078125	6509638	% 78,0

ثانيا: التوزيع السكان

كان التوزيع السكاني للجزائر توزيعا جغرافيا تحكمت فيه العديد من الظروف ولذلك نلاحظ وبكثرة أن في المناطق الشرقية التي تميزت منذ القدم بأراضيها الخصبة وكثرة تساقط الأمطار، أما في المناطق الغربية كانوا يقلون كما نلاحظ أن هؤلاء السكان عرفوا تطور كبير بالمدن الحضرية نتيجة الانتقال المكثف لهم إلى البلديات الحضرية وبعض المدن الكبرى[7]، وهذا إثر تفكيك نظام الفلاحة التقليدية فلم تسجل الجزائر إلا زيادة ضعيفة حتى غاية بداية القرن العشرين حيث لم يكن السكان الجزائريين يمثلون سنة 1916م إلا 21% فقط.[8]

وفي سنة 1921م وصل تعداد السكان للجزائر في القطاع الحضري للعاصمة حوالي 47669 ن، منهم 437450 ن تقطن الحي العتيق بالقصبة و قد أطلق سكان العاصمة

[6] يمينه مجاهد ،إنعكاس الأحوال الإقتصادية من خلال التشريعات و المراسيم على النمو الديمغرافي للسكان الجزائريين و المستوطنين الأوروبيين (1830-1954)،مجلة البشائر الإقتصادية ، مج 05 ،ع 03 ، الجزائر ، 2019،ص 808.

[7] محمد قريشي ،المرجع السابق ، ص 94 – 95 .

[8] صاري الجيلالي ،محفوظ قداش ،المقاومة السياسية 1900-1954،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1987،ص 218.

آنذاك على النازحين من الجزائر لقب " البرانية " ،و توجه البعض من السكان إلى المنطقة الشرقية للعاصمة أي أسفل "شارع مصطفى" حيث عرفت القصبة سنة 1921 كثافة سكانية وصلت إلى 2028 ن في الهكتار الواحد،[9] حيث بلغ عدد السكان من الأهالي في وهران و ضواحيها حوالي 91000 نسمة سنة 1948 و تعدى 131.000 نسمة سنة 1954م ثم ارتفع العدد إلى 66.000، أما مدينة قسنطينة بلغ عدد سكانها أكثر من 103.000 نسمة سنة 1954م بعدما كان لا يتعدى 77.000 سنة 1948م.[10]

الجدول رقم 16: يوضح عدد الجزائريين في الشمال و الجنوب خلال سنتي 1926-1931[11]

المنطقة	عام 1962	عام 1931	نسبة الزيادة في 5 أعوام
الجزائر الشمالية	4.658.212	5.056.443	% 8.54
الجزائر الجنوبية	534.911	0566.000	% 5.82
المجموع	5.193.123	5.622.443	% 8.27

نستنتج أن عدد السكان في تزايد عبر السنوات، خاصة في مناطق التصنيع ونحو المدن حيث انتقل عام 1925م حوالي 80000 إلى متيجة ونسب هذه الهجرة ارتفع عدد سكان المدن وأصبح في تزايد مستمر حيث نجد عام 1954 حوالي 1600000 تكدسوا في الأحياء العربية والتقليدية .[12]

[9] محمد قريشي ،المرجع السابق ،ص 96.
[10] مباركة زبيدي، الأوضاع الإجتماعية في الجزائر بين 1919-1954، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي ،2013-2014، ص56.
[11] مباركة زبيدي، المرجع السابق، ص 39.
[12] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص ص 129-133.

ثالثا: التطور السكاني للجزائر :

قدر عدد سكان الجزائر كاملة بعد سقوطها في يد الاحتلال عام 1830م بثلاث ملايين نسمة أما مع بداية القرن العشرين شهدت الجزائر تزايد في عدد السكان خاصة في القصبة أو المدينة القديمة حيث كانت القصبة وحدها تضم 37.450 ساكنا حيث كانت هذه الزيادة بسبب النزوح والهجرة الداخلية وليست زيادة طبيعية .[1]

الجدول رقم 17: يمثل تطور عدد سكان الجزائر من 1886 إلى 1911:

السنوات	السكان بالآلاف	السنوات	السكان بالآلاف
1886	2287	1901	4089
1891	3575	1906	4478
1896	3781	1911	[2]4741

الجدول رقم 18: يمثل تطور عدد سكان الجزائر من 1911 إلى 1948

السنة	السكان المسلمين	السكان غير مسلمين
1911	4740526	752043
1921	4923186	791370
1926	5150756	833359

[1] كلثوم ميدان ، مدينة الجزائر "الأوضاع الإجتماعية و الثقافية و السياسية "(1919-1939) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ،كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ،جامعة بن يوسف بن خدة ،الجزائر ،2007-2008 ،ص 55.

[2] عزالدين بوهراوة ، صلاح الدين عمراوي ،النمو الديمغرافي وتحولاته في الجزائر ،مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الإجتماعية ،ع05 ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2019،ص 209.

1931	**5588314**	**881584**
1936	**6201144**	**946013**
1948	**7679078**	**[1]922272**

رابعا: الولادات والوفيات:

1 . الوفيات:

نظرا لسوء الأحوال الصحية و أمام نقص الخدمات الصحية إرتفع عدد الوفيات في الجزائر و ذلك بسبب الأمراض و المجاعات ،حيث أصبح بمجرد ولادة طفل حيا ثم يموت لإنعدام الوسائل الصحية و نقص عدد الأطباء و الممرضين في المدن و إنعدام أدنى الشروط الصحية بالأرياف.[2]

2 . الولادات:

عرف معدل الولادات تذبذبا خلال فترة الاستعمار الفرنسي و هذا التذبذب راجع إلى إندلاع الحرب العالمية الأولى و تأثيرها السلبي على النمو السكاني نتيجة التجنيد الإجباري للجزائريين حيث بلغ ما بين (1905.1900م) ما يعادل 37.8%[3] ، كما انخفض من 125000 إلى 111000 سنة 1914 و 97000 سنة 1915م و 1916م ثم إلى 105000 سنة 1917م ،ثم سنة 1919م إلى 102000، فكان النقص العام يقدر إذن

[1] محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، المرجع السابق ،ص 30 .

[2] يمينة مجاهد ،ا لسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية و انعكاساتها على مسار الحركة الوطنية ،الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية ، مج13،ع01 ، جامعة أحمد بن بلة وهران، الجزائر ،2021، ص 143.

[3] يمينة قوراح ، فضيلة الشعوبي ، الإنتقال الديمغرافي في الجزائر ، مجلة العلوم الإجتماعية ،ع13 ، 2015 ، ص 88.

بنسبة 134000 طفلا من سنة 1913 إلى 1919م ، فالخسائر تجاوزت عدد الولادات في السنة الواحدة .[1]

الجدول رقم 19: يمثل النمو الطبيعي [2]

المدة الزمنية	معدل الولادات	معدل الوفيات	معدل النمو الطبيعي
1905-1901	37.8	32.8	0.50
1910-1906	35.5	30.5	0.50
1915 -1911	35.3	27.4	0.79
1920-1916	34.9	31.4	0.35
1925-1921	37.2	29.4	0.28
1930-1926	42.3	26.6	1.57
1935-1931	43.4	25.1	1.81
1940-1936	42.1	25.1	1.70
1945-1941	42.9	43.1	0.02

بعد الحرب العالمية الاولى عرفت الولادات إستقرار حيث سجلت سنة 1923م ما يعادل 39.3% ليرتفع مع تقدم السنوات هذا الإرتفاع صاحب الإنجاب المكثف لتعويض

[1] أندري برنيان و آخرون ، الجزائر بين الماضي و الحاضر ، تر: إسطنبولي رابح ومنصف عاشور ،المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1984م ،ص415 .

[2] صونيا العيساوي ، المشكل السكاني في الجزائر بين الواقع الديمغرافي الإجتماعي و الخطاب الرسمي ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2008-2009م،ص 64 .

وفيات الأطفال التي حدثت بسبب الأزمة الاقتصادية 1929[1]، أما بالنسبة للوفيات فقد شهد السكان الأصليون فترات أمراض و مجاعات كانت نتيجتها فقدان تقريبا نصف السكان [2].

المبحث الثاني: الأسواق الجزائرية

كانت السلطات الفرنسية تهدف الى التجارة في الجزائر الكولونيا لية و توصيلها إلى المناطق التي يتمركز فيها عدد كبير من الاوروبيين ، حيث ساهم الجيش الفرنسي في رفع كمية مستورداته من السلع سنويا لتزويد الفرق العسكرية في الداخل مع قيامه بتحديد اسعار مختلف المنتوجات و بالتالي بعد اول معد للأسعار في السوق مما سمح بارتفاع الحركة التجارية في المدن و خاصة بعد نمو القرى في المحاور التجارية الاساسية و محاولة لخلق اسواق قرب المدن الساحلية (مستغانم ، سكيكدة ،عنابة و جيجل ، سطيف ...) ،بغرض زيادة نسبة الصادرات نحو فرنسا [3]و هي كالتالي :

1 – جيجل :

تقوم فيها أسواق أسبوعية، كانت المعاملات التجارية تجرى في تلك الأسواق الخاصة بكل عرش مثل: سوق الثلاثاء بالمليلية لعرش أولاد عيدون وسوق السبت غرب القل لبني توفت، والسوق مقسمة إلى مساحات أو رحاب حسب تسمية ذلك الوقت مثل: رحبة الحبوب، رحبة الحيوانات، الأقمشة ...، حيث كانت تجارة الأقمشة والخردة العطرية أغلبها في ايدي تجار مدينة جيجل .

[1] يمينة قوارح ، المرجع السابق ،ص 88.
[2] صونيا العيساوي ،المرجع السابق ،ص 68 .
[3] توفيق صالحي، المرجع السابق، ص 100.

2 – سطيف:

ذات تجارة كبيرة، كما أن موقعها الجغرافي يعطي أهمية لسوقها من الحبوب والأغنام والبغال والخيول، وسطيف على مر الزمن كانت حلقة وصل بين مناطق كثيرة ومركزا للتبادل التجاري

كانت سطيف تحظى ب ثلاثة عشر سوقا منتشرة عبر الأنحاء، كما كانت تقوم بدور التبادل التجاري بين الموارد والتجارة الأوروبية حيث وجد المعمرون أن مدينة سطيف المنطقة الجامعة للازدهار والخصب الفلاحي.[1]

3– عنابة :

كانت مدينة عنابة أكثر أهمية بالنسبة للتجارة الخارجية الفرنسية خاصة بفضل ميناءها وتاريخها الاقتصادي، لقد كانت ذات علاقات تجارية مع مدينة مرسيليا وذلك بمقتضى موقعها الإستراتيجي، فقد كانت الحبوب تأتي لها بشكل كبير على السوق بالإضافة إلى الزيوت، الملح، الفحم، المواشي والأقمشة إلى هذا السوق.[2]

4 – سكيكدة :

اعتبرت مدينة سكيكدة ذات أهمية حيوية للاقتصاد الفرنسي نتيجة نشاطها التجاري المتزايد ,فإن تسويقها يتميز بالنشاط، يتم تسويق فيه الحبوب والمواشي ، الصوف ، الزيت ،الدخان ، الأقمشة ... إلخ.[3]

[1] طعبة حورية، السياسة الاقتصادية الاستعمارية في عمالة قسنطينة 1870-1954م ، المرجع السابق، ص ص 133-134.

[2] صالح فركوس ، إدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي بالجزائر في ضوء شرق البلاد 1844م – 1877م ، منشورات برج باجي مختار ، عنابة ، الجزائر ، 2006م، ص 222.

[3] توفيق صالحي، المرجع السابق، ص 191.

5 – قسنطينة :

كانت عاصمة الشرق الجزائري، ذات أهمية بالغة من الناحية التجارية لذلك كانوا يتابعون باهتمام شديد البضائع والتجار القادمين إليها .

كانت سوقها تتميز بتجارة الأنعام والمواشي التي تجلب من القبائل ، كما يأتي لها التجار من مدينة توقرت لبيع الصوف

كما أن صناعات تونس التقليدية كانت من البضائع الأكثر إقبالا عليها مثل الشاشية والقماش الحريري .

6 – بجاية :

لم تقل أهمية من الناحية التجارية عن المدن والقرى ، كانت نشطة وكانت على صلات اقتصادية مع الجنوب ، كانت تشتهر بتجارة الزيوت ، حيث تصلها كميات معتبرة من التمور قادمة من الجنوب الفرنسي يتم مقابلتها في الغالب بالحبوب

كما كانت تتميز بضاعتها التقليدية المتمثلة في البرنوس ، الحايك و الزرابي و غيرها .

7 – قالمة :

كانت التجارة في منطقة قالمة تتوقف على ما تنتجه المنطقة من موارد فلاحية وحيوانات وتتم عملية التبادل على مستوى الأسواق الأسبوعية التي منتفسا لسكان الريف .

8 – سوق أهراس :

تمتلك سوقا كبيرة من الخيول والثيران والأغنام والعسل والزيت والقطران، الصابون، السجاد التونسي، الحصير والجبال وغيرها [1].

[1] طعبة حورية ، السياسة الاقتصادية الاستعمارية في عمالة قسنطينة 1870-1954م ، المرجع السابق ، ص 134 .

9 – تبسة :

كانت تعتبر من أهم المدن التجارية ذلك أن صناعتها وتجارتها وكذا أثارها العجيبة يمكن من خلالها إحياء ماضي تلك المدينة .

الجريد، سوف، والنمامشة كلها يزود سوق تبسة بالأصواف والتمور والزبدة وجلود الخرفان كما يزودوا هذا السوق بالحبوب.

البرنوس والحايك وكذا صناعة الأسلحة للفرسان وغيرها من الصناعات الأخرى التقليدية تجعل من تلك المدينة من أبرز المراكز التجارية والصناعة للمبادلات التجارية.[1]

10 – واد سوف :

تمتلك وادي سوف تجارة محلية معتبرة من خلال أسواقها المنتشرة في الكثير من القرى ومدن المنطقة لكنها تختلف من حيث الأهمية (الوادي، قمار، عميش، البهيمة، تغزوت ...)

الجدول رقم 20: يمثل توزيع الأسواق في وادي سوف.[2]

المناطق	أيام السوق	أرقام المزايدة
الوادي	الجمعة	90500
قمار	الجمعة	65500
الزقم	الخميس	20500
كولين	الثلاثاء	14500
عميش	الجمعة	12300
البهيمة	الجمعة	8000
تغزوت	الجمعة	2450

[1] صالح فركوس ، إدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي بالجزائر في ضوء شرق البلاد 1844م – 1877م ، المرجع السابق. ص 229.

[2] عثمان زقب، الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية في منطقة وادي سوف 1918- 1947م و تأثيرها على العلاقات مع الإستغلال التاريخ ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ، 2005 – 2006 ، ص 97 .

إن السوق في وادي سوف هو مكان المساومة والتفاوض والمقايضة ويعد سوق الوادي المركز الرئيسي لأسواق المنطقة، به تجري أهم الصفقات التجارية إلى جانب قمار الثاني من حيث الأهمية، من خصوصيات التعامل التجارية في أسواق وادي سوف أنها تتم بالدفع نقدا أو المقايضة .

ومن بين السلع المتبادلة في أسواق سوف ما يلي: التمور، المنتوجات المختلفة من زرابي، برنوس، الحايك، التبغ، الحبوب، السكر، الشاي والقهوة.[1]

المبحث الثالث: المستوطنين:

لقد عمل الفرنسيون بعد احتلالهم للجزائر على جلب الهجرة الأوروبية إليها ، فنادوا في العواصم الأوروبية إلى الهجرة للجزائر بلاد الفرص والمغامرات والعيش الرغد، فتدفقت الهجرة نحو الجزائر من مدن البحر الأبيض المتوسط ومن ألمانيا ، سويسرا وبلجيكا وحتى هولندا ، حيث ارتكز هؤلاء على الأرض الجزائرية الخصبة فاستصلحوها ومدوا فيها الطرق البرية والحديدية وأنشأوا القرى.[2]

- لقد نتج عن هجرة الأوروبيين إلى الجزائر مشاكل كبيرة منها:
- أصبح أكثر من 82 يسكنون الأكواخ القصديرية والبنايات القديمة
- ربط الاقتصاد الفرنسي بالاقتصاد الجزائري حيث وجهت البلاد نحو الزراعة وأبعدت الصناعة، كانت المواد الأولية المعدنية تنتقل إلى فرنسا لتحويلها إلى مواد مصنعة ثم تعاد إلى الجزائر.[3]

أولا – الأرض:

في الحقيقة لم يعد الكلام حول رغبة فرنسا في تحويل الأرض الجزائرية إلى أرض فرنسية يحتاج إلى شرح كثير بعد أن تعرضنا في الفصول السابقة إلى المنجزات

[1] عثمان زقب ، الأوضاع الأجتماعية و الإقتصادية في واد سوف ... ، المرجع السابق ، ص 97 .
[2] أبو القاسم سعد الله ، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، ج 04 ، ط 01 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1996 ، ص ص 192 – 193.
[3] أحميدة عميراوي ، أثار السياسة الاستيطانية ... ، المرجع السابق، ص 49.

الاقتصادية الزراعية التي قامت بها فرنسا في الجزائر،[1] فالأرض بالنسبة للاستعمار في الجزائر ما يمثله الماء للحياة إنها القاعدة الاقتصادية والاجتماعية وعنصر التلاحم في العملية الاستيطانية والكولونيالية المكثفة ، بحيث يستملك الكولون الأوروبيون الأرض غصبا في حين يقوم الأهالي بخدمتها قهرا.[2]

بمجرد استقرار الاحتلال الفرنسي في الجزائر حتى صادر مساحات واسعة من أراضي الأهالي وإدعى لنفسه حقوقا ليست له على أرض الجزائر ، فمساحات القطاع الزراعي كانت تزداد اتساعا ، زد إلى ذلك التوزيع الغير عادل للمعدات الفلاحية حيث لم يستفد الفلاحين الجزائريين سوى من 500 جرار مقابل 1, 640 جرارا فرنسيا ،بالإضافة إلى خلق إنتاج واسع في جميع أنواع الزراعات ، فمعدل القمح سنة 1935 إلى سنة 1945 م هو 7,129,439 قنطار ، بالإضافة إلى الكروم والحمضيات .

سنة 1930 كان الأوروبيون يملكون 235000 هكتار من الأراضي، أما سنة 1934 أصبحت 2462537 هكتار، وبالإجمال فإن 1468688 هكتار أمدهم بها الاستيطان الرسمي، وجاء الباقي من المتسربات أي 1812000 هكتار بثمن قدره 562 مليون فرنك.[3]

سنة 1921 بدأ الكولون يتخلون عن مباشرة العمل في أراضيهم بأنفسهم وأوكل بعضهم زراعة أراضيهم لفلاحين جزائريين أو أوروبيين، وفي سنة 1932 م عاد الكثير من الفرنسيين إلى فرنسا بعد أن تخلوا عن أراضيهم لوكلاء، وكأن الجزائر بين الحربين العالميتين بدأت تفرغ من العنصر الأوروبي .[4]

تقدر ب 8,448 هكتار بمبلغ قدره 5,667,000 فرنك مقابل بيعهم للكولوم مساحة أرضية إجمالية تقدر ب 19,662 هكتار بمبلغ قدره 6,486,000 فرنك.

[1] بن داهة عدة ، الاستيطان و الصراع حول ... ، ج 02 ، المرجع السابق ، ص 05.
[2] جمال خرشي ،الإستعمار و سياسة الإستيعاب في الجزائر 1830 – 1962 م ، تر: عبد السلام عزيزي ، د.ط ، دار القصبة ، الجزائر ، 2007 ، ص 377 .
[3] شارل روبير آجرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ، المرجع السابق ، ص 124 .
[4] بن داهة عدة ، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض... ، ج 02 ، ص 06 .

نلاحظ أن الجزائريين قد اشتروا الأرض من الكولون بمبالغ زهيدة جدا، إذا ك ان البعض يرجع ارتفاع سعر الأرض التي اشتراها الجزائريين إلى جودة الأراضي وارتفاع مردودها بفعل عمليات الاستصلاح التي قام بها الكولون كجلب الماء، فهناك من يرجع ذلك إلى تخوف الأوروبيين من الانقلاب عليهم فبادروا بالتخلص من أراضيهم واغتنموا فرصة زيادة الطلب عليها من قبل الجزائريين فرفعوا الأسعار.[1]

ثانيا – إحصائيات الأوروبيين وأماكن تمركزهم:

أ-إحصاءاتهم:

سنة 1911م وقع إحصاء عن العنصر الأوروبي في الجزائر فكانت النتيجة أن عدد الأوروبيين كان 764000 منهم 480 ألف ولدوا في أرض الجزائر و154 ألف ولدوا بالبلاد الأجنبية و113 ألف ولدوا في فرنسا ومستعمراتها، أما سنة 1926 بلغ عددهم 657000 فرنسي ومتجنس و172000 أجنبي، وعام 1931 أصبح عددهم 98,4000، أما سنة 1954 فصار معدل الازدياد 1%[2] .

ومن الناحية الاقتصادية فإن السكان الأوروبيون العاملين يتوزعون على مختلف القطاعات بنسب متفاوتة ، حيث تصل نسبتهم في القطاع التجاري و الخدمات 57% ، و في القطاع الصناعي 28,6% أما في القطاع الزراعي لا يمثلون سوى 14,4% فقط و ذلك بسبب الانخفاض المستمر للمزارعين الأوروبيين ، و هذا الانخفاض لا يعني أبدا تخلي الفرنسيين عن الأراضي التي كانت بحوزتهم إنما السبب يعود إلى ظاهرة تجمع الملكية العقارية الأوروبية في وحدات استغلالية كبرى ، و هذه العملية ستزداد وتيرتها سنة 1930 م كما يوضع الجدول رقم: 21 التالي[3] :

[1] المرجع نفسه ، ص 07 .
[2] شارل روبير آجرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ، المرجع السابق ، ص 123 .
[3] عبد الحميد زوزو ، محطات في تاريخ الجزائر ، المرجع السابق ، ص 313 .

السنة	عدد الوحدات الاستغلالية	عدد الوحدات التي تزيد مساحتها عن 100 هكتار
1930	26153	5411
1940	25335	6345 (79,5 من المجموع)
1954	22037	6385 من ضمنها 3797 أكثر من 200 هكتار

تعد الجالية الإسبانية المتمركزة في الناحية الوهرانية من أكبر الجاليات الأجنبية ولكنها ذابت في المجتمع الجديد بعد انخفاض عدد أفرادها من 144,000 في سنة 1921 إلى 36060 سنة 1954 م، وتليها في الأهمية العددية الجالية الإيطالية التي يكثر ضمنها البناؤون والصيادون وبعد أن كان عدد أفرادها الأجانب قبيل 1931 م نحو 350 ألف لم يبقى منهم بفعل تجنسهم الجماعي (تجنس منهم ما بين 1930 و1936 م حوالي 35000 شخص)[1] .

ثم تأتي الجالية اليهودية التي استفادت من قانون كريميو 1871 م والتي تضاعف عددها تقريبا في فترة ربع قرن فقط حيث كان عددها يقدر نحو 74 ألف سنة 1921 م، ثم أصبحت سنة 1931م نحو 110 ألاف، لترتفع سنة 1954 م أصبح عددهم يتراوح ما بين 130 و14 ألف نسمة، وأخيرا المالطيين المقدرين في الثلاثينات بنحو 15574 شخصا متجنسا ما عدا 3000 منهم ذابوا بدورهم، بحيث إلى تاريخ 1948 م لم يبقى سوى 214 شخصا [2]

[1] المرجع نفسه ، ص 312 .
[2] انفسه ،ص ص 312 – 314 .

الجدول رقم 22: يمثل عدد سكان الجزائر مقابل المستوطنين 1896 – 1953.[1]

	1896	1926	1936	1948	1953
عدد الجزائريين	2307000	3781000	6201100	7679100	9200,000
عدد الأوروبيين	/	833490	846000	922300	1000000

والمستوطنين الأوروبيين في الأرياف لم يزدادوا إذ ظل عددهم ثابتا تقريبا بين عام 1906 1926 م، ولكنه انتقل من 34,6% إلى 28,6% من مجموع المستوطنين الأوروبي.

ب – المراكز الاستيطانية:

كان إنشاء المستوطنات الأوروبية يساير نزع الأراضي و الممتلكات العقارية و كانت العلاقة بينهما ترابطية ، فكلما انتزعت الأراضي و اضيفت الى الممتلكات الاستعمارية كلما ظهرت الحاجة الملحة الى استقطاب المهاجرين و توطينهم في الاراضي المنتزعة من الاهالي , و بالتالي تطور اعدا المستوطنات التي اتسعت و انتشرت اكثر كلما اتجهنا نحو المناطق الداخلية كما ان المستوطنات الريفية بشكل خاص عرفت تراجعا بسبب السيطرة الشبه التامة علة أجود الأراضي و أخصبها في المناطق الشمالية ، لذا فإننا نجد أن معظم المستوطنات انتشرت في المناطق الشمالية عكس المناطق الجنوبية التي يقل فيها المستوطنين.[2]

[1] عماد لبيد، الاستيطان و التوطين الإستعمار الفرنسي في الجزائر و الحركة الصهيونية في فلسطين دراسة مقارنة ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، 2010 – 2011 م ، ص 44 .

[2] زياني فاتح ، الواقع الإجتماعي و الثقافي للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر 1871 – 1945 م ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ ، تخ : التاريخ الحديث و المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، قسم التاريخ و علم الآثار ، جامعة باتنة 01 ، الجزائر ، 2020 – 2021 م ، ص 74 .

لجأت فرنسا إلى بناء القرى الاستيطانية حيث وصل عددها بما فيها المراكز والضجعات نحو 928 سنة 1929م، وأما سنة 1930م فقد أصبحت 1928 قرية حسب إحصائيات فرنسية، وفي الأرياف فقد كانت فيلات المعمرين وسط حقول الجزائريين المغتصبة.[1]

تتمثل أهم المراكز الاستيطانية في:

القطاع العاصمي : 110 مركزا

تم الاستمرار في عملية الاستيطان وتوسع المراكز الاستيطانية القديمة متهيجة ووادي الشلف، كما توجهوا إلى توظيف مراكز استعمارية في المنافذ الشرقية والغربية المؤدية إلى الهضاب مشكلة حزاما مطوقا للعاصمة، وإنشاء أكثر من أربعين مركزا في العاصمة. [2]

الشرق: 130 مركزا

توطنت أساسا في وادي الصومام، القبائل الصغرى والسهول القسطنطينية بالإضافة إلى سهول عنابة. [3]

خلال النصف الأول من القرن العشرين، فقد شهدت قسنطينة تطورا متباين من حيث تطور السكان وفي معدل نموهم، إذ يمكن التمييز بين فترتين بارزتين في ديناميكية تطور السكان الأوروبيين والمحليين، الأولى من 1926 إلى 1948 م وتتميز بتطور ضعيف في وتيرة النمو الديمغرافي في العام، حيث ارتفع عدد السكان الإجمالي من 88582 نسمة سنة 1926 إلى 114338 نسمة سنة 1948 أي نسبة 1,9% مقابل 2,1% في كل مستعمرة.[4]

مقاطعة وهران: 130 مركزا

---

[1] عبد الحميد زوزو ، تاريخ الإستعمار و حركات التحرر في إفريقيا و آسيا ، د.ط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2009 ، ص 72 .

[2] لبيد عماد ، المرجع السابق ، ص 43.

[3] المرجع نفسه ، ص 44.

[4] زياني فاتح ، المرجع السابق ، ص 92 .

- من 1901 إلى 1920: تم إنجاز 200 مركزا استيطانيا بمساحة 2000000 هكتار.
- من 1921 إلى 1934: تراجع العدد إلى 67 مركزا استيطانيا بمساحة 270, 481 هكتار.
- من 1935 إلى 1940: اقتصر العدد على 3 مراكز استيطانية بمساحة 4435 هكتار.[1]

الجدول رقم 23: يمثل تعداد سكان أهم المدن او المستوطنات خلال سنة 1948 م[2]

الدوائر	الأوروبيين	الأهالي	المجموع
وهران	242371	388088	630459
معسكر	21590	226085	247675
تلمسان	29725	320792	350517
تيارت	12956	208926	221882
مستغانم	34912	369189	402301
المجموع	41026	146138	187164

كثرا ما كانت تتحول المراكز الاستيطانية إلى بلديات كاملة الصلاحيات وذلك في حالة التوفر على الشروط المطلوبة كالمرافق الإدارية اللزمة للبلديات والعدد الكافي للسكان الأوروبيين لإنشاء مجلس بلدي[3] ، لم يكن هدف فرنسا من وراء تحويل المراكز الاستيطانية إلى بلديات كاملة الصلاحيات سوى تهيئة الجزائر وإعدادها للاندماج في الوطن الأم فرنسا.[4]

[1] لبيد عماد ، المرجع السابق ، ص 44 .
[2] زياني فاتح ، المرجع السابق ، ص 90 .
[3] بن داهة عدة ، الاستيطان و الصراع حول ملكية ... ، ج 02، المرجع السابق، ص 54.
[4] المرجع نفسه، ص 57 .

الفصل الرابع: التجارة والصناعة

المبحث الأول: التجارة الداخلية والخارجية

المبحث الثاني: الصناعة

المبحث الثالث: السياسة الاستعمارية في الصناعة والتجارة

المبحث الأول: التجارة الداخلية والخارجية

أولا – التجارة الداخلية:

هي المهمة للسكان، فتتم في كل القرى والمداشر العمرانية الكبرى والمتوسطة، وتعقد لها أسواق خاصة دورية أسبوعية على مدى أيام الأسبوع، وتنعت هكذا سوق الخميس، وسوق الجمعة والسبت وهكذا ، وفي كل يوم يعقد سوق أو عدة أسواق في قرى معينة يتجه إليها الناس باكرا من كل الجهات ويحملون إليها بضائعهم المختلفة الفلاحية الحيوانية والصناعية ، وتنشط التجارة في هذه الأسواق خلال فصول الربيع والصيف.[1]

رغم ضغط الإدارة الفرنسية على التجارة الداخلية في الجزائر بوسائل مختلفة ، إلا أنها بقيت متواصلة بحيث نجد أن البدو الرحل يمرون على المناطق النائية القرى والمداشر والدواوير لجلب ما يلزمها من الحاجيات، لكن التجارة تبقى محتكرة من طرف الأوروبيين واليهود ، فقد لقيت التجارة الداخلية المحلية رواجا رغم بساطتها [2]

ومن أنواع التجارة المحلية ما يعرف بالشحاتة[3] بين المناطق التلية الشمالية وبعض الهضاب والسهول العليا الجنوبية ، ففي بلاد القبائل الصغرى مثلا يحمل الناس الزيوت والخروب والتين وبعض الفواكه الأخرى على الأحمرة ويسافرون إلى المناطق التي تنتج القمح والشعير ويبادلونها بهذه الحبوب [4]

عرف الشمال الشرقي الجزائري نشاطا تجاريا كبيرا في عهد الاحتلال الفرنسي، إذ جاء في أحد التقارير أنه تم شراء 224 رأس غنم و4605 رأس بقر، أي مجموعها 6845 رأس حيوان وتم تصديرها إلى جيجل والجزائر العاصمة

---

[1] يحي بوعزيز، تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1998م، ص 332.
[2] شارل روبير آجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871 – 1919 م) ، ج02 ،دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 1986م ، ص ص 684 – 685 .
[3] الشحاتة: بمعنى المبادلة والمقايضة، ينظر إلى طعبة حورية، السياسة الإقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870 – 1954 م ، المرجع السابق، ص 132 .
[4] يحي بوعزيز، تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 333.

وتتمثل أهم الأسواق في الشرق الجزائري كالاتي:

الجدول رقم 24: يمثل أهم الأسواق في شرق الجزائر[5]

المدينة	قمح	شعير	أغنام	صوف	قماش	جلود أبقار	العرب المترددون
قسنطينة	40130	31193	24282	498911	195577	22087	495899
عنابة	92754	26029	12181	138000	3776	9062	76575
قسنطينة	2056	4922	7860	12940	14603	14603	118590

بالنسبة للجهة الغربية من الجزائر كانت التجارة الداخلية ضعيفة، رغم ذلك اختص الجزائريين بها خاصة تجارة التجزئة سيطر عليها الأوروبيين في المدن الكبرى كوهران، مستغانم، سيدس بلعباس، ومعظم الجزائريين كانت تعاملاتهم في الأسواق والأحياء الشعبية في القرى والدواوير وأغلبها كانت بشكل بري وفوضوي خارج السجل التجاري مثل سوق فرند

يتم في الريف بيع منتوجات حسب طبيعة المنطقة وما تفرضه من توفر منتوج معين كالصوف، اللحوم، العدس وغيرها من المنتوجات.[6]

أما في الجنوب فقد إشتهر سكان واد سوف بالتجارة منذ القديم سواء كان ذلك مع التل الجزائري أو المناطق الصحراوية الأخرى كوادي ريغ ، بالإضافة للعلاقات التجارية مع تونس والأقاليم الطرابلسية وبلاد السودان ، فالظروف التي تميز المنطقة فرضت على الفرد السوفي أن يكون تاجرا بسبب شح الموارد التي تقدمها سوف باستثناء التمور وبعض الصناعات التقليدية ...الخ، وقد حققت تجارة سوف رقم أعمال قدر ب7,000,000 فرنك سنة 1925 ،كما وصلت صادراتها سنة 1937 إلى 6,959,500 فرنك وارداتها 5,750,100 فرنك لترتفع صادراتها سنة 1938 إلى 13,719,500 فرنك وارداتها إلى 7,117,050 فرنك .

[5] أحميدة عميراوي، أثار السياسة الاستيطانية ... ، المرجع السابق، ص ص 36 – 37 .

[6] قراوي نادية، دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية 1954 – 1958م ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، تخ : تاريخ الثورة الجزائرية 1945 – 1962م ، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية ، قسم التاريخ و علم الآثار ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2010- 2011 م ، ص 35 .

الجدول رقم 25: يمثل مبادلات السلع الاساسية في واد سوف[7]

السلع المصدرة	الكمية بالقنطار أو الوحدة	سعر القنطار	القيمة الإجمالية
الغرس	5500	125 فرنك	6,875,000
دقلة نور	15000	300 فرنك	4,500,000
البرنوس	30000	500 فرنك	2,250,000
التبغ	99	75 فرنك	499,500

ثانيا: التجارة الخارجية:

لقد كانت التجارة الخارجية في الجزائر تقيم علاقات تجارية مكثفة مع إفريقيا وجنوب الصحراء ومع البلاد العربية وأوروبا الغربية خاصة، وبأن تجارتها تلك كانت مخططة وتدر على البلاد أرباحا كثيرة تستثمر في سائر الميادين، ثم جاءت آفة الاستعمار وما كادت تمر السنوات الأولى من الغزو حتى أصبح ميزان التجارة خاسرا لأن عمليات التصدير والاستيراد صارت مقصورة على فرنسا، وفي الفترة التي سبقت نوفمبر 1945م لم يعد باستطاعة أي عاقل الحديث عن تجارة الجزائر الخارجية.[8]

إن تنوع ثروات الجزائر وقربها الجغرافي من فرنسا جعلها تحتل أهمية كبرى بين المستعمرات الفرنسية، كما أصبحت فرنسا أهم شريك تجاري للجزائر بما يؤكد النظرة الاستغلالية لها.[9]

هكذا أصبحت التجارة الخارجية في الجزائر بين أيدي الأجانب[10]، حيث لعبت دورا في ربط اقتصاد الجزائر بالأسواق الجزائرية وخاصة السوق الفرنسية، وتحويل الجزائر إلى سوق المنتجات المصنعة، ومصدر للتزويد بالمواد الأولية الغذائية وتتحمل هذه السياسة

[7] عثمان زقب ، الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية في منطقة واد سوف 1919 – 1947 م ... ، المرجع السابق ، ص 99 .

[8] محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول ، ط 01 . دار البعث ، الجزائر ، 1984 م ، ص 43 .

[9] رضوان شافو، عمر لمقدم المرجع السابق، ، ص 306.

[10] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق ، ص 128 .

المسؤولية الازدواجية الاقتصادية وذلك من خلال خلقها لقطاع اقتصادي أوروبي متطور في الجزائر.[11]

تنقسم التجارة الخارجية الجزائرية إلى تجارة عامة والتي تشمل جميع السلع، والتجارة الخاصة التي هي على العكس، حيث تحسب فقط البضائع المحتفظ بها للاستهلاك، أو التي تم تأميمها عن طريق دفع الرسوم الجمركية في الجزائر، وكانت المبادلات التجارية تتم بنقود من كل الدول لأنها لم تكن نقدية وطنية خاصة بالجزائريين.[12]

تتمثل الحركة التجارية الخارجية في الصادرات والواردات فقد عملت السلطات الفرنسية بغلق أبواب الأسواق التي كانت تتعامل معها الجزائر خاصة تونس والمغرب، وحصرت التعامل التجاري في الأسواق الفرنسية فقط وحتى هذا التعامل كان يواجه جملة من العراقيل أبرزها وضع قيود جمركية على السلع الجزائرية الداخلية إلى الموانئ الفرنسية واعتبارها سلع أجنبية تابعة لدولة ذات سيادة وهذا يتناقض مع موقف السلطات الفرنسية التي كانت تعتبر الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا، كل هذا أثر على الاقتصاد الجزائري و سبب له عجز في الميزان التجاري، كما انخفض النشاط الاقتصادي خلال الأزمة العالمية 1929م .[13]

خلال المرحلة الأولى من الاستعمار بقيت الصادرات على ما كانت علية في العهد العثماني، لكن بعد ذلك طغت المشروبات الخمرية والكحولية على صادرات الجزائر فقد بلغ إنتاج الخمور سنة 1929م حوالي 12 هكتولتر كان كله موجها للتصدير، حيث أن نسبة الخمور فاقت 40% من قيمت الصادرات الجزائرية .

[11] توفيق صالحي، المرجع السابق، ص 183.
[12] طعبة حورية، السياسة الإقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870 – 1954 م ، المرجع السابق، ص ص 135 – 136.
[13] لهلالي سلوى، السياسة الإقتصادية الفرنسية في الجزائر في الفترة الممتدة من 1830- 1860م ، جامعة سطيف 02 ، الجزائر ، د.س.ن ، ص ص 05 -04 .

ولقد كانت الصادرات الفلاحية الجزائرية تمثل 85% من صادرات الجزائر نحو فرنسا ويمكن توضيح ذلك في الجدول (26) كما يلي:

المنتوج	نسبة الصادرات
الخمور	%40
المواشي	%15
تبغ وقطن	%8
منتوجات غابية (حلفاء)	%5
زيت الزيتون	%3
حبوب جافة وبطاطا	%3

أما قيمة الواردات فقد بلغت سنة 1928 حوالي 563 فرنك على النحو التالي في الجدول رقم 27: [14]

المنتوج	قيمة الواردات
السيارات	98 مليون فرنك
الآلات الفلاحية	25 مليون فرنك
الصابون	مليون فرنك
المواد الكيميائية	13 مليون فرنك
الألبسة	11 مليون فرنك

كما أن المبادلات التجارية في المستعمرة الجزائر سنة 1934م بلغت قيمة 7 ملايين و415 مليون دولار باستيراد قيمته 3 مليار و973 مليون دولار، وبتصدير قيمته 3 مليار

[14] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص ص 127 – 128 .

و342 مليون دولار، وتمثل الخسائر في الميزان التجاري بقيمة 474 مليون دولار على السنة السابقة 1933م.[15]

إن الصادرات كانت تمثل أغلب الإنتاج في القطاع الأوروبي الذي كانت مشاركته أساسية ومبيعاتها للخارج مكونة من عدة منتوجات زراعية ومعدنية، أما القطاع التقليدي فمشاركته في الصادرات ليست أساسية وغير ثابتة ،فالحبوب والأغنام أهم المبادلات التجارية من صادرات هذا القطاع لكنها شهدت انخفاضا خلال سنوات ما بين الحربين نظرا لقلة المراعي وهجرة اليد العاملة.[16]

وفيما يلي أهم المبادلات التجارية مع مختلف البلدان:

الجدول رقم 28: يمثل أهم المبادلات التجارية (الصادرات الواردات) مع مختلف البلدان الأخرى سنة 1938[17]

البلدان	واردات	صادرات
فرنسا	3751,9	476,7
المغرب	267,3	41,7
تونس	87,1	100,00
إيطاليا	16,2	25,1
ألمانيا	31,1	118,4
الولايات م، أ	83,1	96,8
الهند الصينية	81,9	49,6

[15] طعبة حورية، السياسة الإقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870 – 1954 م ،المرجع السابق، ص ص 145 – 146.
[16] محمد شبوب، المرجع السابق، ص 76.
[17] عدي الهواري، المرجع السابق ، ص 170.

المبحث الثاني: الصناعة

أولا: الصناعات والحرف التقليدية في الجزائر:

هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء أو خدمة يطغى عليها العمل اليدوي ويمارس [18]،حيث اشتهر القطر الجزائري منذ القدم بالصناعة اليدوية التي تستعمل للاستهلاك المحلي والتصدير،[19] واستجابة لحاجيات عدد معتبر من سكان المدن حيث تأتي الصناعات التقليدية في المرتبة الثالثة بعد الفلاحة وتربية الحيوانات وقد كان أصحابها ينظمون في هيئات تتولى كل واحدة صناعة نوع محدد من الأدوات والملابس التي يحتاج إليها السكان في حياتهم اليومية.[20]

حيث كان الحرفيون منخرطون في نقابات حسب التخصص فنجد شارع الدباغين، النجارين، الحدادين...[21].

1 -أهم الصناعات التقليدية في الجزائر :

- صناعة الزرابي :

هذا النشاط يمارسه في الغالب الأحيان العنصر النسوي [22]،حيث تعتبر من أشهر الصناعات التقليدية الجزائرية ،تعتمد أساسا على مواد أولية طبيعية أساسها الصوف ومن أشهر الزرابي الجزائرية نجد زربية بإبار (ولاية خنشلة) ،زربية العمور (تنتجه نساء الغرب)،زربية بني يزقن (غرداية)،زربية الحنبل (سيدي بلعباس)،وبالإضافة الى العديد من الزرابي الأخرى التي تشترك في كونها ذات مدلول تاريخي وثقافي وحضاري [23].

---

[18] عبد الحليم خليفة ،مراد زايد ، آليات إسهام الصناعات التقليدية والحرف في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ،مجلة وطينة للدراسات العلمية و الأكاديمية ، مج05 ،ع02 ، الجزائر ، 2022 ، ص757.

[19] الدكتور الشريقي ، المرجع السابق ، ص41.

[20] طعبة حورية ، السياسة الإقتصادية الاستعمارية في عمالة قسنطينة ، المرجع السابق ، ص ص 97 - 98.

[21] عمار عمورة ، المرجع السابق ،ص 106.

[22] كريمة التوفيق ،عبد الكريم المومن ،مؤسسات الصناعة التقليدية و الحرفية و دورها في التنمية المحلية ،مجلة التنمية الإقتصادية ،ع3 ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر ،2017م ، ص 164.

[23] حسام خليفي ،عمر لعلاوي ، واقع الحرفي الجزائري سياسة الدولة التشجيعية من أجل النهوض بقطاع الصناعات التقليدية والحرف ، مجلة معهد العلوم الإقتصادية ، مج 24 ،ع01 ، المدرسة العليا الجزائر ،2020م ، ص 612 .

– **صناعة النسيج** :يبدو أن صناعة النسيج و الحياكة و الألبسة كادت معروفة مند العهود السحيقة في القدم إذ ورد في الكتاب المقدس "ونزع فرعون خاتمه من يده وجعله في يد يوسف وألبسه ثياب بر وجعل طوقا من ذهب في عنقه" [24] ،وهو مجموعة من الخيوط المغزولة معا والتي يتكون منها القماش وتعد صناعة النسيج من أكثر الحرف التقليدية والقديمة انتشارا ، تعتمد صناعة النسيج على العديد من المكونات أهمها : الألوان ,أدوات الخياطة ، إضافة بعض المجوهرات التقليدية على أنواع من الملابس ومن المنتوجات النسيجية التقليدية نذكر مثلا الخمري بلون أسود وكذلك الفليج الذي يتم تحضير مادته الأولية من خليط شعر الماعز و الصوف تقوم بهذا النسيج التقليدي البدو والرحل [25].

– **مجالات النسيج والحياكة والألبسة :**

أ – شعر الماعز: يستعمل غالبا لصنع الخيام للتجار المسافرين و الأعراب وغيرهم و الإتجار بالخيام من التجارات التي كانت رائجة يومئذ [26]وهي ذات سعر مرتفع ما يتجاوز قيمة المنازل الحالية [27].

ب – وبر الإبر: صناعة غزل الأوبار وحياكتها معروفة منذ القدم وقد مارسها العرب في الجاهلية ونسجوا منها بعض الملابس والخيام و أغطية الرأس والبسط و العباءات ...و الوبر هو صوف الإبل و الأرانب ونحوها [28].

ج – **الصوف:** تصنع من الأصواف الأغطية والزرابي [29]،وهو يعتبر مادة مهمة أيضا في صنع البسط والسجاجيد و تصنع منه الخيام من شعر الماعز أما أصواف الأغنام تستعمل في تاغزول و الأنسجة اللطيفة[30].

---

[24] واضح الصمد ، الصناعات والحرف عند العرب في العصر الجاهلي ، ط01 ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ، بيروت ،لبنان ، 1981م ، ص 33.

[25] الصديق الطاهري ، سفيان دواح ، التعريف بالباس التقليدي الجزائري ، مجلة دراسات في الإقتصاد و التجارة المالية ،مج 09 ،ع01 ، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3 ، 2020م ، ص ص 128 - 129 .

[26] واضح الصمد، المرجع السابق ،ص 41.

[27] أندري برنيان و آخرون ، المرجع السابق ،ص197.

[28] واضح الصمد ،المرجع السابق ،ص ص 42 – 44 .

[29] حياة ثابتي ، الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية بالقطاع الوهراني ...، المرجع السابق ،ص 191.

د-القطن: يصنعون منه فتيلة المصباح وبعض أنواع أثاث المنزل[2] .

- **صناعة دباغة الجلود والأدوات الجلدية** :_ تتميز صناعة الجلود بارتباطها بمناطق تربية المواشي والتي تعتبر أساس المادة الأولية (الجلد) ،ويعود تاريخ هذه الصناعة إلى عصور ما قبل التاريخ من أجل تلبية متطلبات الحياة اليومية [3]، وصناعة دباغة الجلود كان لها رواج وكانت تلك الجلود ملونة منها الجلد الأسود والأحمر والأصفر والبنفسجي ويصنعون منها محافظ للأوراق ولوضع النقود[4] وصناعة الأحذية التي توجد بالأخص في القرى والبلاد النائية والتي أسست لها معامل على أحدث طراز [5] .

- **صناعة الأدوات الخشبية** : والتي تصنع منها غالبا الأدوات المنزلية مثل الخزائن و الطاولات و أيدي السكاكن و الخناجر ...إلخ، ومن أشهر الأشجار التي تستغل أخشابها في هذه الصناعات : البلوط ,العرعار,الصنوبر , الزبوج , الأرز[6], الفرنان[7].

- **صناعة الفخار:** الفخار وهو طينة طبيعية تؤخذ من الطينة المحلية وهي حمراء وتصنع منها الأواني بعد حرقها أو تجفيفها على الشمس، و يطلق على الفخار مصطلح حيث تعتبر صناعة الأواني الطينية أو الفخارية من أعرق الصناعات لأنها متصلة بحياة الإنسان اتصالا وثيقا فمنها خلق كما ورد في القرآن الكريم في سورة المؤمنين " **وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ** "[8]، وفي سورة الرحمان " **خَلَقَ الْإِنسَانَ مِن صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ**"[9]، والصلصال هو طينة تتميز بالزابة كما ورد في سورة الصافات " **إِنَّا خَلَقْنَٰهُم**

---

[1] واضح صمد ، المرجع السابق ، ص ص 44 - 46.
[2] المرجع نفسه ، ص47.
[3] حسام خليفي، عمر لعلاوي ، المرجع السابق ، ص 611.
[4] نور الدين عبد القادر ،صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركي ،د-ط ، دار الحضارة ، الجزائر ، 2006م ، ص 145.
[5] أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، المصدر السابق .ص 63.
[6] يحي بوعزيز ، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية ،المرجع السابق ، ص 328.
[7] الفرنان و يدعى البهش وهي قشرة من شجرة الفرنان تنزع سنويا ثم تجمع و تباع لمعامل أوروبية و أمريكية كثيرة ،أنظر :أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، المصدر السابق ، ص 63 .
[8] سورة المؤمنين ، الآية 12.
[9] سورة الرحمان ، الآية 14.

خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍۢ لَّازِبٍ" [1] ، و مادته الخام هي التراب و الماء و أما عن طريقة صنعه يقوم الصانع بإعداد الطينة و تنقيتها و تخميرها و يشكلها إما عن طريق اليد أو استعمال الدولاب [2]،ومن بين الصناعات الفخارية القلل المصابيح، الصحون، القصاعي الطناجر، الطواجن، الفناجين...الخ، وينقلها صناعها على البغال والأحصنة والأحمرة من أجل تسويقها.[3]

– **صناعة الزجاج:** تتسم صناعة الزجاج بتزاوج الفن التركي و الأندلسي نتيجة تزاوج الثقافات و الحضارات التي عرفتها الجزائر على مر التاريخ و تنقسم هذه الصناعة الى زجاج منفوخ ككؤوس الشاي, قوارير العطر و علب الحلوى ،زجاج مطروق كزجاج البناءات و زجاج النوافذ[4] ، و لقد إهتم المسلمون بهذه الصناعة لحاجتهم الى الأواني الزجاجية حيث إستخدم المسلمون في صناعة الزجاج نفس الطريقة القديمة التي تتمثل في صهر الرمل ونسب من كربونات الصوديوم ويتم صهر هذه المكونات في فرن خاص [5].

– **صناعة النحاس** : هي صناعة عريقة يعود أصلها الى الوجود العثماني ومن أبرز المدن المشهورة بهذه الصناعة نجد الجزائر العاصمة وبالتحديد زنقة النحاسين بالقصبة العريقة المشهورة بصوت دق الجرس [6]، ولقد إستعمل النحاس في صناعة البرم ، النحاسات التي يسخن فيها الماء، صناعة الأبلاج ، وشبابيك النوافذ.[7]..الخ.

– **صناعة الحديد والرصاص:** حيث ينتج أصحابها الخناجر والسكاكين والفؤوس والمسامر...إلخ ، ويلحق بهذه الصناعات الحديدية تلحيم الأدوات المكسرة والمعطلة

---

[1]سورة الصافات ، الآية 11.

[2] علي أحمد الطايش ، الفنون الزخرفية الإسلامية المبكرة ، ط01 ، مكتبة زهراء الشرق للطبع والنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2000م ، ص 28 .

[3] يحي بوعزيز ، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية ، المرجع السابق ، ص 329.

[4] حسام خليفي ، عمر لعلاوي ، المرجع السابق ، ص 612.

[5]علي أحمد الطايش ،المرجع السابق ،ص ص 45 - 46.

[6]حسام خليفي ، عمر لعلاوي ، المرجع السابق ،ص611 .

[7]علي خلاصي ، مدينة الجزائر ،ج01،ط01 ، دار الحضارة للطبع و النشر و التوزيع ، الجزائر،2007م ،ص 128.

وتذويب الرصاص وصناعته ويستغل صناعها الفحوم المستخرجة محليا لتذويب الحديد ومعالجة صناعته[1].

- **صناعة السلالة أو السلال:** والتي تتركز خاصة من المناطق الصحراوية نظرا لوفرة وجود النخيل وموادها ، فبواسطته تفنن الحرفيون في صناعة الحصير التي تفرش به أرضية المنازل وكذلك تصنع به القفف والمضلات[2].

- **صناعة الحلي والمجوهرات** : تمتعت صناعة الحلي والمجوهرات في الجزائر بشهرة واسعة نتيجة إتقان صنعها وجمال تصميمها ولقد استوحى مصممو تلك الحلي الأشكال التي ينتجونها من عدة تصاميم روح الحداثة وعبق الماضي الأمازيغي العريق فشكلوا القلائد ،الأساور، الخواتم والخلاخل وزاوجوا بين الثقافات باختلافها من مدينة لأخرى ليبدعوا في تصميماتهم وتتركز صناعة الحلي في تيزي وزو والمسيلة [3].

- **صناعة الكحل** : وهو مادة سوداء تدعى الكبريت الأنتين يمكن للنساء صنعه بأنفسهن حيث يعد من سلفات النحاس ومن الشب المكلس وكربونات النحاس وبعض حبات القرنفل ويطحن كل شيء الى مسحوق ويضاف سواد الداخن كمادة ملونة ،ويتم الاحتفاظ به في قارورة من النحاس أو الفضة أو الجلد ولإغلاقها يستخدم المورد وهو عود خشبي رقيق حيث يستخدم للوضع داخل العين ولصبغ الأشفار وتحديد الحاجبين[4].

2- الحرفيون في الجزائر:

- **النجارون:** ومهمتهم صناعة الصناديق والأبواب والنوافذ وغيرها من المنتوجات الخشبية أما المواد الأولية فيستوردونها من غابات الأوراس وجبال الأدوغ.

---

[1] يحي بوعزيز ، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية ، المرجع السابق ، ص 330.

[2] أحلام عماري ، سهام وناسي ، الحرف و الصناعات التقليدية في الجزائر ، مجلة أنثروبولوجيا ، مج08 ،ع01 ،جامعة باتنة 1، 2022،ص ص 475-476.

[3] ندير بوحنيكة ، وداد درويش ، أهمية الصناعة التقليدية والحرف في تنمية الإقتصاد الوطني الجزائري ، مجلة التنمية و إدارة الموارد البشرية ، مج08 ،ع01 ، جامعة الطارف ، جامعة بليدة ،2021م ، ص 286.

[4] فاطمة دجاج ، اللباس و الحلي و أدوات الزينة لدى المرأة بمنطقة الأغواط خلال القرن 19م، المجلة التاريخية الجزائرية ، مج 06،ع01 ، جامعة الأغواط الجزائر ،2022 ، ض ص 704-704.

- **الحدادون:** ويتولون صناعة المحارث و المناجل و القواديم والألجمة ركاب الخيل وما الى ذلك.

- **الصفارون** : وهم الذين يصنعون الأواني النحاسية و يقومون بنقشها و إصلاحها.

- **الشقماقجية** : ومهمتهم صناعة الأسلحة و إصلاحها عند الكسر .

- **الجلابون** : وهم المختصون في تربية المواشي وتسويقها .

- **الحواكون** : ويتولون صناعة الملابس الصوفية و القطنية وحياكة الزرابي و الخيم و الأغطية.

- **الفخاريون:** يقومون بصناعة الأدوات الفخارية ، وهي صناعة بالغة الأهمية لأن جميع الأواني المستعملة في ذلك الحين كانت من الفخار أو من الخشب[1] .

- **الدباغون** : والتي تعتبر من الصناعات الرائجة والمربحة .

ومن التقاليد الراسخة لدى التنظيمات الحرفية وراثة الصنعة في الأسرة الواحدة على امتداد جيلين على الأقل وقد كانت الأسر شديدة الحرص على أن تظل أسرار الصنعة وتقنياتها محصورة في نطاقها وهو ما يترجمه المثل الشعبي العامي والمتداول الى يومنا هذا "وشكون* عدوك ؟ صاحب حرفتك"[2]

3- بعض الألبسة التقليدية في الجزائر:.

يعتبر اللباس التقليدي من المقومات الثقافية المبسطة لانتماء الحضارة لأعرافها التراثية ولعل التنوع الثقافي الجزائري من شرقه الى غربه ، ومن شماله الى جنوبه يعتبر قوة

[1] محمد العربي الزبيري ، التجارة الخارجية للشرق في الجزائر ، المرجع السابق، ص 63.
[2] عائشة غطاس ، الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830م ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث ،ج01 ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة الجزائر ، 2000-2001م ، ص ص 156-157. .
*كلمة عامية تقابل في الفصحى من يكون؟ أنظر: عائشة غطاس ، المرجع نفسه ، ص 157.

ضخامة تراثه الذي يبصم ثروة التقاليد وميزة التنوع الحضاري في الأزياء التقليدية لكل شبر من المناطق الوطنية [1].

– **الحايك** : وهو عبارة عن قطعة قماش واحدة تلف به المرأة نفسها بطريقة متقنة وله العديد من الأنواع منه حايك المرمة ، وينسج عادة من الحرير الخالص ولقد اشتهرت به نساء العاصمة ، وحايك العشعاشي وهو ثوب خالص البياض تلبسه النساء العامة ،وآخر نوع هو حايك السفساري الذي يصنع من الحرير او القطن وينشر في الشرق الجزائري وتونس.

– **البرنوس:** وهو رداء واسع يغطي كامل البدن وينتشر في كل المناطق الريفية والحضرية المغاربية ويصنع من أصواف ذات سماكة ونوعية مختلفة تؤخذ من ألياف حيوانية متنوعة [2] .

– **النايلي:** يعد من أهم الملابس التقليدية المعتمدة عند قبائل أولاد نايل المتواجدة في بعض ولايات الجزائر مثل الجلفة، بوسعادة، بسكرة والأغواط ويتكون النايلي الأصلي من عدة قطع وهي :الجبة ، الملحفة، الطاسة ، الخمري، الزمالة،العبروق ، البثرور .

– **العجار:** وهو قطعة صغيرة من القماش تضعها المرأة لتغطية وجهها دون العينين ويكون لونه أبيض[3].

– **القشابية:** عبارة عن لباس تقليدي يرتديه الرجال في غالبية مناطق البلاد على اختلاف عاداتها وتقاليدها يفضل ارتداءه في فصل الشتاء ،حيث يعتبرها الجميع بمثابتة المدفأة المستقلة ولقد ارتبط هذا اللباس بالثورة التحريرية الجزائرية ، وكانت اللباس الرسمي لثوار

[1] الصديق الطاهري،سفيان دواح، المرجع السابق ، ص ص 130-131.
[2] جميلة خيذر ، سليمان دحماني ، التنوع الثقافي في الجزائر من خلال الأزياء التقليدية ، مجلة معالم ، مج13 ،ع خاص ،جامعة مولود معمري ، الجزائر ،2021م ،ص ص 205 - 206.
[3] بن هلال سارة العالية ، اللباس التقليدي النسوي الجزائري في الملصق الإعلامي الكولونيالي ، مجلة جماليات ، مج09،ع01 ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ،2022 ،ص ص 182 - 189 .

الجزائر ساعدهم على تحمل قساوة الطبيعة الجزائرية وهي رمز للهمة والقوة وهي تصنع من وبر الجمال[1] .

ثانيا: الصناعة التحويلية:

عمدت السياسة الاستعمارية بإنشاء صناعة تحويلية في مستعمراتها وخاصة الجزائر وذلك بسبب إحساس فرنسا بالحاجة الملحة إلى أن يكون لها صناعات في مستعمراتها، فقامت بإنشاء بعض المصانع الصغرى في الجزائر تابعة لمؤسساتها الصناعية الضخمة في فرنسا.

01 – الصناعات الغذائية :

يعتبر قطاع الصناعة الغذائية أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعة التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي والدخل القومي ، والتي تهتم أساسا بتحويل المواد الزراعية بالمعنى العام من أجل الاستهلاك الغذائي النهائي [2]،ومن أهم المصانع الغذائية

المطاحن التي بلغ عددها نحو 150 مطحنة ، تستخدم 4600 عامل أهمها :مطحنة الحراش التي تخرج سنويا مقدار 200000قنطار من الدقيق .

معامل العجين عددها نحو 55 تستخدم لها 700 عامل .

مصانع توضيب الزيتون و معاصر الزيت عددها نحو 5000 معصرة ، منها 4735 معصرة أهلية .

معامل، الدخان تعد 50معملا في القطر يشتغل فيها نحو 5000 عامل .

معامل الأسماك المجددة والخضروات المحفوظة بالعلب وهي 08 ، يشتغل فيها نحو الألف عامل.

[1] الصديق الطاهري ، سفيان دواح ،المرجع السابق ، ص 131.

[2] باية ساعو ،الصناعات التحويلية في الجزائر و آفاق ترقيتها ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،فرع تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ،2017-2018،ص 182.

المعمل الوطني الجسيم لصنع كل أنواع الطيب و العطورات الشرقية و الصابون الطاهر المعطر[1] .

02 – صناعة البناء و الأشغال العمومية:

بين سنتي 1919 و1925 تم بناء 3223 عمارة في المدن الرئيسية الثلاث في الجزائر حيث نجد 917 في الجزائر ،2046 في وهران ، 263، يبلغ عدد مؤسسات البناء 257 تضم 1100 عاملا ، وما يهمنا تبعات هذه المؤسسات من مصانع للآجر والقرميد ب 84 مصنع (2100 عاملا) والحطب 12 مصنعا (320 عاملا) والطلاء أي الدهان ب 235 مصنعا (671 عاملا).[2]

بالنسبة لتحويل الخشب فقد سجلت مجموعة من المصانع المخصصة لصناعة صناديق الخضر والفواكه والتمر والحوامض ، بالإضافة إلى صناعة البراميل والأثاث والأبواب والمنازل[3] وسبب ازدهار هذه المصانع هو ارتفاع أسعار النقل البحري موفرة بذلك على الجزائر استيراد منتجات ثانوية لكنها ضرورية .

أما صناعة الحديد فلا تتعدى بضعة مشاغل بدائية ففي عام 1925 كان يوجد في الجزائر العاصمة معمل للحدادة ولتصفيح الحديد والصلب يستخدم 195 عاملا ومعمل لصناعة الأدوات المنزلية في الألمنيوم يضم 28 عاملا ،أما في وهران وفي نفس الفترة كان ثمة ثلاث محددات تستخدم 45 عاملا ونجد في مختلف المدن 37مصنعا للأقفال تضم 219 عاملا بالإضافة الى بعض المعامل التي تهتم بالأثاث المصنوع من الحديد كالأسرة والمفارش .

وتوجد أيضا مصانع أخرى تختص بالتبغ والكبريت وبالأسمدة الكيماوية المصنوعة من نفايات المسالخ ، وبإعداد الحلفاء والألياف النباتية وبنفض القطن... ،هذه النشاطات

[1] أحمد توفيق المدني ، كتاب الجزائر ،المصدر السابق ، ص 391.
[2] إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 96 .
[3] إسماعيل العربي ،المرجع السابق ، ص 169.

الصناعية ساهمت في ظهور العديد من الصناعات الاخرى مثل إنتاج الكلس، البلاط ، القرميد ، الأسلاك والصفائح الحديدية ، تحويل الجلود والرخام والفلين.[1]

المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية في التجارة والصناعة

أولا – التجارة:

كان الفرنسيون يرون في استعمار إفريقيا مسألة ومستقبلا تجاريا، لأن الجزائر في حوض البحر الأبيض المتوسط تعد بالنسبة لفرنسا عامل قوة يماثل قوة إنجلترا في مضيق جبل طارق ومالطا ، وبفضل استعمار إفريقيا تسهل السيطرة على بلاد كثيرة وستكون فرنسا المستفيد الأكبر من التجارة العالمية ، وتكون الجزائر بالنسبة إلى فرنسا القوة التي تضمن بها مستقبلها أمام المنافسة الدولية.[2]

عهد الاستعمار الفرنسي على ربط اقتصاد الجزائر بالمصانع الفرنسية بإصدار عملة جزائرية في فلك الفرنك الفرنسي ووجهت البلاد نحو الزراعة وأبعدت الصناعة، وكانت المواد الأولية المعدنية تنتقل إلى فرنسا بتحويلها إلى مواد مصنعة ثم تعاد إلى الجزائر.[3]

كما كان القانون الفرنسي يفرض على الجزائر عدم مباشرتها أي عملية نقل بحري للأشخاص أو للبضاعة إلا على السفن الفرنسية احتكارا لوسائل النقل الخاصة بالتجارة الخارجية، كما أن فرنسا كانت تمثل الجزائر ، فالمنتجات الجزائرية لا تنسب الى الجزائر بل لفرنسا، والرسوم الجمركية مرفوعة في حالة نقل السلع بين الجزائر وفرنسا.[4]

إن أهل البلاد الجزائريين لم يكن لهم وجود في هذه الحركة التجارية الضخمة، حيث كانوا يشترون من المستوردين الأجانب كل ما يلزمهم لحياتهم اليومية، فهم من جهة يستهلكون أكثر مما ينتجون، و من جهة أخرى لا يشاركون إلا بصفة تافهة في حركات

[1] عدي الهواري ، المرجع السابق ، ص 161.
[2] أحميدة عميراوي ، أثار السياسة الاستيطانية... ، المرجع السابق ، ص 38 .
[3] المرجع نفسه ، ص 49.
[4] ميسوم بلقاسم ، المرجع السابق ، ص 63 .

التصدير و التوريد، كل هذا أدى إلى إفقار الشعب[1] ، و الأغراض التجارية الواضحة منذ بداية الاحتلال الفرنسي وقع تنفيذها بعدد ضخم من المهمات التي تصحب الوحدات العسكرية او تسبقها و ذلك للقيام بمعاينة المكان لتسيير الغزو و بدراسات مضبوطة للأسواق التجارية.[2]

سيطرت الرأسمالية الاستعمارية على السوق الجزائرية و فتحت المجال للبضائع الفرنسية لتقضي على الصناعات الاهلية و انتاج الأهالي، و احتكار النقل البري و البحري و نتيجة لذلك اخذت البضائع الفرنسية تعمر أسواق الجزائر بشكل واسع فانهارت القوة الشرائية و تحطم رأسمال التجارة و الحرفيين الجزائريين ،حيث احتكر النقل البحري وحده 10 شركات فرنسية و صار 70% من صادرات الجزائر تذهب الى فرنسا و 33% من إراداتها تأتي من فرنسا ،و بذلك أصبحت الجزائر تحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الامريكية و ألمانيا في شراء الصادرات.[3]

كل هذا أدى الى عجز في الميزان التجاري الجزائري وهذا ما يوضحه الجدول التالي

الجدول رقم 29: يوضح تطور الميزان التجاري الجزائري ما بين 1926- 1928[4]

السنة	الصادرات	الواردات	قيمة العجز
1926	4.014.986.000	4.119.041.000	972.464.000
1927	3.522.018.000	4.404.544.000	882.526.000
1928	3.995.682.000	4.986.146.000	972.464.000

[1] أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، المصدر السابق، ص 128.
[2] أندري برنيار و آخرون ، المرجع السابق، ص 385.
[3] المرجع نفسه ، 385 .
[4] نايت قاسي إلياس، حسين عبد الستار، واقع الجزائر فيما بين 1927 و1930م، مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، ع 02، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر ، 2020م، ص 33 .

من خلال الجدول نلاحظ تراجع صادرات الجزائر مما يدل على حالة الركود و العجز الاقتصادي و عدم توازن مداخيل و مصاريف الخزينة و قد شهد الميزان التجاري الفلاحي بدوره تراجعا كبيرا ليس بسبب تراكم كمية الإنتاج أو بسبب حالة الجفاف لسنة 1929م فحسب و لكن بسبب تراجع الأسعار أيضا، فقد انخفض سعر الحبوب من 77,161 فرنك للقنطار سنة 1928م الى 88.147 فرنكا سنة 1929م ، ليستمر تدهور الأسعار إلى غاية 1930م أين وصلت 131,50 فرنك للقنطار ، وذكرت مادة الحبوب دون غيرها لأنها تمثل المادة الأساسية للجزائريين و منتوجهم الأول ، إما الكروم فقد كان حكرا على الأوروبيين المعمرين فبعد حالة الزيادة التي شهدتها المساحة من 1921م (168742هكتار) الى (238742 هكتار) سنة 1930م و قد وقعت في ازمة خانقة نظرا لتدهور أسعارها قد قامت فرنسا بدعمها للأسعار و رفع قيمة الرسوم الجمركية امام الخمور المستوردة.[1]

إن الحركة التجارية الكبيرة بين صادر ووارد كما قلنا ليس فيها مكان لأهل البلاد ولا تعود عليهم بفائدة إلا من اشتغل منهم حمالا ينقل البضاعة على ظهره المنحني بين الأرض والسفن، فالمراسي التجارية كانت ذات حركة سنوية وهذا معدلها:

مرسى الجزائر: 3,800,000 طن سنويا

مرسى وهران: 2,500,000 طن سنويا

مرسى عنابة: 2,100,000 طن سنويا

مرسى بجاية: 350,000 طن سنويا

مرسى سكيكدة: 360,000 طن سنويا.[2]

[1] نايت قاسي ، المرجع السابق، ص 34 .
[2] أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، المصدر السابق، ص 129.

إن فرنسا وبسبب عدم قدرتها الشرائية بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية عمدت على خلق قدرة شرائية تمكنهم من الإقبال على زيادة شراء المنتجات الصناعية الفرنسية، في حين يزود المستوطن الأوروبي والأسواق الفرنسية بمحاصيل الأرض المسلوبة.[1]

إن الجزائريين لم يكن يسمح لهم التحصل على القروض وحتى على رخص الاستيراد باستثناء الذين أعلنوا ولايتهم للغدارة الاستعمارية بالإضافة الى اعتماد فرنسا على تجارة الجملة فيما يخص الاستيراد والتصدير وأسندتها إلى اليهود.[2]

لم يكن الاهتمام الأوربي ينحصر في الشمال فقط بل امتد أيضا الى الجنوب, كانت الصحراء مبعث إغراء للمغامرين و التجار ثم صارت دافعا للتوسع الفرنسي فيها لان في الصحراء ثروة ذات مداخيل معتبرة ، و هذا ما عبر عنه دوماس بقوله : " تعد بسكرة مركزا هاما للتجار العرب الوافدين من بوسعادة و أولاد نايل و توقرت ووادي سوف و نفطة , مثلما تعد المدن الأخرى و هي سبدو و سعيدة و فرندة و غيرها أهم المراكز التجارية الداخلية [3], ولم يمنع جمع الضرائب على المبادلات التجارية في الطرق الصحراوية و السواحل و محاور المواصلات عبر الجزائر من سوق الى سوق.[4]

من العناصر الفرنسية التي كان لها السبق في التوسع في الصحراء وبوسائل متعددة الجنرال" ديفو" الذي أبهر السكان بما قام به من مشاريع ومن بينها حفر الآبار وشق الطرقات وفرض الأمن، وكان" ديفو" على قناعة كبيرة بضرورة احتلال الصحراء بهدف حماية الوجود الفرنسي في قسنطينة والحصول على موارد رزق من الصحراء التي كانت

[1] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 205 .
[2] شبوب محمد، المرجع السابق، ص 76 .
[3] أحميدة عميراوي، أثار السياسة الاستيطانية ... ، المرجع السابق، ص 38 .
[4] اندري برنيار وآخرون ، المرجع السابق ، ص 330.
[4] أحميدة عميراوي، السياسة الاستعمارية في الصحراء...، المرجع السابق ، ص 32

مصدر ثراء، وبفضل هذه المشاريع استطاعت السلطة الفرنسية التوسع في أغلب أنحاء الصحراء[1].

بالرغم من تمكن فرنسا من استغلال الجزائر سياسيا لكنها لم تتمكن من بعث نشاط جاري واسع ، فكانت هذه السياسة الفرنسية موضع نقد من طرف المفكرين، و نذكروا ممن و جهوا نقد "بلانكي" الذي وصف التجارة الفرنسية بالعقم خلال السنوات من 1839 – 1942 ، وقد ردت السلطة الفرنسية علم مثل هذا النقد بقولها أن التجارة في الجزائر عرفت نشاطا ملحوظا بالسماح للجزائريين بممارسة التجارة في محلات مثلما هو الامر حينما سمح لقائد بني عباس أن يؤسس فندقا واحدا بجانب ما تم من تجارة بواسطة 150 إلى 200 بغلا كانوا في حركة تنقل دائمة بالمنطقة لضمان تبادل ووصول البضائع. [2]

ثانيا – الصناعة:

إن الاستعمار هشم الأمة الجزائرية من ناحية الصناعة وحطمها تحطيما وغلق في وجهها أبواب الأمل والرجاء مع أن خيراتها موفورة وإمكانياتها عظيمة. [3]

كانت الصناعة في الجزائر المستعمرة صناعة يدوية في مصانع صغيرة بآلات تقليدية بدائية و لم تكن ذات مستوى تقني عال ، و أدى الدخول الحر للمنتجات الأوروبية في الجزائر و طريقة تقديمها و أسعارها المنخفضة إلى القضاء على الصناعات المحلية و إختفاءها تقريبا خاصة بعد فتح أبواب الاستيراد للمنتجات الصناعية الفرنسية [4]، ومن جهة أخرى كانت الصناعة الأوروبية تقوم على رأس المال و على الصناعة التحويلية و المنافسة الحرة و فائض الإنتاج ، لهذا حاولت سلطة الاحتلال استثمار مواردها في الجزائر برأس مال حر و بفلاحة شبه تحويلية صناعية كالقطن .[5]

---

[1] المرجع نفسه ، ص 33 .

[2] أحميدة عميراوي، أثار السياسة الاستيطانية ... ، المرجع السابق، ص 35.

[3] أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، المصدر السابق، ص 126.

[4] طعبة حورية، السياسة الإقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870 – 1954 م المرجع السابق، ص 114 .

[5] أحميدة عميراوي، أثار السياسة الاستيطانية ...، المرجع السابق، ص 39 .

عهد الاستعمار الى حرمان الجزائر من الصناعة التحويلية والاكتفاء بالصناعات الاستخراجية للمواد الأولية التي تصدر لمصانع فرنسا لتعود بالتالي سلعا تباع في السوق الجزائري، ذلك السوق الذي أغلقته السلطات الاستعمارية في وجه سلع الدول الأخرى وجعلته قاصرا على منتوجات المصانع الفرنسية وحدها فقط. [1]

كما لجأت السلطات الفرنسية إلى استخراج المواد المعدنية وتحويلها إلى أقرب الموانئ باتجاه فرنسا أهمها الفوسفات الذي ارتفع بسرعة كبيرة من 6000 سنة 1893 إلى 850000 طن سنة 1939 لتبلغ العائدات المالية لفرنسا من هذه المادة سنة 1930م حوالي 65 مليون فرنك، إلى جانب الحديد الذي ارتفع إنتاجه بأربع مرات ما بين 1900 و1928م حيث وصل إنتاجه إلى 200 ألف طن سنويا. [2]

ومن الأمثلة الحقيقية الموضحة لسياسة محاربة تصنيع الجزائر أن بلغت الأموال المستثمرة في الجزائر سنة 1940م قيمة مليار فرنك كان نصيب الصناعة منها مليارا واحدا و14 مليون فرنك وهو مبلغ ضئيل جدا، كما كان الأوروبيون يسيطرون على المؤسسات التي تقدم دعما للصناعات الخفيفة ففي عام 1954م ، مثلا نجد 92% من القروض ذهبت إلى 6500 مؤسسة صناعية أوروبية[3]، ولقد عملت هذه المؤسسات الأوروبية على إقامة فروع لها في الجزائر وذلك من أجل السيطرة على السوق المحلية بالمنتجات الفرنسية وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 30: يمثل فروع المؤسسات الأوروبية في الجزائر[4]

المنتجات	التكتل الفرنسي	الفرع الجزائري
مواد البناء	**مؤسسة لافارج**	**الإسمنت الاصطناعي في عنابة**

[1] سعد زغلول فؤاد ، الجزائر في معركة التحرير، ط 01 ، د.د.ن ،الجزائر ، 1957م ، ص 63.
[2] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 206 ..
[3] ميسوم بلقاسم، المرجع السابق، ص 62 .
[4] عبد اللطيف أشنهو، المرجع السابق، ص 376 .

الصناعة الكيميائية	اير ليكيد سولفي	سولفي الجزائر
الصناعة الزجاجية	سان غوبان	مؤسسة صناعة الزجاج
الصناعة المعدنية	فيندل	صناعة كارنوباس
الصناعة الغذائية	لوسيور	لوسيور –إفريقيا
نسيج	د,م,س	مغازل إفريقيا الشمالية

لم تستطع هذه الفروع سواء من خلال الاستخدام الذي يترتب عنها أو من خلال المشتريات التي تقوم بها، أن تغير بشكل ملحوظ ظروف السوق والتراكم في الجزائر.

وباعتبار الصحراء ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية بالنسبة لفرنسا وقصد استغلالها واستثمار الثروات الباطنية، عملت على وضع قوانين من أجل وضع يدها للسيطرة عليها، ففي سنة 1949 شكلت اللجنة العليا لإصلاح الحكومة الفرنسية وتبعا لهذا النظام أعلنت فرنسا عن تكوين مناطق التنظيم الصناعي، الذي يهدف إلى تنظيم استغلال الإمكانيات المادية والبشرية للصحراء. [1]

الجدول رقم 31: يمثل مقارنة بين الثروات الجزائرية والفرنسية لسنة 1938[2]

/	الجزائر	فرنسا	معامل
الميزانية (تجارة خارجية)	1600 مليون	55 مليار	1/35
تصدير	5,650000	30,5	1/5
استيراد	4800000	3,6	1/16
القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي	8 مليار	102	1/15
القيمة الإجمالية للإنتاج الصناعي	قليل الأهمية	626 مليار	معامل ضعيف

[1] نادية قراوي، المرجع السابق، ص 32 .
[2] عدي الهواري ، المرجع السابق ، ص 166 .

لقد كانت للسياسة التجارية والصناعية التي اتبعتها فرنسا في الجزائر إنعكاسات على الاقتصاد الجزائري ، فإذا كانت محاصيل سنة 1939م ممتازة (24 مليون قنطار) فإنها كانت غير كافية في السنوات اللاحقة يمكن أن نقول إنها كانت كارثية سنة 1945 (5 ملايين قنطار) إلى أن درجة الخبز صار مقنن التوزيع وبرزت المجاعة في بعض الدواوير وقد تقنن توزع مواد أخرى كالسكر والقهوة والزيت ، فقد تضررت الشرائح الفقيرة الفلاحون والعمال والطبالون من غلاء المعيشة والسوق السوداء. [1]

كانت الصناعة ناقصة النمو سنة 1939م (70,000) عامل بما في ذلك عمال المناجم ، تم التخلي عن مشاريع بناء معامل وهكذا فإن الحرب العالمية الثالثة ضاعفت خطورة الوضعية الاقتصادية للجزائريين خاصة في الأرياف وحتى المدن. [2]

كما أن الانفتاح على التجارة الخارجية شكل الطامة الكبرى للفلاح الجزائري لأن أسعار القمح كانت شديدة التقلب ، حيث أدى الاحتكاك بالاقتصاد الفرنسي إلى ارتفاع الأسعار يم يستفد منه الفلاح منه ، لقد انتقل من نمط اقتصادي مقفل إلى نمط اقتصادي مفتوح دون أن يكون مستعدا ماديا لمثل هذا التغير.[3]

حتى أن الفلاح الميسور الذي كان يستطيع ممارسة الاستهلاك الذاتي بفضل مساحة أرضه فلم يعد يفعل ذلك لأنه لم يصمد أمام الجاذبية النقدية وحتى الملاكين الكبار الذين غرتهم المؤسسات التجارية لم يتمكنوا من الصمود أمام المبادلة النقدية.[4]

[1] محفوظ قداش ، المصدر السابق ، ص 337 .
[2] المصدر نفسه، ص 338 .
[3] عدي الهواري ، المرجع السابق ، ص 70 .
[4] المرجع نفسه ، ص 71.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الأوضاع الاقتصادية في الجزائر من سنة 1919م الى سنة1945م توصلنا الى مجموعة من النتائج والمتمثلة في:

- أصدرت فرنسا مجموعة من القوانين الاستثنائية العقارية والتي حكمت من خلالها على نفسها بالظلم وبعدم الوفاء لمبادئها في الحرية والمساواة والإخاء ومن بين هذه القوانين الجائرة قانون وارني وقانون كريميو ..

والهدف منها لم يكن سوى ضمان السيطرة للعنصر الفرنسي الأوروبي في امتلاك الأرض ونزعها من أيدي أصحابها بالقوة والحد من إمكانية الحصول على عقد الملكية ومحاولة بناء وطن جديد في الجزائر.

– إن غنى الجزائر بإمكانيات اقتصادية هائلة جعل الاستعمار يوجه أنظاره إليها محاولا بذلك استغلال خيراتها وخاصة أراضيها التي كانت توفر إنتاج زراعي مذهل وتحويلها الى أرض كروم بالإضافة الى الثروة الغابية من الحلفاء و الفلين...الخ ، ونفس الشيء بالنسبة لصناعة فقد حاولت القضاء على كل حركة صناعية مستغلة بذلك الثروات الباطنية للجزائر أي ما يسمى بالصناعة الاستخراجية من فوسفات ،حديد وزنك...إلخ ، كوسيلة لإمداد الصناعة الفرنسية بالمواد الأولية أي أنها حاولت إحداث صناعة فلاحية و غذائية تخدم الزراعة الأوروبية فقط ،كما سعت لإنشاء سلسلة من المشاريع تمثلت في شق الطرقات و إنشاء السكك الحديدية و ذلك من أجل إرسال المنتوجات الفلاحية و المعدنية الى فرنسا و ازدهار اقتصادها وتموين مصانعها.

– لقد أثرت الكثير من الأحداث والمجريات التي صادفت الوجود الاستعماري في الجزائر على الاقتصاد الأهلي منها الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م والتي بدأت في الولايات المتحدة الامريكية ثم انتقلت الى بقية الدول الأوروبية الأخرى وكانت سبب في تغيير هيكل النظام العالمي، كما خلقت آثار سلبية على الجزائريين ، حيث تأثرت الطبقة العاملة الجزائرية بغلاء المعيشة وتفشي البطالة والفقر ،الهجرة وسياسة التهميش من طرف الإدارة الاستعمارية .

– سياسة فرنسا الاجتماعية في الجزائر انعكست سلبا على المجتمع الجزائري ،حيث أصيب فيها الخمول و الركود وتدهورت حالة السكان و انتشرت في أوساطهم الفقر و الجهل و تفشي الأمراض و الأوبئة وسلسلة من المجاعات ،كما تم تسخيرهم لخدمة المشاريع الاستعمارية بكيفية عبودية و إخضاعهم للأقلية الأوروبية العنصرية وقوانينها و ثقافتها هذا أدى انخفاض النمو الديمغرافي للسكان وارتفاع في نسية الوفيات كما أدى الى هجرة العديد من الجزائريين الى خارج الوطن والتوجه للبلدان الأخرى خاصة فرنسا للبحث عم عيش أفضل ومستوى معيشي أحسن .

– تعمدت السياسة الاستعمارية على نزع ملكية الأرض من الجزائريين لفائدة المعمرين وفرضت العديد من الضرائب من أجل إنهاك الشعب الجزائري وتجويعه ، وهذا نتج عنه العديد من الانعكاسات الوخيمة ،حيث فقد المزارعين والفلاحين ممتلكاتهم وتحولوا من ملاك أراضي الى مجرد أجراء وخماسين وعمال لدى المعمرين، بالإضافة الى تراجع الإنتاج الزراعي خاصة الحبوب التي تعتبر الغذاء الرئيسي للجزائريين .

– كانت التجارة قبل الاحتلال الفرنسي منتعشة جدا، لكن بعد دخول الاستعمار شلت التجارة الجزائرية خاصة بعد رفع القيود الجمركية وأصبحت في أيدي الأجانب حيث سيطروا على المبادلات التجارية بمساعدة البنوك والشركات الفرنسية ،حيث كانت فرنسا تصدر منتجات الجزائر للوطن الأم ثم تعود لتبيعها للجزائر بأثمان طائلة كما أغلقت الأسواق المحلية في وجه البلدان الأخرى بهدف تحويل الجزائر الى سوق للمنتجات المصنعة.

– لعبت التجارة الخارجية دور في ربط الاقتصاد الجزائري بالأسواق الخارجية وخاصة الفرنسية ، وتحويل الجزائر الى مصدر للتزويد بالمواد الأولية وتحويل القطاع الزراعي إلى إنتاج الزراعات التي تخدم السوق الفرنسية .

.

الملاحق

الملحق رقم (1): تطبيقات قانون وارني 1873م[1]

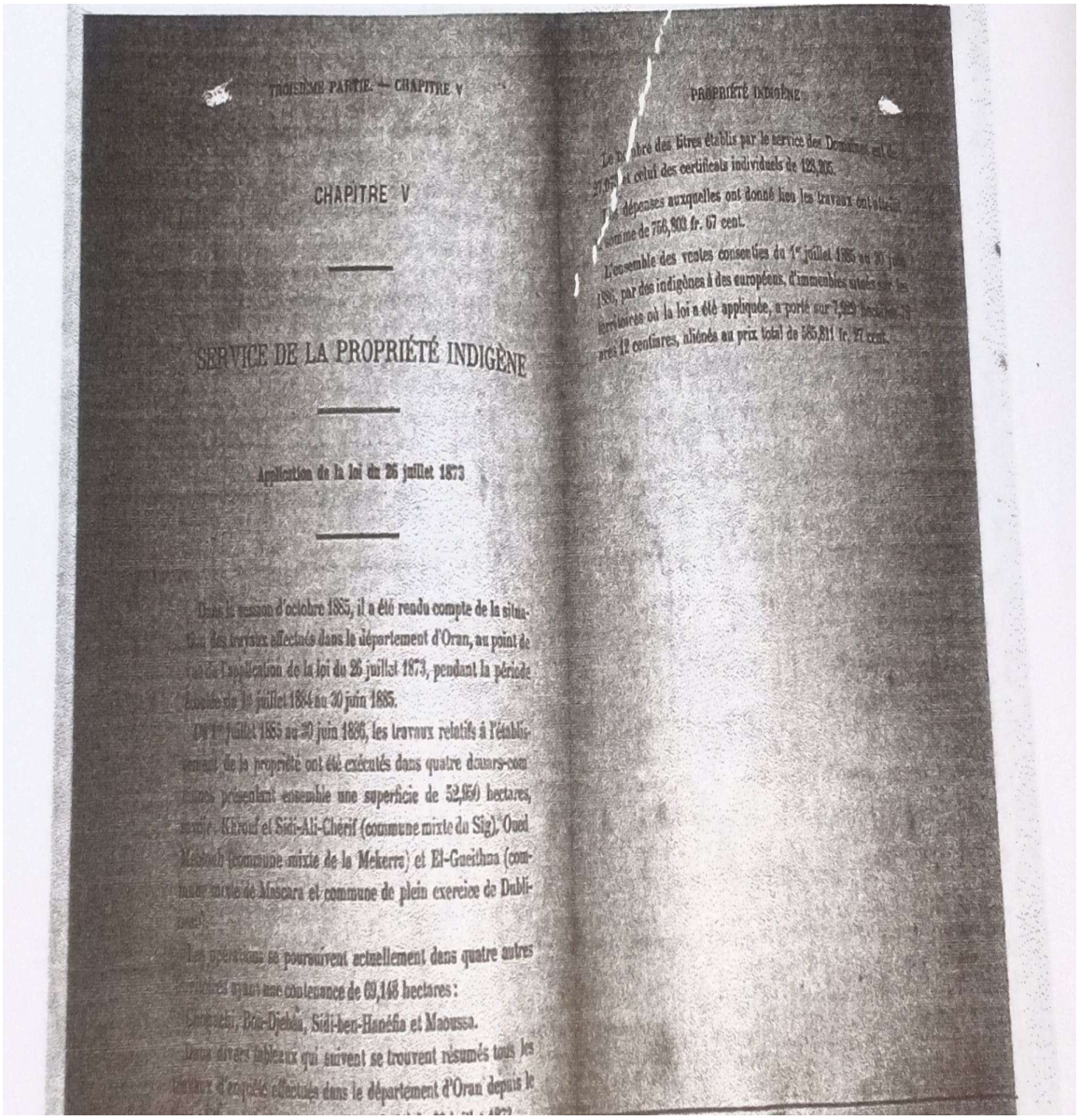

TROISIÈME PARTIE. — CHAPITRE V

CHAPITRE V

SERVICE DE LA PROPRIÉTÉ INDIGÈNE

Application de la loi du 26 juillet 1873

Dans la session d'octobre 1885, il a été rendu compte de la situation des travaux effectués dans le département d'Oran, au point de vue de l'application de la loi du 26 juillet 1873, pendant la période écoulée du 1er juillet 1884 au 30 juin 1885.

Du 1er juillet 1885 au 30 juin 1886, les travaux relatifs à l'établissement de la propriété ont été exécutés dans quatre douars-communes présentant ensemble une superficie de 52,950 hectares, savoir : Kléiaf et Sidi-Ali-Chérif (commune mixte du Sig), Ouel Mahieddine (commune mixte de la Mekerra) et El-Gueithna (commune mixte de Mascara et commune de plein exercice de Dublineau).

Les opérations se poursuivent actuellement dans quatre autres douars-communes ayant une contenance de 69,148 hectares :

Tessala, Bou-Djebba, Sidi-ben-Hanéfia et Maoussa.

Deux divers tableaux qui suivent se trouvent résumés tous les travaux d'enquête effectués dans le département d'Oran depuis le

PROPRIÉTÉ INDIGÈNE

Le nombre des titres établis par le service des Domaines est de 27,094, et celui des certificats individuels de 122,305.

Les dépenses auxquelles ont donné lieu les travaux ont atteint la somme de 758,800 fr. 07 cent.

L'ensemble des ventes consenties du 1er juillet 1885 au 30 juin 1886, par des indigènes à des européens, d'immeubles situés sur les territoires où la loi a été appliquée, a porté sur 7,929 hectares 13 ares 12 centiares, aliénés au prix total de 585,811 fr. 87 cent.

[1] محمد بليل، المرجع السابق، ص 439 .

/الملحق رقم (02): المعادن في الجزائر[2]

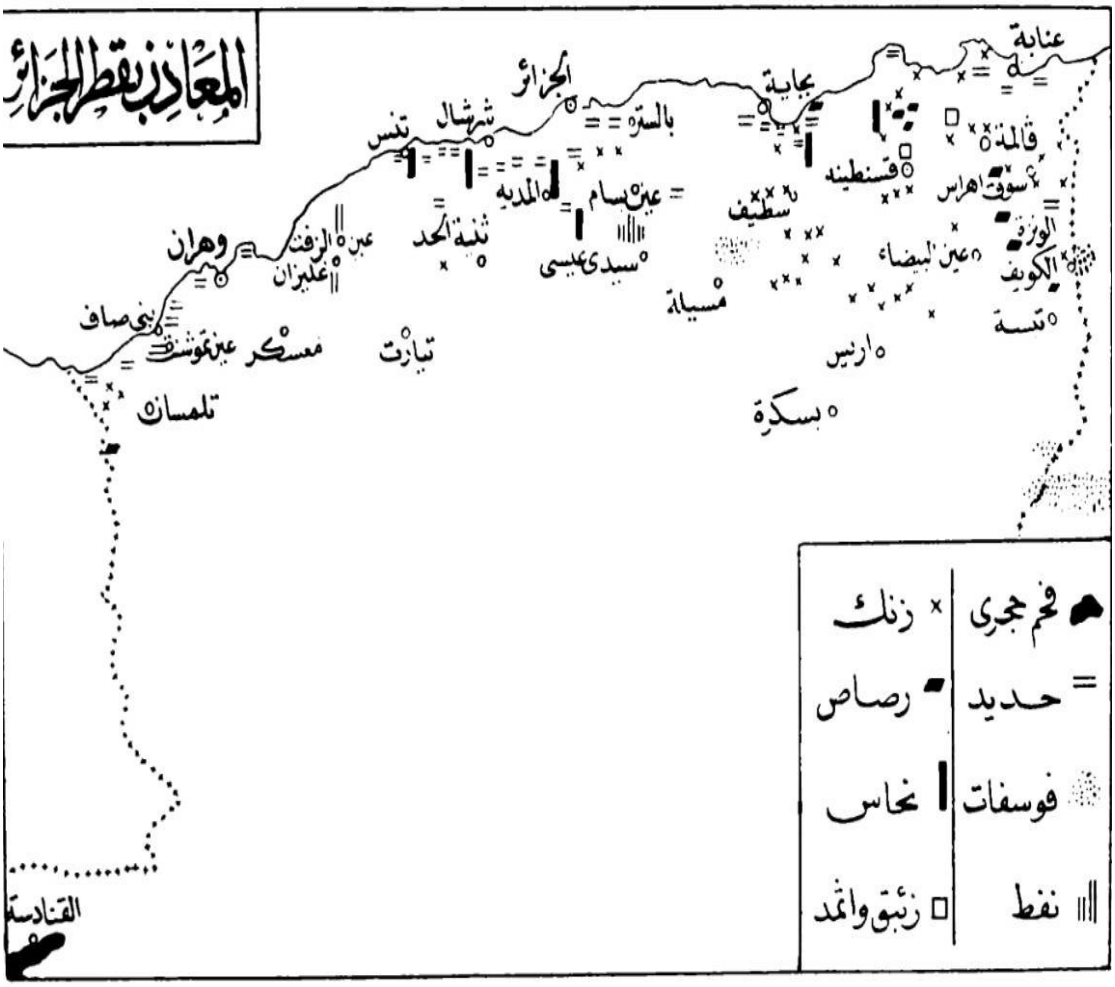

[2] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، ج 01 ، ط 02، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر ، 1965 م، ص 39 .

الملحق رقم (03): المنتوجات الزراعية في الجزائر[3]

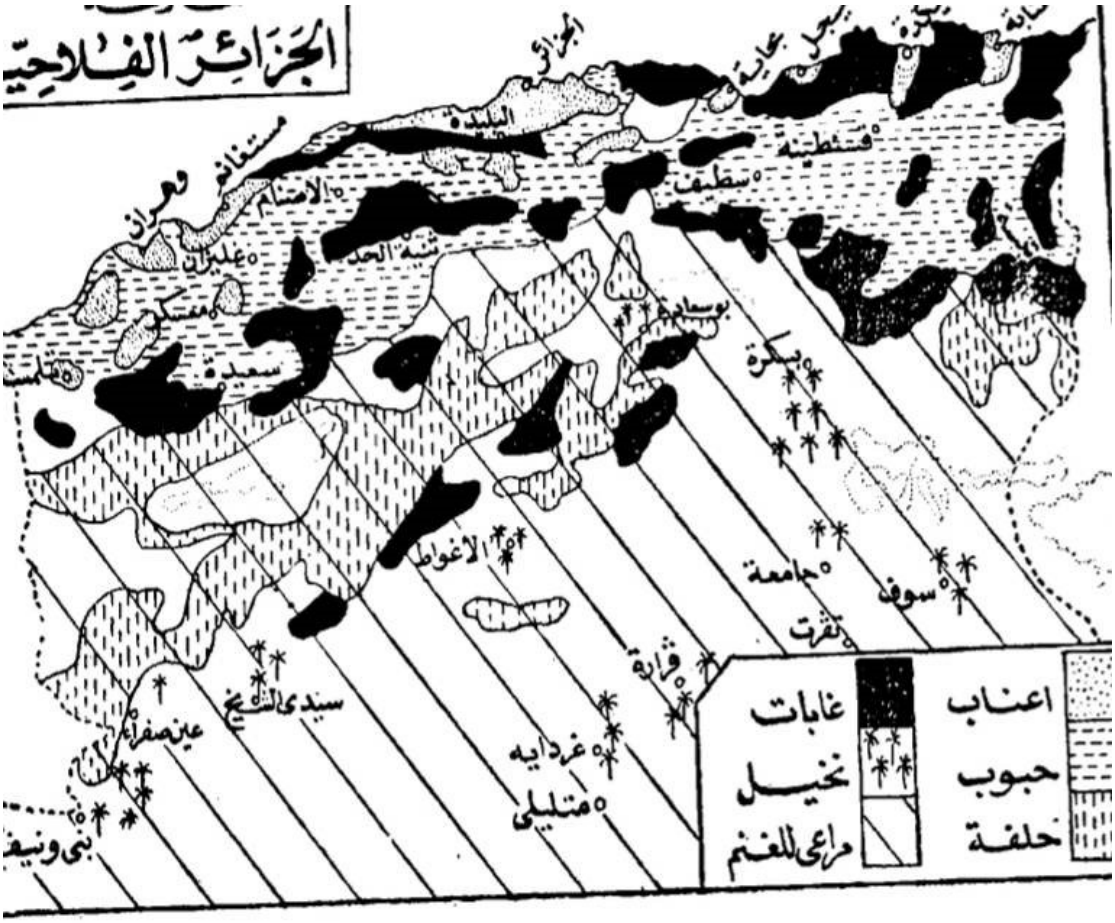

[3] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص 40 .

الملحق رقم (04): الثروة الغابية في الجزائر[4]

[4] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 283 .

الملحق رقم: السكك الحديدية في الجزائر[5]

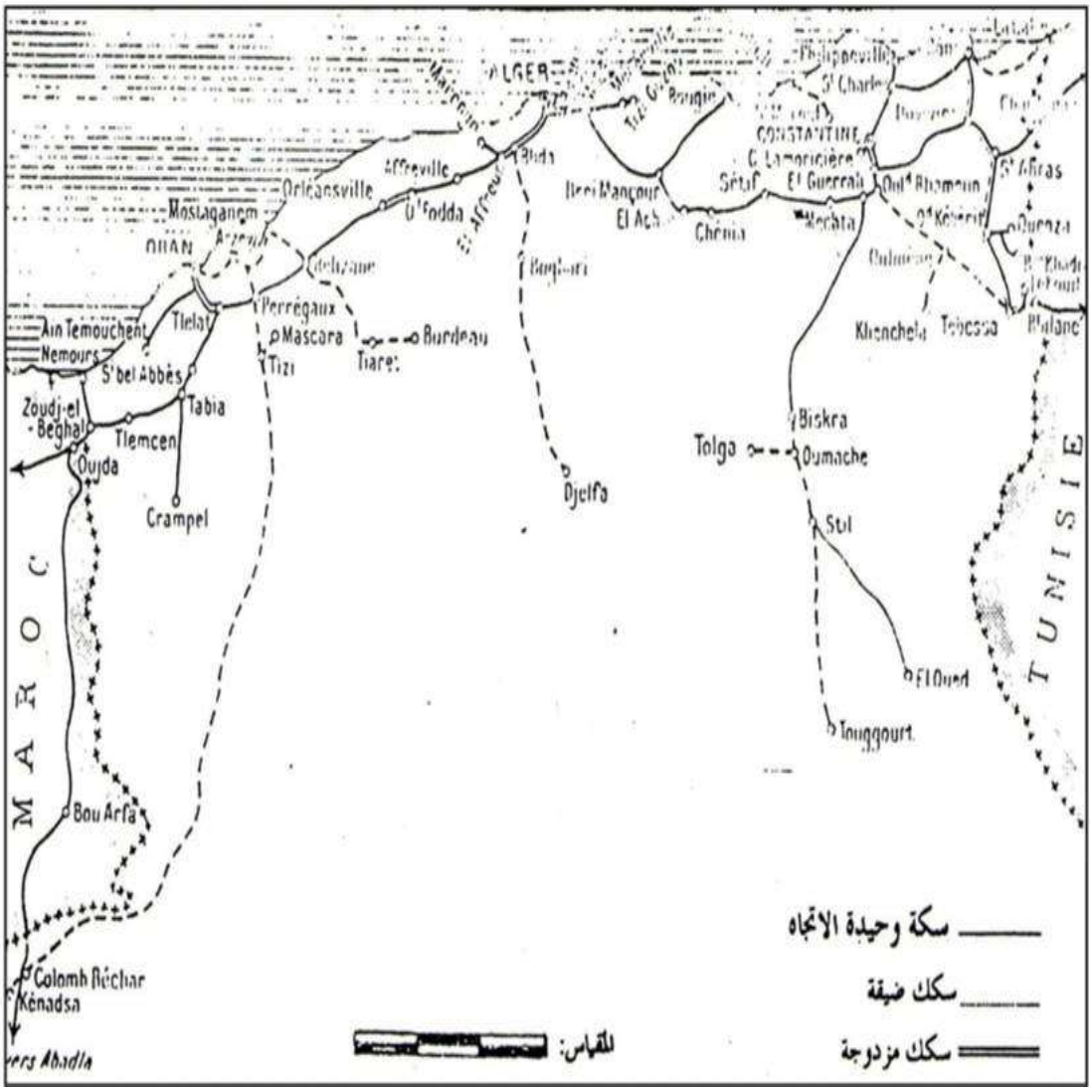

[5] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 283

الملحق رقم (06): استعباد الجزائريين في مزارع المستوطنين[6]

[6] بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 98 .

الملحق رقم (07): تراكم المهاجرين في فرنسا في فترة ما بين الحربين [7]

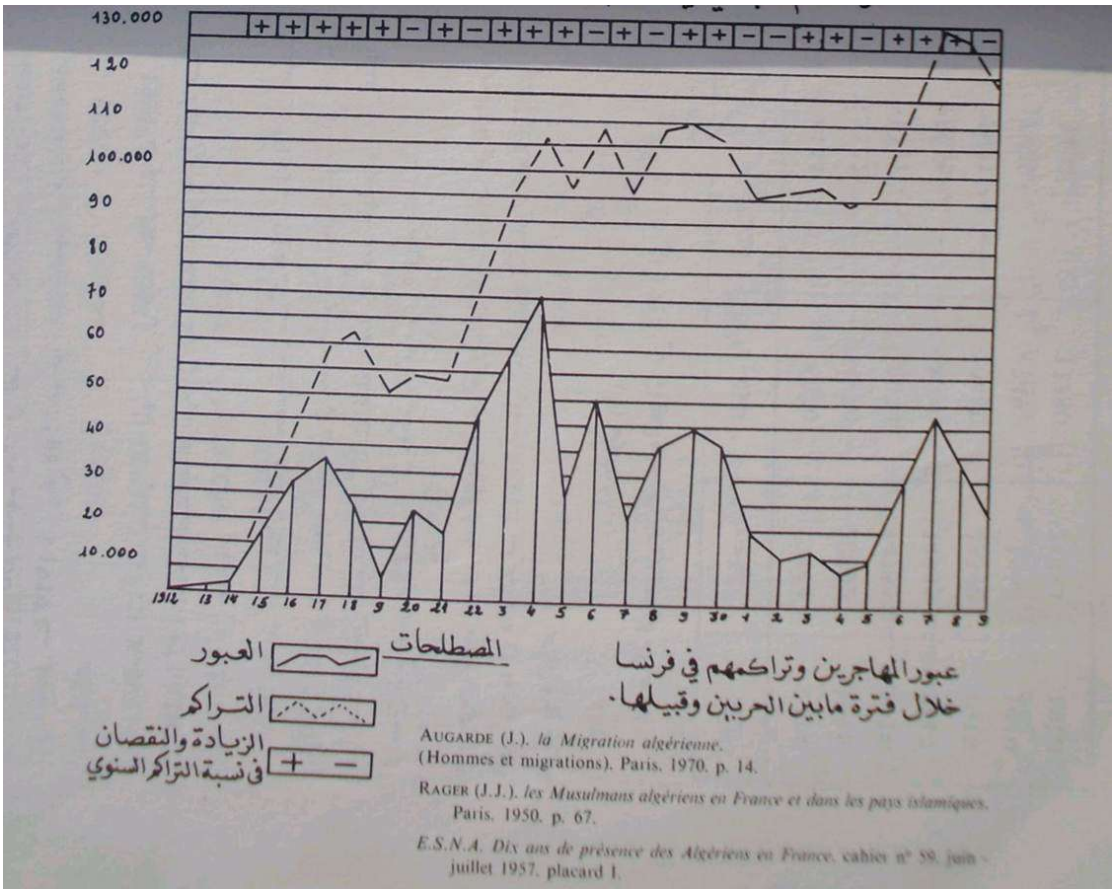

[7] عبد الحميد زوزو، الهجرة و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1919 – 1936 ، المرجع السابق ، ص 21 .

الملحق رقم: ميناء عنابة[8]

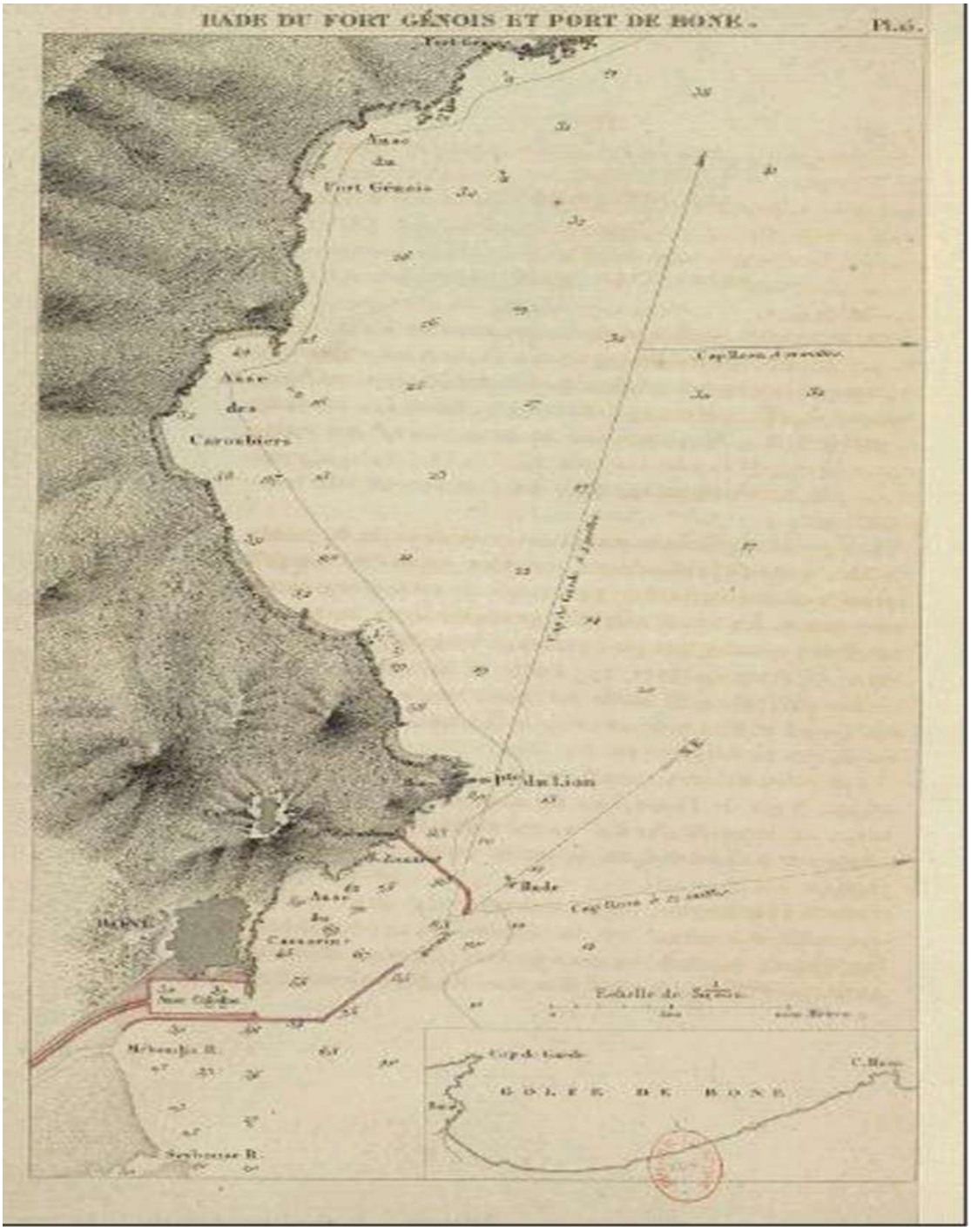

[8] عبد الحكيم رواحنة، المرجع، ص 235 .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

-سورة الرحمان ،**الآية 14.**

-سورة الصافات ،**الآية 11.**

-سورة المؤمنين **الآية 12.**

أولا: المصادر

-المدني أحمد توفيق، هذه **هي الجزائر**، (د-ط)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر ،1906م.

-المدني أحمد توفيق، **جغرافية القطر الجزائري (للناشئة الإسلامية)**،(د-ط)،(د-م-ن)،الجزائر،1948م.

-المدني أحمد توفيق، **كتاب الجزائر**، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2009م.

-خوجة حمدان بن عثمان، **المرآة**، تح و تق و تع: محمد العربي الزبيري،(د-ط)،منشورات ANEP،(د-م-ن)،2005م.

-قداش محفوظ ، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1930م-1962م**،ترجمة:محمد المعراجي ،طبعة1،المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ،الجزائر ،2008م.

ثانيا :المراجع

- أجرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954م، تر: محمد حمداوي، إبراهيم صحراوي، دار الأمة، الجزائر , 2013م

- أجرون شارل روبير ،**الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919م)**،جزء2،دار الرائد للكتاب ،الجزائر،1986م

- الأشرف مصطفى ،**الجزائر الأمة والمجتمع** ،تر: حنفي بن عيسى ،(د-ط)،دار القصبة للنشر ،الجزائر،2007م.

- العسلي بسام ، **المجاهدون الجزائريون ,** ط 01 , دار النقائس ، الجزائر ، 1984 م .

- العقاد صلاح ، **تاريخ الجزائر المعاصرة** ، محاضرات ، مكتبة الإسكندرية1964م .

- بشير بلاح و آخرون ،**تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989،ج1**،دار المعرفة ،الجزائر ،2010.

- بليل محمد ،**تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881م-1914م(دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين بالقطاع الوهراني عمالة وهران)**،وزارة الثقافة ،الجزائر ،2013م.

- بوعزيز يحي ،**تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية**، د ط ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1998م.

- بوعزيز يحي ،**سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2009م.

- جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830م-1962م**،ترجمة:قندونعباد فوزية ،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م،طبعة خاصة، وزارة المجاهدين،2010م.

- خرشي جمال ،**الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830م-1962م**،ترجمة:عبد السلام عريزي، دون طبعة، دار القصبة ،الجزائر ،2009م.

- خلاصي على ،**قصبة مدينة الجزائر** ،ج1،ط1،دار الحضارة للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر ،2007م.

- دسوقي ناهد إبراهيم ،**دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر** ،دار المعرفة الجامعية ،جامعة الإسكندرية ،2011م.

- زوزو عبد الحميد ،**الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي (التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية م1837-م1939)**، تر: مسعود حاج مسعدو ،ج1،مج1،طبعة وزارة المجاهدين ،ديوان المطبوعات الجامعية ،(د-م)،2010م.

- زوزو عبد الحميد، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)**،دون طبعة ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1985م.

- زوزو عبد الحميد، **تاريخ الاستعمار وحركات التحرر في إفريقيا وآسيا** ،دون طبعة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2009م.

- زوزو عبد الحميد،**محطات في تاريخ الجزائر (دراسات في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية** ،طبعة خاصة وزارة المجاهدين ،دار هومة،الجزائر ،2004م.

- سعيدوني ناصر الدين،**الجزائر منطلقات و آفاق** ،الطبعة 03،دار البصائر للنشر و التوزيع ،الجزائر ،2013م.

- صاري الجيلالي،قداش محفوظ،**المقاومة السياسية 1900-1954**،(د-ط)،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1987م.

- عباد صالح ،**الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830-1930**،ديوان المطبوعات الجامعية ،المطبعة الجهوية بقسنطينة ،الجزائر ،(د-س).

- عبد القادر نور الدين،**صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركي**،(د-ط)،دار الحضارة ،الجزائر،2006م.

- عدي الهواري،**الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960**،تر:جوزف عبد الله ،(د-ط)،دار الحداثة للنشر و التوزيع ،بيروت ،لبنان ،1983م.

- عمورة عمار،**موجز في تاريخ الجزائر** ،(د-ط)،دار ريحانة للنشر و التوزيع ،القبة ،الجزائر ،2002م.

- عميراوي أحميده و آخرون،**آثار السياسة الاستعمارية و الإستطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954**، مطبوعات وزارة المجاهدين ،منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ،الجزائر ، 2007م.

- عميراوي أحميده و آخرون،**السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916**،

- فركوس صالح ،**إدارة المكاتب العربية و الإحتلال الفرنسي للجزائر** ،(د-ط)،البصائر الجديدة للنشر و التوزيع ،الجزائر ،2012م.

- فركوس صالح، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر 1830م -1925م**،ج1،مديرية النشر بجامعة قالمة ،قالمة ،2010م.

- فركوس صالح،**إدارة المكاتب العربية و الإحتلال الفرنسي بالجزائر في ضوء شرق البلاد 1844م-1877م**،منشورات برج باجي مختار ،عنابة ،الجزائر ،2006م.

- فركوس صالح،**تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال (المراحل الكبرى)** ، (د-ط)،دار العلوم للنشر و التوزيع ،عنابة ،الجزائر،2005.

- قنان جمال،**قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر (دراسات في المقاومة و الاستعمار)**،دون طبعة،منشورات وزارة المجاهدين،2009م.

- مقلاتي عبد الله ،**المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954**،(د-ط)،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2014.

- مهساس أحمد،**الحقائق الاستعمارية و المقاومة** ،(د-ط)،دار المعرفة ،الجزائر ،2007.

- مياسي إبراهيم ،**توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881-1912)**،دون طبعة ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد،الجزائر ،1996م.

- مياسي إبراهيم ،**من قضايا تاريخ الجزائر** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الساحة المركزية بن عكنون،الجزائر ،1999م.

- هلال عمار ،**الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847م-1918م)**،دون طبعة ،دار هومة ،الجزائر ،2007م.

- واشنهوا بن عبد اللطيف ،**تكون التخلف في الجزائر** ،(د-ط)،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،الجزائر ،1979م.

-أجرون شارل روبير ،**تاريخ الجزائر المعاصرة** ،تر:عيسى عصفور ،ط1،منشورات عويدات ،بيروت،باريس،1982م.

-الجيلالي عبد الرحمان بن محمد،**تاريخ الجزائر العام** ،الجزء 01،الطبعة 02،مكتبة الشركة الجزائريى ،الجزائر،1965م.

-الدكتورالشريقي،**الجزائر في القرن العشرين** ،الطبعة 01،دائرة المعارف و العلوم الدولية،مطبعة الترقي ،نهج القاهرة ،تونس ،1955م.

-الزبيري محمد العربي،**التجارة الخارجية في الشرق الجزائري** ،دون طبعة،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،الجزائر ،1976م.

-الزبيري محمد العربي،**الثورة في عامها الأول** ،الطبعة الأولى ،دار البعث،الجزائر،1984م.

-الزبيري محمد العربي،**تاريخ الجزائر المعاصر** ،ج1،منشورات إتحاد الكتاب العرب،(د-م-ن)،1999م.

-الصمد واضح،**الصناعات و الحرف عند العرب في العصر الجاهلي** ،ط1،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،بيروت،لبنان،1981م.

-الطايش علي أحمد،**الفنون الزخرفية الإسلامية المبكرة** ،ط1،مكتبة زهراء الشرق للطبع و النشر و التوزيع ،القاهرة ،2000م.

-الفقيه عبد الله محمد،**إدارة الأزمات** ،طبعة1،دار الكتاب الجامعي صنعاء،جامعة العلوم و التكنولوجيا ،اليمن ،(د-س).

-برنيان أندري و آخرون،**الجزائر بين الماضي و الحاضر** ،تر:إسطنبولي رابح و منصف عاشور ،المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1984م.

-بن داهة عدة ،**الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض** ،الجزء1،الطبعة1،المؤلفات للنشر و التوزيع ،الجزائر ،2013م.

-بن داهة عدة،**الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض** ،الجزء02 ،الطبعة 01،المؤلفات للنشر و التوزيع ،الجزائر ،2013م.

-بوحوش عمار ،**التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**،ط1،دار الغرب الإسلامي،بيروت،1997.

-سعد الله أبو القاسم ،**أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر** ،الجزء4،الجزائر،2009م

-سعد الله أبو القاسم ،**الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900**،ج2،ط1،دار العرب الإسلامي ،بيروت -لبنان ،1992م. - سعد الله أبو القاسم ،**أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر** ،الجزء 04،الطبعة 1،دار الغرب الإسلامي ،بيروت،1996م.

-سعد الله أبو القاسم ،**محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**،طبعة3،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،الجزائر ،(د-س).

المراجع بالغة الفرنسية

hgAlain Sainte-Marie , Légisation fonciété et société rurale (L'application de la loi du 26 juillet 13 1873 dans les douars de l'Algérois) ,E'tudes rurles75,.paris,1975'

ثالثا: المجلات و الدوريات

- أزواو فتح الدين ،**السياسة الاستعمارية الفرنسية الدينية و الثقافية في الجزائر (1830م-1954م)**،مجلة البحوث التاريخي /المجلد5،العدد2،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،2021م.

- الوناس الحواس ،**الأوضاع الإجتماعية للجزائر بين سنوات (1830-1930)**،مجلة الحكمة للدراسات التاريخية ،المجلد1،العدد1،جامعة البويرة،2013م.

- بن خيرة الطاهر ،**إدارة الأزمات الأقتصادية مقارنة بين أزمة الكساد 1929و الأزمة المالية 2008 "دراسة تاريخية إقتصادية** "،مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية ،العدد01،جامعة عمار تليجي ،الأغواط –الجزائر ،2022م.

- بولحية نور الدين ،**الاستعمار الكلاسيكي و جرائمه في حق الشعوب (الاستعمار الفرنسي للجزائر نموذجا)**،مجلة آفاق علمية ،مجلد10،عدد1،جامعة باتنة ،2018م.

–التوفيق كريمة ،**المومن عبد الكريم** ،**مؤسسات الصناعة التقليدية و الحرفية و دورها في التنمية المحلية** ،مجلة التنيمة الاقتصادية ،العدد03،جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ،الجزائر ،2017م.

–الشمري غازي ،**المشاريع الاستعمارية الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من خلال مجلة حوليات إستيطان الجزائربين عام 1852و1854م**،مجلة الإحياء ،المجلد20،العدد25،جامعة أحمد بن بلة ،وهران –الجزائر ،2020م.

–العشماوي شكري رجب،**الأزمات المالية العالمية (أزمة كوفيد19نموذجا)**،دائر المالية ،حكومة دبي.....

–الهلال أسعد،**بوادر النضال السياسي للشبان الجزائري مع مطلع القرن العشرين** ،مجلة البحوث التاريخي ،المجلد03،العدد02،جامعة سطيف 02،الجزائر ،2019م.

–ألويس عيوش هدايا ،**أثرأزمة الكساد العالمي (1929–1939)على تجارة العراق الخارجية** ،**مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية** ،العدد07،كلية الإدارة و الإقتصاد ،جامعة تكريت ،العراق،2007م.

–بن ترار محمد،**الإستيطان الأوروبي في الجزائر (1914م–1954)الرأسمالي الإستيطاني و العمالة الجزائرية نموذجا** ،مجلة عصور الجديدة ،المجلد 09،العدد02،جامعة الشلف ،الجزائر ،2019م.

–بن عون محمد الحاكم،**الأزمة الاقتصادية العالمية في الصحافة اليقضانية (1929م–1933)**،مجلة الإحياء ،المجلد21،العدد29،جامعة الشهيد حمه لخضر ،الوادي،2020م.

–بن هلال سارة العالية ،**اللباس التقليدي النسوي الجزائري في الملصق الإعلاني الكولونيالي** ،مجلة جماليات ،المجلد09،العدد01،جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم،2022م.

–بوجمعة أكرم ،**أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين** ،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية و الإنسانية،منشورات جامعة بابل ،بغداد ،2016م.

-بوحنيكة ندير ،دريوش وداد ،**أهمية الصناعة التقليدية و الحرف في تنمية الإقتصاد الوطني الجزائري** ،مجلة التنمية و إدارة الموارد البشرية ،المجلد 08،العدد01، 2021م

-بوشو وليد،**الحكومة العامة و تطورها ضمن الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1830-1939**،المجلة التاريخية الجزائرية ،المجلد05،العدد02،جامعة الجزائر،2021م.

-بوهراوة عز الدين ،عمراوي صلاح الدين،**النمو الديمغرافي و تحولاته في الجزائر** ،مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الإجتماعية ،العدد05،جامعة الحاج لخضر باتنة،2019م.

-حاجي نعيمة ،**أراضي العرش بين ملكية الدولة و حيازة العروش في الجزائر** ،مجلة الحقيقة ،العدد03،جامعة العربي التبسي ،تبسة ،الجزائر ،2018م.

-حبوش حميد أيت ،**قانون التجنيد الإجباري 1912دراسة في ظروف صدوره و موقف الجزائريين منه** ،مجلة الحوار المتوسطي ،المجلد التاسع ،العدد الثاني ،جامعة وهران 01، 2018م.

-خليفة عبد الحليم،زايد مراد،**آليات إسهام الصناعات التقليدية و الحرف في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** ،مجلة طبنة للدراسات العلمية و الأكاديمية ،المجلد 05،العدد02،الجزائر ،2022م.

-خليفي حسام ،لعلاوي عمر،**واقع الحرفي الجزائري سياسة الدولة التشجيعية من أجل النهوض بقطاع الصناعات و الحرف**،مجلة معهد العلوم الاقتصادية ،مجلد24،عدد1،المدرسة العليا الجزائر،2020م.

-خيذر جميلة ،دحماني سليمان،**التنوع الثقافي في الجزائر من خلال الأزياء التقليدية** ،مجلة معالم ،المجلد13،العددالخاص،جامعة مولود معمري،الجزائر ،2021م.

-داعي محمد ،**الوضع الصحي للجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1939-1950**،المجلد6،العدد2،جامعة سعيدة ،2014م.

-دجاج فاطمة ،**اللباس و الحلي و أدوات الزينة لدى المرأة بمنطقة الأغواط خلال القرن 19م،المجلة التاريخية الجزائرية** ،المجلد06،العدد01،جامعة الأغواط الجزائر ،2022م.

-راجعي عبد العزيز ،**العمل النقابي في الجزائر خلال فترة ما بين الحربين 1919م-1939م محطات و مواقف**،المجلة التاريخي الجزائرية ،العدد04،جامعة قسنطينة 2،عبد الحميد مهري ،2017م.

-رملي محمد،**الأزمة الاقتصادية العالمية 1929والأزمة المالية العالمية 2008**،مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد و الإدارة ،مجلد03،العدد01،جامعة عمار تليجي ،الأغواط،2019م.

-شافو رضوان،المقدم عمر،**ملامح حول التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية من القرن 19**،مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية ،العدد07، قسم العلوم الإنسانية ،جامعة الشهيد حمه لخضر للوادي ،الجزائر .

-شريبط مسعود،**موقع التنظيمات البلدية من سلطة القرار و أثره على دورها في مجال العمران،الجزائر نموذجا (1515-2010)**،مجلة الباحث الاجتماعي ،العدد14،جامعة قسنطينة،2018م.

-طاهري الصديق،دواح سفيان،**التعريف بالباس التقليدي الجزائري** ،مجلة دراسات في الإقتصاد و التجارة و المالية ،المجلد 09،العدد01،مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، 2020م.

-طعبه حورية ،**سياسة الاستيطان والنظام العقاري الفرنسي في الجزائر المستعمرة 1871-1914**،مجلة رفرف،المجلد السابع،العددالثالث،جامعة أحمد دراية أدرار ،2019م.

-عبد القادر ولد أحمد،**التشريعات القمعية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الإحتلال (المحاكم الردعية 1906نموذجا)**،مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية ،العدد06،جامعة ابن خلدون تيارت ،2019م.

-عزوز فؤاد،**التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870م-1900م**،مدارات تاريخية،دورية دولية محكمة ريع سنوية ،عدد خاص،جامعة محمد لمين دباغين ،سطيف02،الجزائر ،2019م.

-عزوز فؤاد،**إنعكاسات السياسة العقارية الفرنسية على المجتمع الجزائري 1830م-1900م**،مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ ،المجلد16،العدد03،جامعة محمد لمين دباغين ،سطيف 02، 2020م.

-عماري أحلام ،وناسي سيهام ،**الحرف و الصناعات التقليدية في الجزائر** ،مجلة أنثروبولوجيا ،المجلد 08،عدد1،جامعة باتنة 1، 2022م.

-فركوس ياسر ،**إدارة و تقسيم المدن الجزائرية خلال فترة الإحتلال الفرنسي (مدينة قالمة نوذجا)1830-1870**،مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية و الإجتماعية ،المجلد 06،العدد02،قالمة ،2022م.

-قبال مراد ،**السياسة الإجتماعية الفرنسية في الجزائر أهدافها و تداعياتها (1830-1939)**،مجلة القرطاس ،العدد التاسع ،جامعة جيلالي بونعامة ،2018م.

-قبايلي هواري،**الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية إندلاع الثورة الجزائرية** ،مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ المركزي الجامعي ،معسكر ،2007م

-قرين مولود ،**من مظاهر الإصلاح التربوي و الديني و الاجتماعي في الجزائر من خلال جريدة الفاروق 1920م-1921م**،مجلة المعيار ،المجلد23،العدد45،جامعة المدية ،الجزائر ،2019م.

-قوارح يمينة،الشعوبي فضيلة،**الإنتقال الديمغرافي في الجزائر** ،مجلة العلوم الإجتماعية ،العدد13،2015م.

-مجاهد يمينه،**السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية و انعكاساتها على مسار الحركة الوطنية**،الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية ،المجلد13،العدد1،جامعة أحمد بن بلة وهران -الجزائر،2021م.

-مجاهد يمينه،**إنعكاس الأحوال الاقتصادية من خلال التشريعات و المراسيم على النمو الديمغرافي للسكان الجزائريين و المستوطنين الاوروبيين (1830م،1954م)**،مجلة البشائر الاقتصادية ،المجلد5،العدد3،الجزائر،2019م.

-مرتاض عبد الجليل ،**الوضع الاجتماعي في الجزائر خلال العهد الفرنسي** ،مجلة اللغة العربية ،المجلد 7،العدد2005،2م.

-مياد رشيد ،**التطور الديمغرافي للسكان الجزائرين بين سنوات 1900م-1954م**،مجلة الحكمة للدراسات التاريخية ،المجلد 2،العدد4،المدية ،2014م.

رابعا : الأطروحات المذكرات و الرسائل الجامعية

1 : أطروحات الدكتوراه

- حيمر صالح ، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830 م – 1930 م)** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية و العلوم الإسلامية ، قسم التاريخ و الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2013 م – 2014م .

- زقب عثمان ،**السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914م (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)**،رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر ،كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية و العلوم الإسلامية ،قسم التاريخ و علم الآثار ،جامعة الحاج لخضر -باتنة، 2014-2015م.

- زياني فاتح ، **الواقع الاجتماعي و الثقافي للمستوطنيين و الأوربيين في الجزائر 1871 م – 1945 م** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ ، تخصص : التاريخ الحديث و المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية و الأجتماعية ، قسم التاريخ و علم الآثار ، جامعة باتنة 1 ، الجزائر ، 2020م – 2021 م .

-العربي إسماعيل ،**السياسة الاستعمارية الفرنسية (1919م-1939م)و تأثيراتها السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية في بلدان المغرب العربي** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية ،قسم التاريخ،كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،2019م-2020م.

-ثابتي حياة ،**الأوضاع الاقتصادية و الإجتماعية بالقطاع الوهراني 1929م-1954م**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ،قسم التاريخ وعلم الآثار ،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان ،2010م-2011م.

-جابو أحمد،**المهاجرون الجزائريون و نشاطهم في تونس (1830م-1954)**،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ،قسم التاريخ و الآثار ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،الجزائر ،2010م-2011م.

-ساعو باية ،**الصناعات التحويلية في الجزائر و آفاق ترقيتها** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،فرع تحليل اقتصادي ،قسم علوم إقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2017م-2018م.

-شبوب محمد،**الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939م-1945م)دراسة سياسية – إقتصادية – إجتماعية** ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية ،قسم التاريخ و علم الآثار ،جامعة وهران1، 2014م-2015م.

-طعبه حورية ،**السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870م-1916م،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث** ،كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية و العلوم الإسلامية ،قسم العلوم الإنسانية ،جامعة أحمد دراية أدرار،2019م-2020م.

-غطاس عائشة،**الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر 1700م-1830م**،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث ،ج1،كلية العلوم الإنسانية ،قسم التاريخ ،جامعة الجزائر ،2000م-2001م.

-قريشي محمد،**الأوضاع الإجتماعية للشعب الجزائري منذ1930م إلى إندلاع الثورة التحريرية الكبرى سنة 1954م**،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم الإنسانية ،قسم التاريخ،جامعة الجزائر 02، 2019م.

-لبيد عماد،**الإستيطان و التوطين (الاستعمار الفرنسي في الجزائر و الحركة الصهيونية في فلسطين دراسة متقارنة)**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم السياسة و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، من 2010م – 2011م.

2: مذكرات الماجستير

– العربي غانم ، **سياسة الإصلاحات الفرنسية في الجزائر و ردود الفعل الوطنية 1919 – 1950م , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر , جامعة 08 ماي 1945 , قالمة , الجزائر , 2012 – 2013م –**

– العيساوي صونيا ،**المشكل السكاني في الجزائر بين الواقع الديمغرافي الاجتماعي و الخطاب الرسمي** ،مذكرة لنيل رسالة الماجستير ،كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ،جامعة الجزائر ،2008م-2009م.

– بوكروح بهية ، **الأزمات المالية و الاقتصادية ، دراسة تحليلية للأسباب و التداعيات و الحلول 2007 م – 2010 م** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،قسم علوم التسيير، فرع نقود مالية ، جامعة الجزائر 03 ، 2010م – 2011م .

– شطيبي أمال،**الأزمات الاقتصادية (دراسة مقارنة بين أزمتي أكتوبر 1929م و أكتوبر 2008م)**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص تحليل و إستشراق اقتصادي ،مدرسة الدكتوراه "الإقتصاد و المناجمنت"،معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،المركز الجامعي عباس لغرور ،خنشلة ،2009م-2010م.

-الحاج محمد صالح، **الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1919م-1939م**، أطروحة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة اليرموك ،1997م.

-توفيق صالحي، **المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية، 1838 م – 1962 م**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص تاريخ والحضارات البحر المتوسط، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008م.

-داودي ميمونة، **ظهور الأزمات المالية، دراسة أزمة الكساد الكبير (1929م – 1933م)، والأزمة المالية، (2007م – 2008 م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المدرسة الدكتوراة للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، 2013 م 2014م.

-رواحة عبد الحكيم **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870م-1930م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2013م-2014م.

-زبيدي مباركة، الأوضاع **الاجتماعية في الجزائر بين 1919م-1954م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الوادي،2013م-2014م.

-عثمان زكب، **الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة واد سوف، 1918م – 1947م، وتأثيراتها على العلاقات مع تونس وليبيا**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر.

-قراويح نادية، **دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية ،1954م – 1958م**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص تاريخ الثورة الجزائرية 1954م – 1962م، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، الجزائر 2010م – 2011م.

-ميدان كلثوم، مدينة **الجزائر "الأوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية (1919م-1939م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر ،2007م-2008م.

خامسا: المحاضرات

-ساعد محمد **محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، طلبة** السنة الثانية علوم اقتصادية، قسم العلوم التجارية، جامعة تيارت

-سايح سليم **أوضاع الجزائر مطلع القرن العشرين إلى غاية 1919م**، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر جامعة عبد الحميد مهدي قسنطينة، الجزائر ،2021م،2022م.

-سعيدي بشيش فريدة **البرامج التعليمية الاستعمارية الفرنسية ودورها في سلب هوية الطفل الجزائري**، محاضر جامعة عنابة، الجزائر.

-فركس ياسر، محاضرات **في تاريخ الجزائر المعاصر** قسم السنة أولى علوم إنسانية جامعة 08ماي 1945، قالمة ،2018م، 2019م.

-لهلالي سلوى **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر في الفترة الممتدة من 1830م-1860م**، جامعة سطيف 02، الجزائر.

-هامل عبد المنعم، الأوضاع **الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الجزائري**، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.

الفهارس

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: أوضاع الجزائر مطلع القرن العشرين 1900-1919	
المبحث الأول: الإدارة الاستعمارية	**07**
المبحث الثاني: أوضاع الجزائر عموما	**16**
المبحث الثالث: القوانين الاستثنائية وأثرها على الاقتصاد الجزائري	**26**
الفصل الثاني: أوضاع الجزائر الاقتصادية بعد الحرب العالمية الاولى	
المبحث الأول: استغلال فرنسا لثروات الجزائر.	**37**
المبحث الثاني: الازمة الاقتصادية 1929 واثرها على اقتصاد الجزائر	**53**
المبحث الثالث: انعكاسات الاستغلال الفرنسي لثروات الجزائر	**62**
الفصل الثالث: الأوضاع الاجتماعية لسكان الجزائر	
المبحث الأول: التوزيع السكاني للجزائريين	**74**
المحبث الثاني : الأسواق الجزائرية	**81**
المبحث الثالث: المستوطنين	**85**
الفصل الرابع: التجارة والصناعة	
المبحث الأول: التجارة الداخلية والخارجية	**93**
المبحث الثاني: الصناعة	**99**
البحث الثالث: السياسة الإستعمارية للتجارة والصناعة	**109**
الخاتمة.	**118**
قائمة الملاحق	
قائمة المصادر والمراجع	

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	جدول يوضح التطور السريع الذي حدث في المساحات الزراعية الفرنسية (1900 – 1940)	39
2	جدول يوضح نسبة الإنتاج الصناعي الغير صافي (1955–1977)	42
3	جدول يوضح إنتاج المعادن الأساسية في الجزائر	45
4	جدول يوضح أهم الصادرات نحو فرنسا (1919 – 1928)	51
5	جدول يوضح المنتوجات الجزائرية في الواردات الفرنسية	52
6	جدول يوضح الناتج المحلي ونسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية (1928 – 1935)	57
7	جدول يوضح تطور الإنتاج والصادرات والقيمة لأهم المنتجات المنجمية أثناء الأزمة الاقتصادية 1929 (1930 – 1936)	59
8	جدول يوضح عدد المؤسسات التي شجعت تركز المال في قطاع الصناعة	60
9	جدول يوضح نسبة الخماسين في مختلف المناطق الجزائرية	64
10	جدول يوضح نسبة الأغنام من 1917 – 1936	66
11	جدول يوضح نسبة الماعز والإبل في ولاية واد سوف (1927–1935)	66
12	جدول يوضح نسبة المسلمون الجزائريون في مختلف المدن	68
13	جدول يوضح حركة المهاجرين بين فرنسا والجزائر من 1921 إلى 1936	70
14	جدول يوضح حركة المهاجرين أثناء الحرب العامية الثانية 1939–1945	71
15	جدول يوضح التوزيع السكاني للجزائريين	76
16	جدول يوضح عدد الجزائريين في الشمال والجنوب خلال سنتي 1926 – 1931	77
17	جدول يوضح تطور عدد السكان الجزائريين من 1911 إلى 1948	78
18	جدول يوضح تطور النمو الطبيعي في الجزائر	78
19	جدول يوضح النمو الطبيعي	80
20	جدول يوضح تجمع الملكية العقارية الأوروبية في وحدات	84
21	جدول يوضح عدد سكان الجزائر مقابل المستوطنين	87

22	جدول يوضح تعداد سكان اهم المدن والمستوطنات خلال 1948	**88**
23	جدول يوضح أهم الأسواق في شرق الجزائر	**90**
24	جدول يوضح مبادلات السلع الأساسية في واد سوف	**94**
25	جدول يوضح نسبة الصادرات الفلاحية الجزائرية نحو فرنسا 1929	**95**
26	جدول يوضح نسبة الواردات سنة 1928	**97**
27	جدول يوضح أهم المبادلات التجارية (صادرات – واردات) مع مختلف البلدان الأخرى 1938	**97**
28	جدول يوضح تطور الميزان التجاري الجزائري ما بين 1926 –1928	**98**
29	جدول يوضح فروع المؤسسات الأوروبية في الجزائر	**110**
30	جدول يوضح مقارنة بين الثروات الجزائرية والفرنسية سنة 1938	**114**

الملخص :

لقد سخرت فرنسا جميع إمكانياتها المادية و البشرية منذ دخولها للجزائر خاصة بعد الحرب العالمية الأولى من أجل تدمير اقتصادها حيث كان الهدف من ذلك هو ربط الجزائر اقتصاديا بفرنسا و نهب ثرواتها ، و عليه عملت على إصدار مجموعة من القوانين و الإجراءات التشريعية التي استطاعت من خلالها بسط نفوذها و سلطتها العقارية و تجريد الفلاحين من أراضيهم و ممتلكاتهم ، ضف إلى ذلك استغلال خيرات البلاد من خلال احتكار الثروة المعدنية من فوسفات و حديد ... ، و حتى الثروة الغابية إلى جانب المجال التجاري من خلال ربط سوقها بالسوق الجزائرية و مما زاد الوضع سوءا هي أزمة الكساد الكبير التي ضربت العالم سنة 1929م، كل هذا أثر سلبا على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للجزائريين فنتج عنه تدني المستوى المعيشي للسكان فانتشر الفقر و المجاعة و الأوبئة فاضطر السكان إلى الهجرة من أجل البحث على واقع معيشي أفضل.

الكلمات المفتاحية: استيطان، اقتصاد، استغلال، أرض، تجارة، صناعة .

Summary:

France has dedicated all its human and material capacities to destroy Algeria's economy since entering the country after World War I. The major target was binding Algeria's economy with France and plundering the country's wealth. As a result, France set a series of laws and legislative procedures which enabled the latter to spread its authority and real estate power to strip the Algerian peasants of their land and property, besides exploiting the nation's richness through mineral wealth monopoly such as phosphates, iron, ...etc., and even the forest wealth. In addition to the commercial field via connecting the French market with the Algerian one. In 1929, the Great Depression made the situation worse. All these events affected negatively the Algerian economic and social fields. This led to a low standard of living for population when all of poverty, starving and epidemics spread obliging the inhabitants to immigrate looking for better life conditions.

Key words: settlement, Economy, to exploit, land, agriculture commerce, industry .